الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

التخصص : الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية

دراسة مقارنة على بلدان مختارة: الجزائر، مصر، تونس والمغرب

من إعداد الطالب:

وليد عابي

تحت إشراف:

د. الأخضر عزي

لجنة المناقشة

أ. د . حكيم مليايي .....أستاذ التعليم العالي.....جامعة سطيف..... رئيسا

د. الأخضر عزي .....أستاذ محاضر .....جامعة مسيلة..... مشرفا ومقررا

د. عمر شريف .....أستاذ محاضر..... جامعة باتنة .. .. مناقشا

د. فوزي عبد الرزاق .....أستاذ محاضر..... جامعة سطيف ..... مناقشا

د. عمار علوني .....أستاذ محاضر.....جامعة سطيف.....مدعو

نوقشت يوم: 23 أكتوبر 2012

السنة الجامعية 2012/2011

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، فيسر لنا طريقنا نلتمس فيه علما نافعا، فشرح لنا الصدور ويسر لنا الأمور. وأشكره على أنعمه التي لا تعد كثرة ولا تحصى اتساعا، فأعانني على أمري ووهبني الصبر على البحث فخرجت هذه الرسالة بعد جهد وعمل.

ويسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور الأخضر عزي الذي قبل الإشراف على هذا العمل، و لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتشجيعه لي دوما. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذين لا يغني فيهما الكتاب عن الكلام

إلى أهل الرفعة والشأن والتواصل

إلى والدي العزيزين

إلى..... الذين أرجو منهم توفيقا وتسديدا بحسب قدرتي لا على

عظيم قدرهم وعلى عظيم فكري لا على عظيم فكرهم

إلى الذين قدموا لي المساعدة في انجاز هذا العمل

إلى جميع أساتذتي في كل الأطوار

إلى جميع الأسرة الجامعية

إلى كمال الألفة والأسس وتوأم الروح والنفس إلى سندي وعمدي

أخي سمير.

إلى سري جمال الدنيا وبهائها إلى جمع الأزاهر مختلف الألوان من ورد وأقحوان

إلى اللواتي أتمتع بمناداتهن وافتخر بكونهن أخواتي.

إلى رفقائي في الحياة، إلى شركاء الدرب من قريب ومن بعيد

إلى جميع طلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير واخص بالذكر طلبة مدرسة

الدكتوراه سطيف دفعة 2009

وليد

فهرس المحتويات

العنوان ..... الصفحة
شكر وتقدير.....
الإهداء .....
فهرس المحتويات.....
قائمة الجداول.....
قائمة الأشكال.....
مقدمة عامة..... أ - و

الفصل الأول: الجوانب النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري

تمهيد..... 02
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها 03
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية 03
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية 03
الفرع الثاني: أسباب وأهمية قيام التجارة الخارجية 05
الفرع الثالث: التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية..... 06
المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية..... 07
الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث..... 08
الفرع الثاني: نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو..... 09
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل J.S.MILL 10
المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية..... 12
الفرع الأول: نظرية نسب عناصر الإنتاج لهكشر – أولين..... 12
الفرع الثاني: لغز ليونتيف LEONTIEF PARDOX 14
المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية 16
الفرع الأول: نظرية معدل التبادل الدولي لليندر 16
الفرع الثاني: النظرية التكنولوجية 17
الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ 21
المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية وأساليب تحقيق أهدافها..... 22

المطلب الأول: السياسات التجارية بين الحرية والتقييد..... 23
الفرع الأول: سياسة حرية التجارة الخارجية 23
الفرع الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية 24
المطلب الثاني: أدوات السياسات التجارية 27
الفرع الأول: الوسائل السعرية..... 27
الفرع الثاني: الوسائل الكمية والتنظيمية في التجارة الخارجية 30
المبحث الثالث: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وسياسات التحرير التجاري..... 33
المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة..... 33
الفرع الأول: مؤتمر هافانا 34
الفرع الثاني: التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة..... 34
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الجات GATT 35
الفرع الثاني: أهداف الجات GATT 36
الفرع الثالث: جولات الجات GATT التفاوضية 36
المطلب الثالث: ملامح ونتائج جولة الأورغواي (1986-1994)..... 38
الفرع الأول: أسباب وظروف انعقاد جولة الأورغواي..... 38
الفرع الثاني: الصعوبات التي واجهت جولة الأورغواي..... 39
الفرع الثالث: نتائج جولة الأورغواي (الملامح العامة لنتائج جولة الأورغواي)..... 40
المبحث الرابع: التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة 41
المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة..... 41
الفرع الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة..... 41
الفرع الثاني: أهداف ومبادئ ومهام المنظمة..... 42
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة..... 44
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة..... 44
الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة..... 47
المطلب الثالث: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالدول النامية 48
الفرع الاول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة 48
الفرع الثاني: علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول النامية 50
خلاصة..... 52

الفصل الثاني: التحرير التجاري وآثاره على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية

تمهيد 54

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول البيئة والتنمية المستدامة..... 55
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البيئة..... 55
الفرع الأول: مفهوم البيئة 55
الفرع الثاني: أساسيات النظام البيئي..... 57
الفرع الثالث: توازن واضطراب البيئة 58
الفرع الرابع: حماية البيئة..... 60
المطلب الثاني: التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة..... 63
الفرع الأول:مراحل تطور التنمية المستدامة 63
الفرع الثاني: التسلسل التاريخي للتنمية المستدامة..... 64
المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها..... 68
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 66
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة 70
المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة 71
الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة..... 71
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة..... 74
المبحث الثاني: العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة..... 76
المطلب الأول: الارتباط بين التجارة والبيئة..... 77
الفرع الأول: موقع البيئة في نظريات التجارة الخارجية..... 77
الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة..... 78
الفرع الثالث: الروابط الاقتصادية بين التجارة والبيئة..... 79
المطلب الثاني: آثار التحرير التجاري على البيئة في الدول النامية..... 80
الفرع الأول: الآثار الايجابية للتحرير التجاري..... 80
الفرع الثاني: الآثار السلبية للتحرير التجاري..... 83
المطلب الثالث: السياسات التجارية وحماية البيئة..... 84
الفرع الأول: سياسات التحرير التجاري وحماية البيئة..... 85
الفرع الثاني: السياسات الحمائية وحماية البيئة 86
الفرع الثالث: أثر المتغيرات البيئية على التجارة الخارجية..... 87
المطلب الرابع: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة..... 89

المبحث الثالث: التجارة والبيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة..... 93
المطلب الأول: التطور التاريخي لموضوع التجارة والبيئة في الجات و منظمة التجارة العالمية..... 93

المطلب الثاني: تحرير التجارة والبعد البيئي في إطار مؤتمرات منظمة التجارة العالمية..... 95
المطلب الثالث: لجنة التجارة والبيئة 97
الفرع الأول: مهام اللجنة 98
الفرع الثاني: برنامج عمل اللجنة 99

المطلب الرابع: المشاكل والنزاعات البيئية المؤثرة في التجارة العالمية..... 100
الفرع الأول: المشاكل البيئية المؤثرة في التجارة العالمية..... 100
الفرع الثاني: النزاعات المتعلقة بالبيئة في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية..... 102

المبحث الرابع: أثر السياسات والاشتراطات البيئية على التجارة الخارجية..... 105
المطلب الأول: المعايير والاشتراطات البيئية 105
الفرع الأول: معايير واشتراطات المنتج 106
الفرع الثاني: معايير أساليب التصنيع والإنتاج 107
المطلب الثاني: المتطلبات الحديثة لمعايير المنتجات..... 108
الفرع الأول: متطلبات التعبئة والتغليف 108
الفرع الثاني: العلامات البيئية 109
الفرع الثالث: متطلبات إضافية ذات صلة بالبيئة وظروف العمل 111
المطلب الثالث: التدابير الصحية والصحة النباتية..... 112
المطلب الرابع: أثر المتطلبات والمعايير البيئية على التجارة الخارجية..... 114
الفرع الأول: الآثار السلبية..... 114
الفرع الثاني: الآثار الايجابية..... 116
خلاصة..... 117

الفصل الثالث: دراسة مقارنة على بلدان مختارة: الجزائر، مصر، تونس والمغرب

تمهيد..... 119
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في دول المقارنة..... 120
المطلب الأول: سياسات التحرير التجاري 120
الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية 120
الفرع الثاني: الحواجز الجمركية وغير الجمركية 123

الفرع الثالث: التجارة الإقليمية والتكامل..... 124
المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية السلعية..... 125
الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية..... 125
الفرع الثاني: الهيكل السلعي للمبادلات التجارية 126
الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية 129
الفرع الرابع: التجارة البينية 130
المطلب الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية..... 131
المبحث الثاني:آثار التحرير التجاري على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في دول المقارنة..... 133
المطلب الأول: آثار التحرير التجاري على الاستدامة الاقتصادية في دول المقارنة..... 133
الفرع الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي..... 133
الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي..... 136
الفرع الثالث: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي..... 137
الفرع الرابع: التضخم..... 139
المطلب الثاني: آثار التحرير التجاري على الاستدامة الاجتماعية في دول المقارنة..... 140
الفرع الأول: واقع البطالة والتشغيل..... 140
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية البشرية..... 143
المبحث الثالث: آثار التحرير التجاري على البيئة في دول المقارنة..... 144
المطلب الأول: معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون..... 144
المطلب الثاني: الموارد المائية والغطاء النباتي..... 147
الفرع الأول: الموارد المائية وتلوث المياه..... 147
الفرع الثاني: الغطاء النباتي ونضوب الموارد..... 149
المطلب الثالث: تكلفة التدهور البيئي ومعوقات الامتثال البيئي 151
الفرع الأول: تكلفة التدهور البيئي..... 151
الفرع الثاني: معوقات الامتثال البيئي 152
المطلب الرابع: الآثار المتوقعة على البيئة نتيجة الشراكة الأورو متوسطية في دول المقارنة..... 153
الفرع الأول: تأثير تحرير تجارة السلع الصناعية على البيئة..... 153
الفرع الثاني: تأثير تحرير التجارة الزراعية على البيئة..... 155
الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة في الخدمات على البيئة..... 157
المبحث الرابع: حماية البيئة في دول: تونس، الجزائر، مصر، المغرب..... 158
المطلب الأول: إدارة شؤون البيئة والتنمية المستدامة في دول المقارنة..... 158

الفرع الثاني: حماية البيئة في التشريعات الجزائرية..... 159
الفرع الثالث: حماية البيئة في التشريعات المصرية..... 161
الفرع الأول: حماية البيئة في التشريعات التونسية..... 163
الفرع الرابع: التشريعات البيئة المغربية..... 164
المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والبيئة 165
المطلب الثالث: انعكاسات المعايير البيئية على تنافسية الصادرات..... 166
الفرع الأول: تقييم آثار التغيرات في تكاليف الطاقة والكهرباء على بعض القطاعات..... 167
الفرع الثاني: الآثار بالنسبة لقطاع الأثاث 169
الفرع الثالث: المعايير البيئية وقطاع المنسوجات والملابس 169
خلاصة 172
الخاتمة العامة..... 173
قائمة المراجع..... 176
الملخص..... .....

أولا: فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	عرض توضيحي لنظرية ريكاردو	09
02	مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947.	14
03	جولات التفاوض منذ إنشاء الجات GATT	37
04	إطار مفاهيمي لتصنيف المعايير البيئية	108
05	تطور المبادلات التجارية لدول المقارنة للفترة 2000-2010	125
06	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول المقارنة لسنة 2009	127
07	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول المقارنة 2009	129
08	تطور التجارة الخارجية في الخدمات لدول المقارنة 2000، 2005-2010.	132
09	تطور الناتج المحلي لدول المقارنة خلال الفترة 2000، 2005- 2010	134
10	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية في دول المقارنة .لسنة 2000، 2005-2010.	136
11	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدول المقارنة لسنة 2010	137
12	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دول المقارنة 2000، 2003-2010	139
13	معدل البطالة في دول المقارنة خلال الفترة 2005-2010	140
14	بعض مؤشرات البطالة في دول المقارنة لسنة 2010	141
15	اتجاهات التنمية البشرية في دول المقارنة 2000-2011	143
16	استهلاك الطاقة في دول المقارنة سنة 2003	145
17	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية في دول المقارنة لسنة 2007	145
18	انبعاث ثاني أكسيد الكربون في دول المقارنة لسنتي 1990 و 2004.	146
19	موارد المياه التقليدية في دول المقارنة لسنة 2007.	148
20	مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية في دول المقارنة لسنتي 1990 و2003.	149
21	التنوع الإحيائي ونضوب الموارد الطبيعية في دول المقارنة	150
22	إجمالي التكلفة المقدرة للتدهور البيئي من إجمالي الناتج المحلي في دول المقارنة.	151
23	الوضع المؤسسي والتشريعي لحماية البيئة في المقارنة	159
24	التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر	160
25	التصديق على أهم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والبيئة في دول المقارنة	165

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج	20
02	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	46
03	الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة	68
04	تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية	68
05	الإطار العام للتنمية المستدامة	69
06	أهداف التنمية المستدامة	71
07	أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة والكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة	167
08	اثر الزيادة مائة في المائة في تكاليف الطاقة والكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة	167
09	الآثار بالنسبة لقطاع الأثاث في مصر	169
10	آثار الأصباغ النيتروجينية المحظورة على الإنتاج والصادرات، حسب الفروع وحجم المؤسسة في المغرب	170

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تميز العقد الماضي ببروز القضايا البيئية على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وفي جميع مختلف الأنشطة والمجالات، خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدوداً حرجة أوشكت على الاختلال، و لم تعد تلك القضايا تشكل هاجساً يهدد المستقبل وحسب بل أصبحت واقعاً جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع الإحيائي مهدد بالانقراض وظواهر التغيرات المناخية تتزايد نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية، وبالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي، وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها، حيث تناول هذا الموضوع عدداً من الاتفاقيات والتنظيمات والتي بلغ عددها في مجال حماية البيئة أكثر من 200 اتفاقية.

كما أصبحت مواضيع التجارة والبيئة تثير كثيراً من الجدال خصوصاً في ظل التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك وآثارها على البيئة والتنمية المستدامة، وأثر المتطلبات البيئية على التنافسية والتجارة الخارجية، وقد تباينت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية حول هذين الموضوعين، حيث ركزت الأولى على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة، أما الدول النامية فتمثلت مخاوفها في الآثار المتوقعة للاعتبارات البيئية على تنافسية منتجاتها، وإمكانية استخدام الدول المتقدمة كسياسات حمائية لمنتجاتها.

إن القضايا المطروحة عالمياً حول العلاقة بين التحرير التجاري والبيئة تحمل في واقع الأمر أهدافاً ومقاصد نبيلة، غير أن تباين الاهتمامات البيئية في المرحلة الحالية بين الدول النامية والمتقدمة وكذلك اختلاف مراحل التطور الاقتصادي لكل منها يدعو الدول النامية إلى قدر من الارتياب والتحفظ حول التوجهات المثارة، ويدعوها إلى الانتباه إلى ما يمكن أن ينطوي عليه طرح تلك القضايا من تحيز ملحوظ لغير صالحها، وما يتوقع له من تأثير سلبي على التجارة الخارجية لتلك الدول.

في هذا الإطار كان من الضروري أن تكون القضايا والاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات ونظم التجارة الخارجية، والتي يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق المقيدة لها، وبين المعايير البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعاً جديداً من التدابير الحمائية أمامها، فيما لا تزال الدول النامية تحاول توفيق أوضاعها بما يتماشى والمقررات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي وتبعات والتزامات عضوية منظمة التجارة العالمية، وتأتي توجهات الدول المتقدمة نحو تضمين الاعتبارات البيئية في نظم وسياسات التجارة الخارجية حيث تتخذ هذه التوجهات أنماطاً وصوراً تدعو إلى مزيد من التخوف والريبة من جانب الدول النامية، فالدول المتقدمة في توجهاتها تلك لا تكتفي بفرض تدابير تجارية بيئية عادلة تضمن لكافة الدول تجنب أي مخاطر محتملة، وإنما تعمل على فرض معاييرها البيئية على غيرها من الدول المتعاملة معها، حيث تمتد هذه المعايير ليس فقط إلى المنتجات ذاتها من حيث

الخصائص والمواصفات وإنما إلى ظروف الإنتاج وطرقه والإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة بغض النظر عما ينطوي على ذلك من قيود حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة.

في ظل هذا الطرح حول تبيان العلاقة بين سياسات التحرير التجاري والبيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات الدولية خاصة في الدول النامية، ومن بين تلك الدول نجد دول شمال إفريقيا: الجزائر، مصر، تونس والمغرب، حيث تعتبر دول مصر وتونس والمغرب دولاً منضمة لمنظمة التجارة العالمية، أما بالنسبة للجزائر فهي تسعى إلى الانضمام إليها، وهي عضو مراقب في المنظمة، وما يمكن أن ينجم عنه من تدهور للبيئة في هذه الدول نتيجة التحرير التجاري، وعلى تنافسية المنتجات نتيجة للمعايير والاعتبارات البيئية.

أ –طرح الاشكالية

بناء على ما سبق نقدم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف يمكن أن تؤثر سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية؟ وما هو واقع ذلك في دول المقارنة؟**

وفي محاولة الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، تظهر عدة تساؤلات فرعية تحتاج أيضاً للإجابة عليها، ومن ثم فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يؤدي التحرير التجاري إلى حماية البيئة أم إلى تدهورها؟
- ما هي أهم الأحكام والقواعد المنضمة لحماية البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية؟
- هل تستخدم المعايير والسياسات البيئية كإجراءات حماية ضد صادرات الدول النامية؟
- ما هو واقع البيئة وسياسات حمايتها في دول الجزائر، مصر، تونس والمغرب؟

ب – فرضيات البحث

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات ، وهي على النحو التالي:

- يتمثل الرابط الأساسي بين سياسات التحرير التجاري والبيئة في تزايد النشاط الاقتصادي وفي مقدمته التجارة يؤدي حالياً إلى تدهور نوعية البيئة في الدول النامية.
- هناك العديد من الاتفاقيات والأحكام في منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة والبيئة بهدف حماية البيئة.
- إن اعتماد الدول المتقدمة على آليات حمائية جديدة (المتطلبات البيئية) يؤثر على تنافسية الدول النامية.
- يبدو الوضع البيئي في تدهور مستمر بدول الجزائر ومصر مقارنة بتونس والمغرب، وبذلك وضعت هذه الدول التشريعات البيئية لحماية البيئة.

ج أهمية البحث

تكمن أهمية موضوع البحث فيما يلي:

– يتسم الموضوع بالحداثة النسبية حيث يعتبر احد ابرز المواضيع الحديثة في ظل النظام التجاري العالمي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

- أهمية البيئة بالنسبة للتجارة الخارجية باعتبارها المورد الرئيسي للمبادلات التجارية.
- قلة الدراسات التي تناولت علاقة التحرير التجاري بالبيئة والتنمية المستدامة.

د- دوافع ومبررات اختيار الموضوع

تبرز أهم أسباب اختيار الموضوع في الأتي:

- دوافع ذاتية:

- ارتباط الموضوع بتخصصنا (اقتصاد دولي والتنمية المستدامة) .
- الرغبة والميول للبحث في مثل هذه المواضيع، كون أن مثل هذه المواضيع قليلة النشر من جانب دراسات التطبيقية على المستوى المحلي.

- دوافع موضوعية:

- موضوع التجارة والبيئة من بين القضايا المطروحة على مستوى المفاوضات والنقاشات على مستوى المنظمة العالمية للتجارة، والنقاشات العلمية الأكاديمية نظرا لخطورة التدهور البيئي وأثره على اقتصاديات الدول النامية.
- أهمية الموضوع بالنسبة لمتخذي القرار بدول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر لإيجاد مستوى توافقي بين التحرير التجاري والمحافظة على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة.
- أهمية التحرير التجاري وكذا المحافظة على البيئة، ونظرا للتكاليف الباهظة المرصودة للحفاظ على البيئة.

ه- أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- تحليل العلاقة والارتباط بين التجارة والبيئة، وموقف المنظمة العالمية للتجارة منها.
- تحديد الأهمية المتزايدة للقضايا البيئية والسياسات المتبعة من اجل حمايتها.
- إبراز مدى تأثير السياسات والمعايير البيئية المطبقة على تنافسية صادرات الدول النامية.
- وضع البيئي وسياسات حمايته في دول شمال إفريقيا.
- إبراز مدى تأثير الشراكة الأورو متوسطية على البيئة في دول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، مصر، المغرب) .

و- حدود الدراسة

يعتبر ميدان هذه الدراسة واسع، لذلك ارتأينا تسليط الضوء على إحدى الجوانب المرتبطة بالتنمية المستدامة، ألا وهو أثر التحرير التجاري على البيئة في الدول النامية، من خلال دوره في ضبط العديد من الممارسات الجائرة في حق البيئة والنظام الايكولوجي.

وعالجت دراسة المقارنة بعض دول شمال إفريقيا وهي: الجزائر، مصر، تونس والمغرب، خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2011، وذلك اعتمادا على:

- أن دول الجزائر، مصر، تونس والمغرب لها تقريبا نفس الخصائص، من حيث الموقع الجغرافي باعتبارها دولا لشمال إفريقيا ومن حيث اللغة والدين والتقاليد.

- اختلاف هيكل المبادلات التجارية وكذا القطاعات المكونة للناتج المحلي من دولة لأخرى مما ينجم عنه اختلاف تأثير التحرير التجاري على البيئة.

- سعي هذه الدول إلى تحرير تجارتها الخارجية وانضمام كل من تونس ومصر والمغرب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وسعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة فهي تعتبر دولة مراقبة في منظمة التجارة العالمية.

- إبرام هذه الدول لعدة اتفاقيات تجارية ثنائية ودخول البعض منها في تكتلات بغرض تحرير التجارة، ومنها نجد انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية وكذا اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية.

- إن هذه الدول تعاني من مشاكل بيئية تختلف من دولة إلى أخرى، وعلى ذلك تبنت سياسات من اجل حمايتها.

ز- المنهج المستخدم في الدراسة

بغية القيام بتحليل علمي ومنهجي لإشكالية الموضوع والمتمثلة في تأثير سياسات التحرير التجاري على البيئة. وبهدف اختبار صحة الفرضيات المقترحة استخدمنا منهج الاستنباط والاستقراء ، ذلك لان الاستدلال في المعرفة العلمية المبني على منهج الاستنباط ينطلق من المعلوم لاكتشاف المجهول ومن العام إلى الخاص حيث انطلقنا من تحديد الجوانب الفكرية لسياسات التجارة الخارجية والتطور التدريجي للتحرير التجاري في ظل الجات والمنظمة العالمية للتجارة والتي تسعى إلى تحرير التجارة من كل القيود، وكذا المفاهيم المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. والمنهج التحليلي في معرفة أهم أثار التحرير التجاري على البيئة، وكذا الاعتبارات والاشتراطات البيئية التي تهدف إلى حماية البيئة وكيف تؤثر هذه السياسات على تنافسية صادرات الدول النامية كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في عمليات تذليل الصعوبات. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن وذلك بتحليل البيانات والمعطيات، للمقارنة بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الوضع البيئي وسياسات حماية البيئة في دول تونس، والجزائر، ومصر، والمغرب ، وآثار التحرير التجاري على الوضع البيئي في هذه الدول.

ح- الدراسات السابقة

- دراسة الباحثة. **حسينة محزم: أثر المعايير البيئية على تنافسية المؤسسات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل والاستشراف، مذكرة غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010/2009.

لقد حاولت الباحثة من خلال دراستها استعراض تأثير المعايير البيئية على تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتأثيرها على تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد توصلت الباحثة من خلال بحثها إلى أن الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد العالمي أدى إلى تطوير مجالات تنافسية المؤسسات، فصارت تنافسية المؤسسات تتميز بالطابع الديناميكي الذي يتأثر بمجموعة من المؤشرات أهمها مؤشرات المستوى الكلي، وكذلك تتميز المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية بتنافسية ضعيفة وإدخال المعايير البيئية يؤدي إلى الإضعاف الشديد لتنافسيتها بالخصوص في الأمد القصير. وأيضا اعتماد بعض الدول المتقدمة المعايير البيئية من اجل حماية مؤسساتها من جهة ومن جهة أخرى إضعاف القدرة التنافسية لدول أخرى بما فيها النامية. حيث لم تتطرق الباحثة إلى آثار التحرير على البيئة سواء في الدول النامية أو الجزائر وإنما اقتصرت على تأثير المعايير البيئية على تنافسية مؤسسات الاقتصادية للدول النامية وأيضا الجزائر.

– دراسة الباحثة. **فاطمة الملاح: أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية**, جريدة حياة, القاهرة,2007.

حيث ناقشت هذه الدراسة اجتماع الخبراء حول أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية, ويطرح وجهات نظر الأطراف ذات العلاقة من التجارة والبيئة على المستويين الوطني والإقليمي العربي, ويهدف إلى الخروج برؤية واضحة حول حزمة السياسات والإجراءات المطلوب تنفيذها. ذهبت الدراسة إلى أن الدول المتقدمة لم تفي بوعودها اتجاه بلدان الدول النامية وخاصة العربية منها, وذلك بمساعدة هذه الدول في نقل التكنولوجيات النظيفة, وذلك للالتزام بشروط المتطلبات البيئية, وذلك بغرض زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية,حيث نجد أن الدول المتقدمة أكثر تشددا, وتضع من القيود والحوافز ما يحد من فرص التقدم والنمو, وتحقيق الأهداف التنموية والبيئية للدول النامية. وذهبت هذه الدراسة إلى ضرورة أن تكون لدى الدول العربية أجندة واضحة حول قضايا التجارة والبيئة تتفق عليها وتعاون كافة الأطراف لتحقيقها. لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى أهم الانعكاسات والآثار لسياسات التحرير التجاري على البيئة بجانبيها الايجابي والسلبي.

– دراسة الباحث. **عبد الله الحرتسي حميد: السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الشلف، 2005.

حيث تطرق إلى الفكر التنموي وعلاقته بالبيئة والتجارب التنموية في البيئة بالجزائر، حيث أظهرت المشاكل البيئية بالجزائر وأبرزت استراتيجيها إزاء حماية البيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة مبرزا أهمية وأدوات السياسات البيئية الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة. حيث لم يتطرق إلى أهم الآثار الناتجة عن عمليات التحرير التجاري.

– دراسة الباحث. **عبد العزيز عبدوس: سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر**، مجلة الباحث، 2010/08 جامعة ورقلة، 2010.

حاول فيها الباحث تسليط الضوء على مدى تحقيق اثنين من الغايات الإنمائية للألفية الثالثة والممثلة في الغاية الأولى: القضاء على الفقر المدقع والجوع، والغاية السابعة: ضمان الاستدامة البيئية، حيث قسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، وهي: مدى الاهتمام العالمي بسياسة الانفتاح التجاري، الانفتاح التجاري والتنمية غير العادلة، والانفتاح التجاري وادعاءات حماية البيئة. ليخلص في الأخير إلى أنه في العقود الأخيرة ارتفعت معدلات الفقر ومعدلات تدهور البيئة على الصعيد العالمي، حيث يعتبر الانفتاح التجاري المسئول الأول عن هذه الآثار.

ط- هيكل الدراسة

طبقا للإشكالية الرئيسة للبحث وكذا التساؤلات الرئيسية المتفرعة عن هذه الإشكالية، مع الأخذ بالاعتبار الفرضيات المعتمدة في البحث، وبهدف تحقيق البحث في إطار منهجي وعلمي تم تقسيم البحث إلى ثلاثة وتتمثل في:

➢ **الفصل الأول: الجوانب النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري**

حيث تطرقنا إلى في هذا الفصل إلى ماهية التجارة الخارجية، وأهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والتحرير التجاري، وكذا أهم سياسات التجارة الخارجية بالإضافة إلى تطور التحرير التجاري في ظل المنظمات الدولية.

➢ **الفصل الثاني: التحرير التجاري وآثاره على البيئة والتنمية المستدامة**

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للبيئة والتنمية المستدامة، وكذا الارتباط بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة وأهم الآثار الناتجة عن سياسات التحرير التجاري على البيئة ، كما تناول هذا الفصل أثر السياسات والاشتراطات البيئية على التجارة الخارجية، وموضوع التجارة والبيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

➢ **الفصل الثالث: دراسة مقارنة على بلدان مختارة: الجزائر، مصر، تونس والمغرب**

حيث تم التطرق فيه إلى دراسة مقارنة بين دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، تونس والمغرب)، حول تأثير التحرير التجاري على البيئة في هذه الدول، وذلك بالتطرق إلى واقع التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2010، وكذا أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلال نفس الفترة، وأهم ملامح البيئة في المنطقة وآثار اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية على البيئة في هذه الدول، وفي الأخير تطرقنا إلى سياسات حماية البيئة في دول تونس والجزائر ومصر والمغرب، وأهم الاتفاقيات المصادق عليها من طرف هذه الدول، وتأثير المعايير البيئة على تنافسية القطاعات الرئيسية لصادرات هذه الدول.

وختاما النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول:

الجوانب النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري

تمهيد:

إن استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يظهر لنا جلياً كيف أن التجارة الخارجية شكلت محوراً أساسياً في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، حيث تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل، ولا تزال حتى الآن تشغل فكر الباحثين وأصحاب القرار على حد سواء، وخاصة ما تعلق منها بسياسات تحريرها.

كما يعتبر تضاعف المبادلات من بين المميزات الرئيسية للاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهد الاقتصاد العالمي تطوراً كبيراً نظراً للتطور الذي تشهده التجارة الخارجية، والتي تطورت بفضل التقدم التكنولوجي الحاصل والجهود الرامية إلى رفع الحواجز والقيود على المبادلات التجارية . حيث تراوحت السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات الخارجية من بلد إلى آخر بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية بين الحرية والتقييد، ولكل سياسة مؤيد ومعارض. أما في العقود الأخيرة من القرن الماضي انتشرت عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية الدولية، من هذا كله يتبين أن التجارة الخارجية تمثل أهمية كبرى في الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي ، ولازالت موضوع بحث العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية. ونظرا لأهمية التجارة الخارجية وأهمية تحريرها ارتأينا في هذا الفصل دراسة الجوانب النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري، وذلك بدراسة كل الأدبيات المتعلقة بها، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها؛**
- **المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية وأساليب تحقيق أهدافها؛**
- **المبحث الثالث: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وسياسات التحرير التجاري؛**
- **المبحث الرابع: التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة.**

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها

تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التبادل التجار ي بين الدول ، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، حيث سعت نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول وكان معظمها يدور حول الإجابة على سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري بين الدول الذي يفيد كل من الطرفين المتبادلين ، والمكاسب المتوقعة من ذلك والسلع والخدمات التي تتم المتاجرة بها بين الدول ، حيث حاول العديد من الاقتصاديين والمفكرين شرح أسباب التدفق السلعي ما بين الدول من خلال التعرف على أسباب قيام التجارة الخارجية ومكاسب التخصص. وتعتبر النظرية الكلاسيكية أول النظريات التي سعت إلى تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول ، حيث تشكل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات بعضها ببعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستق ل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عُرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل الصادرات والواردات"[1].

الملاحظ أن هذا التعريف ا قتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة.

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا بأنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".

ويبين هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج ، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية[2].

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها تمثل "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[3].

---

[1] - حسام، علي داود: اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 13.

[2] - المرجع نفسه، ص 13.

[3] – جمال، جويدان الجميل: التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص 11.

يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية بما يلي [1]:

– **تبادل السلع المادية:** وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطية؛

– **تبادل الخدمات: والتي تتضمن خدمات النقل، والتأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها؛**

– **تبادل النقود:** وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

– **تبادل عنصر العمل:** ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل ، إلا أنه هناك اختلاف بين هما . حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال[2]:

– أن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم؛

– تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط، بينما تتم التجارة الخارجية بعملات متعددة؛

– تتم التجارة الداخلية في ظل نظام اقتصادي وسياسي واحد ، بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة؛

– تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية؛

– اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعوامل المؤثرة في التجارة الداخلية؛

– صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بسهولة انتقالها في حالة التجارة الداخلية؛

– اختلاف العوامل الطبيعية والجوية التي تحكم كل من التجارة الداخلية والخارجية؛

– اختلاف درجة التأثر بمراحل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والمستوى العالمي لكل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية؛

– توفر الفرص الملائمة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية، بينما تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلعة المنتجة، والسوق المحلي في حالة التجارة الداخلية.

هذا فضلاً عن قيود اللغة والعادات المختلفة التي تختلف من دولة لأخرى في حالة التجارة الخارجية على عكس التجارة الداخلية[3].

---

[1]– موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، 2001، ص.ص 13-14

[2]- حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 15.

[3] – إيمان، عطية ناصف، هشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 9.

الفرع الثاني : أسباب وأهمية قيام التجارة الخارجية

أولا:أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموار د الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة.

حيث يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في الآتي[1]:

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر النتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛

– تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا وما ينتج عنه من سوء استغلال هذه الموارد الاقتصادية؛

– الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛

– السعي إلى زيادة الدخل القومي، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛

– اختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛

– الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ ا لسياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية ، فإنه لا يمكن لهذه الدول أن تعيش بمعزل عن غيرها تجارياً، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتياً من كل المنتجات، كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول إلى الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى. حيث يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية فيما يلي[2]:

– تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، فالموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛

[1] – حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص.ص 16-17.

[2] – سلمى، سلطاني: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع: التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 11.

– يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية (الأسواق الخارجية) بالفائض السلعي ، والذي يمكن أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة ، والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الإنتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة؛

– تؤدي التجارة الخارجية إلى إمكانية زيادة الإنتاج، وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، وتحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، ورؤية التكنولوجيا الحديثة ومحاولة تطبيقها.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر ع ناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غ يرها من الدول بتكلفة أقل نسبياً . وعلى العكس من ذلك تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات ، وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها ، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها تجاه العالم الخارجي[1].

الفرع الثالث: التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بالتجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً.

أولا: أهمية التخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي ، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجياتها، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة، ولما قامت التجارة الخارجية[2].

من الحقائق المسلم بها أنه أياً تكن طبيعة النظم السياسية للدول، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي لأنها لا تستطيع أن تعيش في معزل عن الدول الأخرى، إذ أن الدول لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وبكفاءة أعلى ، ثم تبادل الفائض منها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها هي داخل حدودها، أو يمكن أن تنتجها ولكن بكميات أقل من حاجياتها أو بتكاليف مرتفعة.

من هنا تبدو أهمية التخصص بوصفه الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ، وبمعنى آخر فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الخارجية.

---

[1] – محمد، أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص.ص 9-10.

[2] – المرجع نفسه، ص 12.

فوفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث فإن الفرد إذا تخصص في أداء عمل و احد وأتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ورفاهية الفرد، حيث دعا آدم سميث وأتباع المدرسة الكلاسيكية من بعد إلى الأخذ بها، ويؤدي التخصص بطبيعة الحال إلى قيام التبادل بين الأفراد ، والتخصص الدولي يقوم على المبدأ نفسه، فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه ويرفع من مستوى رفاهيته، فلماذا لا تتخصص دول في إنتاج أنواع معينة من السلع، ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجاتها بسلع أخرى من دول أخرى[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في قيام التخصص الدولي

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل وأهمها ما يلي[2]:

– **الظروف الطبيعية:** قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي؛

– **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** ويعتبر هذا العامل مرتبطا بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة، حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة؛

– **تكاليف النقل:** يرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلعة المنتجة ، وكذلك بتكلفة الإنتاج والسعر ، حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخص تكلفة الإنتاج للسلعة وبالتالي يخفض فاتورة الصادرات؛

– **توافر التكنولوجيا الحديثة:** المقصود هو أن الدولة لها السبق في استخدام التكنولوجيا الجديدة تصح في وضع يسمح بإنتاج سلع وخدمات مرتفعة الكفاءة.

المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

سعت نظريات التجارة الخارجية إلى تفسير الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول وكان معظمها يدور حول الإجابة على سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري بين الدول الذي يفيد كل من الطرفين المتبادلين ، والمكاسب المتوقعة من ذلك والسلع وا لخدمات التي تتم المتاجرة بها بين الدول، وتعتبر النظرية الكلاسيكية أول النظريات التي سعت إلى تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول ، حيث تشكل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الخارجية . حيث ظهرت في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث سعت النظرية الكلاسيكية إلى توضيح السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية، حيث تعتبر كأساس في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين الذين نادو بضرورة تقييد التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، فجاءت النظريۃ الكلاسيكية مدافعة عن م بدأ حرية التجارة الخارجية ، ويستند الفكر الكلاسيكي في دراسة التجارة الخارجية إلى ثلاث نظريات.

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص.ص 12-13.

[2] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص 13-15.

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول ، للاقتصادي آدم سميث من خلال كتابه المشهور "ثروة الأمم " "Wealth Nations" عام1776، حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي[1]. حيث أوضح آدم سميث في فكرته الشهيرة "اليد الخفية" ، أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي، انطلاقاً من فلسفة الحرية الاقتصادية لأنه يعتبر الدولة منتج سيء وأن الوظيفة الأساسية للدولة هو تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية [2]. وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول آدم سميث " إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجنا نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا" أي أن آدم سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما"[3].

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بناءً على عدد من لبفرضيلا الأساسية ، نذكره ا فيما يلي: المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى المحلي، تماثل الأذواق.

وتتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى. وأوضح آدم سميث أن حرية التجارة تمنح البلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، وانتقد كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول.

كما أوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، وتجرها على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها أيضا بميزة مطلقة[4].

لكن السؤال الذي لم يعالجه آدم سميث هو أنه إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لديها أي ميزة مطلقة في أحدهما ، هل ستظل التجارة الخارجية ممكنة بين الدولتين ؟ وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الخارجية ؟.

إن نظرية الميزة المطلقة لم توضح ذلك و لم تفسره، وبذلك جاءت نظرية المزايا النسبية لريكاردو لتوضيح ذلك.

---

[1] – حسام، علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 33.

[2] – عبد الرحمن، يسرى وآخرون: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص 23.

[3] – آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 2.

[4] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 24.

الفرع الثاني: نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الانجليزي "دافيد ريكاردو "(1772-1823) بالرد على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث ، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817 "الاقتصاد السياسي والضرائب". وفي الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية، وطبقاً لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس باستطاعة كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها ، وبالطبع في هذه الحال لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الخارجية ، ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى، واعتمد في تحليله على مجموعة من الافتراضات الأخرى تسمى بالافتراضات التحليلية، وهي[1]:

-وجود دولتين لا تنتجان إلا سلعتين فقط مع ثبات مستوى التقدم التكنولوجي؛

-اعتبار أن العمل هو العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة؛

- أن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.

وضرب ريكاردو مثالاً لذلك وهو وجود دولتين فقط هما انجلترا والبرتغال، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والخمور واعتمد على نظرية العمل للقيمة، أي تكلفة السلع تقاس بسا عات أو وحدات العمل المبذول فيها، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01) :عرض توضيحي لنظرية ريكاردو

السلعة / الدولة	المنسوجات	الخمور	التكاليف النسبية للمنسوجات	التكاليف النسبية للخمور
انجلترا	100	120	$0,83=\frac{100}{120}$	$1,2=\frac{120}{100}$
البرتغال	90	80	$1,12=\frac{90}{80}$	$0,89=\frac{80}{90}$

المصدر: محمد، أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص32.

الملاحظ من خلال الجدول أن البرتغال يتفوق على انجلترا في إنتاج السلعتين ، لكن هذا التفوق أعظم في إنتاج الخمر من إنتاج النسيج، أي أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر مقارنة بالنسيج وهي0,89، وهي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمر وهي 1,125، على العكس من ذلك ، فإن انجلترا ذات ميزة نسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالنسيج وهي 1,2، وعليه يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمر ، ومن مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج وتستفيد كلا الدولتين من قيام التجارة بينهما.

[1]- محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص31.

ويرى ريكاردو أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في البلدين[1].

على ضوء ما سبق فقد خلص ريكاردو إلى استنتاج على قدر كبير من الأهمية ، وهو أن تحقيق المكاسب من القيام بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى لا يعتمد على التكاليف المطلقة ، ولكنه يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع، وبالتالي فإن أي دولة يمكنها أن تحقق المكاسب من التجارة الخارجية . ووفقا لهذه النظرية فإن الشرط الضروري لقيام التخصص والتبادل التجاري بين دولتين هو اختلاف النفقات النسبية.

إن نظرية الميزة النسبية إنما تمثل اتجاهاً صحيحاً في التجارة الخارجية بوجه عام ، وهي خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة إلى الآراء التي أولى بها آدم سميث ، إلا أن نظريته لا تخلو من انتقادات ويمكن إيجاز هذه الانتقادات فيما يلي[2]:

- انتقدت للتبسيط المعيب الذي اتسمت بها فروضها فهي لم تأخذ بعين الاعتبار إدخال العامل النقدي، كما أنها تفترض استحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول؛
- تفترض عدم تغير التكاليف؛
- تتجاهل تكاليف النقل؛
- اعتبرت أن تكاليف الإنتاج هي العمل وأهملت عناصر الإنتاج الأخرى؛
- عجزت النظرية عن تحديد معدلات التبادل.

لقد رأينا أن ريكاردو قد توصل إلى ح صر معدل التبادل الدولي الذي يحقق نفعاً للبلدين بين معدلي تبادلهما الداخليين قبل التجارة، لكنه لم يوضح الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية ا لتي بها تتوزع فوائد تقسيم العمل بين الدوليتن، وهذا ما تطرق إليه "جون ستيوارت ميل" في نظريته القيم الدولية.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل J.S.MILL

لقد كان لجون ستيوارت ميل (1806-1878) من خلال كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي " مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية (1848) في بابه السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية، والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل الدولي والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله.

وفقاً لهذه النظرية فقد بين جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها وأن سعر التبادل حسب ميل يتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب ، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد تغطي حجم إيراداته (المتبادل). حيث أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين لا تعتمد فقط على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الدولية ، بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي

[1] – فارس، فوضيل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية– حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع :التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997، ص15.

[2] – موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 38.

يجري التبادل بينهما. حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، ولكن كيف يتحدد معدل التبادل هذا ؟[1]. حيث تتلخص نظرية جون ستيوارت ميل في أن منطقة معدلات تبادل السلعتين الممكنة بين الدولتين إنما تتحدد بحدين:

– **الحد الأول:** هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى؛

– **الحد الثاني:** هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.

بطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة، وداخل هذه المنطقة يتوقف معدل التبادل الفعلي للسلعتين ما بين الدولتين على حالة طلب كل من الدولتين على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى، أما معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماماً القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من ا لسلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من ا لسلعة التي تنتجها الدولة الأولى [2]. حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي، وبالتالي نسبة الكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية عند ميل على الافتراضات التالية[3]:

– عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإ ن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى؛

– معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين؛

– سيعتمد موقع معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين، وكذلك على مرونة هذا الطلب؛

– إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة إلى زيادة تكلفة الواردات، والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات، ومنه تغير معدل التبادل، ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لأن وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة ، مما يجعل إنتاجها محلياً أفضل من استيرادها؛

– استخلص "جون ستيوارت ميل" أن نسبة التبادل تميل إ لى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليلة المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرن.

لم تتمكن هذه النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أ ن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي ، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير المتكافئ بين الدول

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 105 .

[2] – مليكة، كرمي: تحرير التجارة الخارجية وإشكالية معدل التبادل الدولي في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004، ص 08.

[3] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 106.

سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يكون غير محقق، حيث يمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1].

المطلب الثالث: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

أوضحت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة، لكن هذه النظرية لم توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلدان ، أي أن النظرية الكلاسيكية حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية ولكن لم تفسر لماذا تقوم هذه التجارة ، وقد ألزم هذا الوضع إلى ظهور عدة محاولات من البحث قصد تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية ، وقد قامت النظرية السويدية بتقديم هذا التفسير بواسطة الاقتصاديين السويديين هكشر وتلميذه أولين.

الفرع الأول: نظرية نسب عناصر الإنتاج لهكشر – أولين

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج إلى الاقتصاديين السويديين "هكشر" في كتابه بعنوان " آثار التجارة الخارجية على التوزيع" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "برتل أولين" من خلال كتابه " التجارة الإقليمية والتجارة الدولية " الذي صدر سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية مثل اتخاذ العمل كعنصر أساسي ووحيد للقيمة . حيث حاولت نظرية (هكشر – أولين) شرح وتفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية ، ومن ثم أسباب الميزات النسبية بين دول العالم ، فضلا عن ذلك فإن النظرية توضح أيضا أثر قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة . أما الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية نسب عناصر الإنتاج (هكشر-أولين) هي[2]:

– وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت، ويفترض أن يكون مختلفاً نسبياً بين الدول؛

– تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يُسمى بالتخصص الدولي الكامل؛

– ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين؛

– اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال؛

– ثبات أذواق المستهلكين للدولتين؛

– سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع و عوامل الإنتاج؛

– الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي؛

---

[1] – صدر الدين، صواليلي: النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 66.

[2] – خالد، محمد السواعي: التجارة الدولية – النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.ص 185-186.

– عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

وتنقسم نظرية (هكشر – أولين) إلى نظريتين مترابطتين بعضهما البعض هما[1]:

- **النظرية الأولى:** المعروفة بنظرية هبات عناصر الإنتاج وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة، على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج .

- **النظرية الثانية:** المعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج وتحاول تفسير أثر التجارة الخارجية.

وبناءاً على ذلك يرجع نموذج (ه كشر – أولين) سبب اختلاف النفقات النسبية بين أطراف الدول المتبادلة إلى عاملين أساسيين هما[2]:

– اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى كنتيجةً لاختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج؛

– اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة، فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توفر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى.

وتفسر هذه النظرية سبب استيراد أو تصدير سلعة معينة من طرف بلد ما ، باستخدام الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج المستعملة في إنتاج السلعة. أي أن البلد يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبياً، وبالتالي يكون سعرها أرخص نسبياً ، ويقوم باستيراد السلعة التي يحتاج في إنتاجها إلى عامل الإنتاج النادر نسبياً والذي يتميز بارتفاع السعر النسبي، وبالتالي البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل العمل يقوم بتصدير السلعة كثيفة العمل ، وباستيراد السلعة كثيفة رأس المال، وبالتالي يقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلعة، أما البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال يقوم بتصدير السلعة كثيفة رأس المال، واستيراد السلعة كثيفة العمل ويتم التخصص بالنسبة لهذا البلد في إنتاج السلعة كثيفة رأس المال وتصديرها[3].

تعد نظرية (هكشر– أولين) مكملة للنظرية الكلاسيكية لأنها بدأت من حيث انتهت، وعلى ذلك فإن ما تقوم به هذه الأخيرة من التخصص الدولي يقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية يعد صحيحاً بالنسبة لنظرية هكشر وأولين.

لقد حاولت هذه النظرية تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية معتمدة على فكرة التوازن العام التي تستند على جانبي العرض والطلب قبولا عاما ، خصوصاً بعد تطويرها على يد سام ويلسون (HOS)، واستمرت لفترة طويلة، حيث مثلت الأساس النظري لقيام التجارة الخارجية. إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات، ومن بينها ما يلي[4]:

---

[1] – إيمان، عطية ناصف، هشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 97.

[2] - محمود يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 64.

[3] – صدر الدين، صواليلي: النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مصدر سابق، ص 70.

[4] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 72.

- تركز على الاختلاف الكلي في عناصر الإنتاج (الندرة والوفرة) مهملة الاختلاف النوعي في هذه العناصر ؛
- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الخارجية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج؛
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية؛
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة؛
- أنها تقارب وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من هذا الوضع إلى ذاك.

من أجل ذلك فقد قام العديد من الاقتصاديين بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية ولكنها محاولات لم يكن لها صداً كبير اً لأنها كانت جزئية ، إلى أن نشر ليونتيف نتائج البحث الذي قام به عن هيكل الاقتصاد الأمريكي، حيث أُثير الشك حول مدى صحة نظرية هكشر-أولين.

الفرع الثاني:لغز ليونتيف LEONTIEF PARDOX

منذ صياغة نظرية هكشر – أولين ، ظهرت العديد من المحاولات لاختبار صحتها وذلك بمقارنة النتائج التي تقول بها النظرية فيما يتعلق باتجاه وتكوين التجارة الخارجية وبين ما هو مشاهد في الواقع. والنتيجة الأساسية لنظرية (هكشر-أولين) هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في العمل سينتج السلع كثيفة العمل ، والبلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في رأس المال سينتج السلع كثيفة رأس المال.

من أبرز المحاولات لاختبار صحة نظرية (هكشر-أولين) تلك المحاولات التي قام بها ل يونتيف وقد قام فيها بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة ، واستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي لعام 1947م[1]. وتتلخص النتائج في الجدول الآتي :

الجدول رقم (02): مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947.

عوامل الإنتاج	الصادرات	الواردات
رأس المال (بالدولار)	2550,78	3091,339
العمل(بالرد كل سنة)	182,213	170,004
نسبة رأس المال إلى العمل (لأقرب ألف دولار)	13,992	18,184

المصدر: محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 75.

تُظهر هذه الأرقام أن كثافة رأس المال بالنسبة للعمل في ا لصادرات هي تقريبا 14 ألف دولار للفرد في السنة، في حين أنها بلغ ت حوالي 18 ألف بالنسبة للواردات الم نافسة. ومعنى ذلك أن إنتاج الواردات المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب من رأس المال لكل وحدة من العمل أكثر مما يتطلبه إنتاج السلع المخصصة للصادرات، بمعنى آخر فإن ما قيمته مليون دولار في المتوسط من الصادرات تحتوي على قليل من رأس المال وكثير

[1] – مجدي، محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 64.

من العمل. ومن ثم فلن يكون ضروري (حسب ليونتيف) إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن مساهمة أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما تقوم على أساس التخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل، وليست كثيفة رأس المال. ولذا فهي تقوم بالتجارة الخارجية لكي توفر رأس المال وتتصرف في فائض العمل لديها[1].

في عام 1951 قام ليونتيف بحسابات أخرى أوصلته إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتصدير السلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال ، ولقد عرف هذا التناقض بين النظرية والبحث الاستقرائي باسم " لغز ليونتيف" ، من هذا يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا يغلب في إنتاجها عنصر رأس المال بالرغم من أنها غنية في هذا العنصر لأسباب قد لا يكون لها علاقة بنسب عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها. محاولاً تفسير هذا اللغز، وحتى يظل وفيا لهذه النظرية قال أنه خلافاً لما هو شائع فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بوفرة نسبية في العمل مقارنة ببقية دول العالم، وفسر ذلك بكون إنتاجية العامل الأمريكي وبنفس التجهيز تعادل ثلاث مرات إنتاجية العامل الأجنبي بفعل التنظيم والتسيير الفعال، ولذا ينبغي مضاعفة عدد العمال بثلاث مرات[2].

لقد وجهت انتقادات كبيرة لليونتيف حول هذا التفسير ، والذي ينير العديد من الملاحظات والتي أهم لها وهي[3]:

- لا يمكن الاعتماد عليه في تبرير النتيجة التي توصل إليها ليونتيف، حيث لم يستند إلى أية دراسة تطبيقية؛
- التفسير الذي قدمه بخصوص تفوق العامل الأمريكي غير مقنع؛
- لم يَقُم ليونتيف بحساب كثافة رأس المال في الواردات الفعلية المستوردة من الخارج ولكن على أساس السلع الوطنية المنتجة داخل الولايات المتحدة والمنافسة للواردات المحلية؛
- اعتبر ليونتيف أن عوامل الإنتاج تتركز في العمل ورأس المال فقط، وقد يكون ذلك صحيحاً فقط بالنسبة لبعض السلع؛
- لم يأخذ في حساباته رأس المال البشري، والمقصود به هو كل ما ينفق من أموال داخل الدولة على التعليم والتدريب والذي يجب إضافته إلى هذه العناصر ، وعدم تأييده لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج بسبب الافتراضات البعيدة عن واقع الحياة الاقتصادية.

مهما يكن فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الدراسات التي أسفر معظمها عن عدم تأييدها لنظرية هكشر–أولين، ليس من ناحية صحتها ولكن من حيث انطباقها عملياً والمبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع الاقتصادي.

---

[1] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 75.

[2] – مليكة، كرمي: تحرير التجارة الخارجية وإشكالية معدل التبادل الدولي في الدول النامية، مصدر سابق، ص 15.

[3] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص.ص 86-88.

المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

أدت التغيرات الجوهرية والتطور المستمر في الاقتصاد العالمي، ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ظهور عدد من العوامل والتي لا تندرج في سياق النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، والتي تعرضت إلى انتقادات عديدة، خاصة أنهما تستخدمان أسلوب التحليل الساكن المقارن في توضيح الأثر الناتج عن قيام التجارة بين الدول ، كما أن كلتا النظرتين لم تفرق بين الد ول المتبادلة من حيث درجة التقدم الاقتصادي لكل منهما، إضافة إلى كل هذا فإن النظريتين لم تفرق بين أنواع السلع الداخلة في التجارة الخارجية. حيث وضع بعض الاقتصاديون افتراضات عديدة وقدموا تحليلات مختلفة تتعلق بتطور ظروف الطلب والعرض وآثاره على التجارة الخارجية. وفيما يلي سيتم عرض هذه النماذج أو المناهج الفكرية بشأن التجارة الخارجية.

الفرع الأول: نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

يرى الاقتصادي السويدي ليندر أن التجارة الخ ارجية ترتبط بالمزايا النسبية، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج ، ولا يعني هذا أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج لا قيمة له في تفسير التبادل الدولي، ولكنه يعني أن قيمته محدودة ، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن موارد أخرى . وفي تفسيره للتبادل الدولي فقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية ومنتجات المواد الأولية.

فالنسبة للمنتجات الأولية ، يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر-أولين ، أما بالنسبة للسلع الصناعية فيرى ليندر أن الأمر أكثر تعقيداً ، فهناك مجموعة عوامل أخرى تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي. والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود ط لب محلي على السلع يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتكون هذه السلع صادرات محتملة، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الميزة النسبية[1].

نتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية أكثر كثافة بين الدول التي تتشابه هياكل الطلب فيها، وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب ، فإن التجارة الخارجية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل فيها ولتدعيم هذا المبدأ الأساسي قدم ليندر الأسباب التالية[2]:

- الطلب الداخلي يمكن المنتج من الإنتاج محلياً، وبذلك يستطيع حل المشاكل التي قد توجد عند استخدام أحد الفنون الإنتاجية الجديدة ثم ينطلق بعد ذلك إلى السوق الخارجي؛
- زيادة حجم الإنتاج قد تؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم، خصوصاً إذا كان المجال الصناعي متقدماً بدرجة كافية؛
- لا يمكن تعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة إلا في السوق المحلي؛

[1] - مجدي، محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 88.

[2] - محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 82.

– استجابة المنظمين لفرص الربح التي يكونون على دراية بها في السوق المحلي ، وبعد المضي لفترة في الإنتاج لهذا السوق فقد تتاح فرص البيع في الأسواق الخارجية.

خلاصة ذلك أن دوال الإنتاج من الممكن أن لا تكون واحدة في كل الدول على عكس ما تذهب إليه نظرية هكشر–أولين، ومع ذلك فإن الدولة لن تقوم بتصدير السلعة أو السلع التي يكون فيها الطلب الداخلي عليها قويا إلا لدولة تكون على استعداد لاستهلاكها، لأن الكمية المستهلكة وطبيعتها تعتمد على مستوى المعيشة ومستوى الأجور إلى حد كبير، ومنه فالسلعة لا يمكن تصديرها إلا لدول تتشابه فيها مستويات الأجور ودخل الأفراد ومن ثم هبات عناصر الإنتاج. وخلاصة تحليل ليندر ما يلي[1]:

– يُلغى افتراض الطلب الممثل بنظرية إجمالية عن أثر الدخل على الأذواق ، ثم أثر هذا الأخير على التكنولوجيا ، ثم أثر هذه التكنولوجيا على التجارة الخارجية؛

– كلما تشابه هيكل الطلب بين دولتين كلما كانت التجارة المحتملة بينهما أكثر كثافة ، وهذا ما أهملته نظرية هكشر–أولين بافتراضات ثبات أذواق المستهلكين في الدول المختلفة؛

لا شك أن نظرية ليندر في تفسير التجارة الخارجية وتحليل آثارها، رغم ما قد يوجه لها من انتقادات تعتبر تطوير للفكر الاقتصادي، وهذا يرجع إلى عدة أسباب[2]:

– أدخلت النظرية في اعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛

– أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول المتخلفة والبلدان المتقدمة؛

– التزمت المنهج الديناميكي في التحليل؛

– تُقدم تحليلاً نظرياً لأسباب التفاوت في الدخول بين دول العالم؛

– تُلقي النظرية ظلالاً من الشك على مذهب حرية التجارة، مؤكدةً أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع تقييد التجارة.

الفرع الثاني: النظرية التكنولوجية

أولا: نموذج اقتصاديات الحجم

من بين فروض نظرية هكشر–أولين هو أن كلا السلعتين تنتجان في ظل ظروف ثبات عائد الحجم في كل من الدولتين، ومع زيادة عائد الحجم فإنه يمكن قيام تجارة خارجية ذات نفع متبادل حتى ولو كان كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، وهو ما لم يتم شرحه في نموذج هكشر–أولين.

حيث يعتبر نموذج اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلاً لنموذج "هكشر–أولين" لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة فهي تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة

[1] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص.ص 83–84.

[2] – مجدي، محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص.ص 99–100.

في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج ، كما تفرق هذه النظرية بين الدول الصناعية صغيرة ا لحجم والدول الصناعية كبيرة الحجم، فالدول الصناعية الصغيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطية لعدم قدرتها على التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى ، وعلى العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع تامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفض يلات المستهلكين في الدول الأخرى[1].

يمكن القول أن نظرية ا قتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة .

ثانيا: نموذج الفجوة التكنولوجية

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "بوسنر" 1961، حيث اعتبر أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيما بينها ، وهذا ما يناقض نتائج نموذج هكشر-أولين، وهذا راجع إلى تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي.

ويركز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الأخرى تمكنها من إنتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل ما تنتجه الدول الأخرى، أو سلع ذات تكاليف إنتاجية أقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول،كالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول[2]، حيث يتم ذلك بطريقتين[3]:

- زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تُنتج في جميع الدول لأطراف التبادل الدولي، ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول؛
- دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع ا لدول الأخرى إنتاجها داخليا أو تقليدها ، لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع.

ولقد عرَّف "بوسنر" الفجوة التكنولوجية بأنها المدة التي تكون فيها الدولة تتمتع بالميزة النسبية في التفوق التكنولوجي، وتكون الوحيدة في إنتاج وتصدير السلعة ذات الكثافة التكنولوجية، حيث تتمتع باحتكار مؤقت إلى أن يزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي[4]. وتتكون هذه الفجوة من مرحلتين:

---

[1] – سامي، عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص.ص 198-199.

[2] – دياب، محمد: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.ص 125-126 .

[3] – سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق، ص.ص 216-217.

[4]- Bernard Guillochon, Annie Kewecky; économie internationale - commerce et macroéconomie,4edition, Dunod, paris 2003, p 62.

– **مرحلة فجوة الطلب:** وهي تلك الفترات الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار ، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج،

– **مرحلة فجوة التقليد:** وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج.

أما في حال ظهور إنتاج السلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة التي ابتكرت فيها السلعة ميزتها النسبية، وتبدأ العوامل التكنولوجية بفقدان الدور الذي لعبته في تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية، ويحل محلها عامل الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كلا الدولتين ، باعتباره العامل الأساسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية (نظرية هكشر – أولين).

لكن يعاب على هذه النظرية أنه ا لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية والفترة الزمنية التي سينتقل فيها الإنتاج من الدولة المنتجة إلى الدولة المقلدة، حيث حاولت نظرية دورة حياة المنتج سد هذه الثغرة[1].

ثالثا: نموذج دورة حياة المنتج

يعتبر نموذج دورة حياة المنتج للاقتصادي "فرنون" " Vernon" 1966، امتداداً لنموذج الفجوة التكنولوجية، حيث اعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ، حيث يؤكد على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الخارجية ، حيث يفترض هذا الأخير أن الاختراعات والتفوق التكنولوجي ينشأ من الدول الصناعية الأكثر تقدماً ، وعلى رأسها الو لايات المتحدة الأمريكية نظراً لتوافر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات متمثلة في توفر الطلب الداخلي والمعرفة التكنولوجية التي تبرز استحداث المنتج الجديد، ثم ينتقل تقليد هذا الاختراع إلى دول صناعية أقل تقدماً ، وفي خلال الفترة الزمنية التي تقضيها هذه الفجوة التكنولوجية يزداد نضوج المنتج الجديد، وتصبح الأساليب التكنولوجية المستخدمة أكثر استقراراً وتنتهي الفجوة التكنولوجية عندما تصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعروفة في الدول الأخرى، حيث تشكل هذه النهاية وضعاً توازنياً آخراً[2].

إن أي سلعة تعرف دورة حياة تصاحب التغيرات الهامة في التكنولوجيا (الطلب) ، تقنيات الإنتاج، فكل منتج يمر بثلاث أو أربع م راحل متتابعة يتم كل منها في إطار متسلسل مما يستدعي تغير مكان إنتاجها على الصعيد الدولي، ويمكن إيضاح دورة حياة المنتج عبر المراحل الأربعة من خلال الرسم البياني التالي:

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.ص 126-127 .

[2] – سامي، عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق، ص 222.

الشكل رقم (01): دورة حياة المنتج

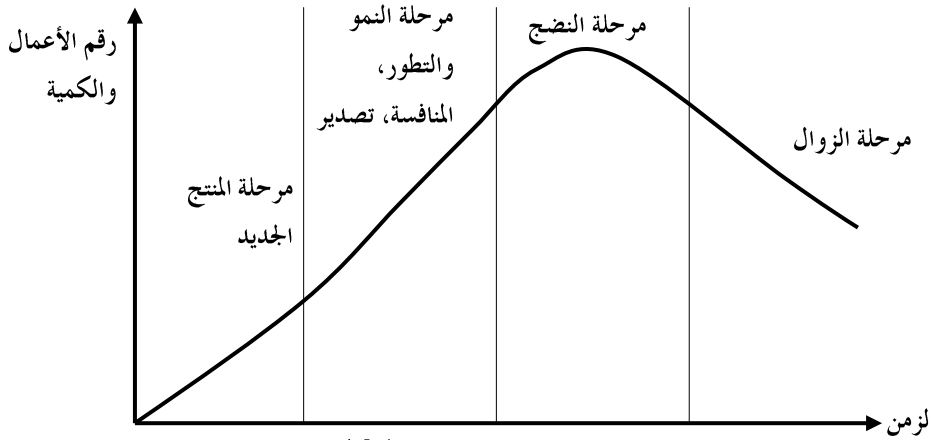

المصدر: مجدي، محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص104.

الملاحظ من خلال الشكل أن فرنون قسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل[1]:

– **المرحلة الأولى (مرحلة المنتج الجديد)**: تنتج السلعة بكميات قليلة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة في هذه المرحلة، وتكون الكفاءات العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية ويحتاج الأمر يد عاملة عالية المهارة ، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية لذا يكون الطلب عليها غير كبير كما أن تصدير السلعة يكون محدود.

– **المرحلة الثانية (مرحلة النمو أو التوسع)**: يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولاً متزايد اً ويجرى إنتاجها بصورة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجها، وبالتالي أسعارها، مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج ، ففي البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة الأم أو بواسطة شركات أخرى.

– **المرحلة الثالثة النضج**: في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطياً، إذ تتزايد المنافسة عن طريق الأسعار بحيث يتركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض التكاليف ، وتبدأ الدول المقلدة بإنتاج المنتج وبيعه في أسواقها الداخلية.

– **المرحلة الرابعة (مرحلة الزوال "الهبوط")**: تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثةً وتطوراً تلبي الحاجات نفسها، فعلى الرغم من انخفاض الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع.

نموذج دورة حياة السلعة أو المنتج وإن كان يعكس حقائق في تطور إنتاج الكثير من السلع ، إلا أنها لا تقدم تفسيرا شاملا لاتجاهات تطور التجارة الخارجية، فثمة العديد من السلع (على سبيل المثال السلع ذات د ورة الحياة القصيرة، أو تلك التي تتطلب نفقات عالية ، أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة) لا تندرج ضمن سياق نموذج دورة حياة المنتج.

إلا أن بعض الشركات متعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي ، حيث الإنتاج مقسم مابين مجموعة من الدول والبيع

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.ص 127–128.

يتم مباشرة في كل الأسواق[1]. وفي الواقع فإن العمليات التي تميز تصدير السلع وإعادة توظيف رأس المال تعرضت إلى العديد من التغيرات، وتتمثل هذه التغييرات فيما يلي[2]:

- تسارع عملية التجديد، التصدير والاستثمار في الخارج؛
- الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو الاختفاء عبر الزمن؛
- بعض الشركات المتعددة الجنسيات تتطور حسب قاعدة مختلفة عن تلك الواردة في نموذج دورة حياة المنتج.

الفرع الثالث: نظرية التبادل اللامتكافئ

إن من شأن التبادل الدولي أن يعود بالنفع على جميع أطرافه ، وذلك حسب النظرية الكلاسيكية والحديثة سابقة الذكر، حيث تستند على جوانب تبدو صحيحة في جوهرها من جهة، ومن جهة أخرى فإن الواقع العملي أثبت عكس ذلك، حيث لم يكن في الواقع التبادل الدولي لا في الماضي ولا في الح اضر متكافئا، ومن ثم كان لزاما النظر إليه في إطار اللاتكافئ بين أطرافه وذلك هو أساس نظرية التبادل اللامتكافئ .

ويعتبر عدم التكافؤ هو السمة الأساسية البارزة لهذا التبادل وانطلاقا من هذا الواقع ظهرت ابتداءً من الخمسينات في كتابات بعض الاقتصاديين مثل "ميردال وبريبيش وسنجر" وغيرهم بعض الأ فكار التي تشكل في مجموعها " نظرية التبادل اللامتكافئ " ومحورها أن الدول النامية هي الحلقة الأضعف في عملية التبادل ، أي أن التبادل بين الدول المتقدمة والنامية ليس متكافئاً[3].

لقد كان لمساهمة (إرجيري- إيمانويل — سمير أمين) التي ظهرت في السبعينيات ، الفضل في تنظير هذا الواقع القائم على أساس التفاوت في مستويات التطور ، وقبل التطرق لجوهر مساهمة "إيمانويل" لابد من إعطاء تعريف لكل من التبادل المتكافئ والتبادل غير المتكافئ ، فالأول وحسب "إيمانويل"، فإننا نقول أن السلعتين (أ) و(ب) أنهما متساويتين إذا كانت السلعة (أ) تتضمن نفس القيمة في الحل لـــ (ب)، ولكن لها قيم استعمالية مختلفة. أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به أن السلع لا تتبادل بقيمتها الحقيقية ، وإنما بانحراف القيم عن السعر. ولتوضيح نظريته يميز "إيمانويل" بين صورتين للتبادل[4]:

– **الصورة الأولى:** الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بينما يكون ا لتركيب العضوي لرأس المال مختلفاً، ففي هذه الحالة يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية من العمل في الدول المتخلفة ، ولذا فإن التبادل سيكون لمصلحة الدول ذات الإنتاجية المرتفعة ، وبالتالي لن يكون متكافئاً ، إن التبادل في هذه الحالة لا متكافئ بسبب اختلاف الإنتاجية.

– **الصورة الثانية:** معدلات الأجور مختلفة بينما يكون التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين متماثلا ، في هذه الحالة يكون ما تحصلت عليه الدول المتخلفة عن طريق التبادل التجاري أقل مما تحصلت عليه الدول المتقدمة ، معنى

---

[1]-Bernard Guillochon: économie internationale, 2 édition , paris, dunod, 1998, p 92.

[2]-Bernard Guillochon, Annie Kewecky: économie internationale -commerce et macroéconomie,op. cit,p 97.

[3] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص.ص 94-95 .

[4] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 135.

ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدولة المتخلفة إلى الدولة الم تقدمة عن طريق معدلات التبادل ، وهذا ما يسميه "إيمانويل" بالتبادل اللامتكافئ.

أما "سمير أمين " فقد أوضح أن ما يصف ه "إيمانويل" بالتبادل اللامتكافئ ، انتقاداً على طريقة تس ميته للتبادل اللامتكافئ بين الدول لأنه يخالف ما هو في الواقع ، حيث يذهب "سمير أمين" إلى أن صادرات العالم الثالث (دول الهامش) تساهم بما لا يقل ع ن ثلاثة أرباع صادرات هذ ه الدول (26 مليار دولار عام 1966)، ولو أن الدول المتقدمة قامت بإنتاج هذه المنتجات بإتباع الأساليب نفسها في الدول المتخلفة لوصلت قيمتها إلى 34 مليار دولار، حيث يعود السبب إلى ارتفاع الأجور ، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج ، حيث نجد أن الدول المتخلفة أو النامية لا تحصل في الواقع إلا على 75% من قيمة صادراتها.

أما السبب في عدم تساوي الأجور بين الدول ، فإن "سمير أمين" يرجعه إلى البنية والهيكل الاقتصادي للبلدان النامية الذي خلفه الاستعمار، والذي لعب دوراً كبير اً في زيادة الفجوة واللاتكافؤ بين مستويات التطور بين الدول[1].

بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى تدعم هذا الاتجاه، من أهمها [2]:

- تحويل موارد الدول النامية نحو الدول المتقدمة ، وذلك بفضل الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تسيطر على عمليات إنتاج وتوزيع المواد التي تنتجها الدول النامية؛
- احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا والمغالاة في أسعارها ، مما يترتب عليه تبعية تكنولوجية مما يسمح بسيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية في المبادلات التجارية.

استناداً على ما سبق يعرف "سمير أمين" التبادل اللامتكافئ: "بأنه تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات ". حيث يكون "سمير أمين" بذلك قد أعطى بتحليله هذا بعداً اجتماعياً، من خلال تركيزه على تفسير دور الاستعمار في التخلف والتبعية ، إضافة إلى التحليل التقني الرياضي الذي قام به إيمانويل.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية وأساليب تحقيق أهدافها

رأينا من خلال تطرقنا إلى أهم الأدبيات والنظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية ، وتأييدها لمبدأ التجارة الحرة بين الدول، حيث يعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة، رغم ذلك فإن الحكومات والدول تتدخل في التجارة بهدف تقييدها، حيث تختلف السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات التجارية، فكل دولة لها أهدافها الا قتصادية التي تسعى إلى تحقيقها، مما أدى إلى وجود نوعين من السياسات التجارية، هما سياسات التحرير والحماية. ولكل سياسة مؤيدين ومعارضين، حيث يبقى الهدف الأساسي الذي

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.ص 136-137.

[2] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 100.

ترمي إليه السياسة التجارية هو تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لذلك اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الشخصية.

المطلب الأول: السياسات التجارية بين الحرية والتقييد

إن وجود دول مستقلة عن بعضها اقتصادياً وسياسياً، وبأهداف مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، جعل كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه حتى ولو على حساب مصالح الدول الأخرى. لذا اختلفت السياسات المتبعة من طرف كل دولة حسب ما تقتضيه مصالحها الوطنية، حيث تراوحت السياسات التجارية بين التحرير والحماية، وقد أدى هذا الاختلاف إلى جدال بين المفكرين، حيث دافع كل طرف عن آرائه وأفكاره بجملة من الحجج.

الفرع الأول: سياسة حرية التجارة الخارجية

لقد كانت آراء المدرسة الطبيعية أول من نادت بتحرير التجارة الخارجية، لأن في ذلك مصلحة للجميع، وتأكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث ودافيد ريكاردو ، وذلك وفقا للمقولة الشهيرة لآدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي . حيث أكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضعية بالنسبة للدول، فالفكر الكلاسيكي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق على المستويين المحلي والدولي، وهذا ما تدعمه وتؤكده اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ومن قبل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT، وكذا برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي.

أولا: مفهوم سياسة الحرية التجارية

يمكن تعريف سياسة الحرية التجارية على أنها إقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدولة حتى تكون التجارة الخارجية خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء[1].

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الخارجية إلى أدنى حد ممكن، أو حتى منع هذا التدخل منعاً باتاً لأن التجارة بين الشعوب حق طبيعي وجد بوجود الإنسان، لذلك ينظر مؤيدو سياسة الحرية التجارية إلى التجارة الخارجية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، فهي مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية التي تفصل بينهما [2]. حيث تعتبر الفترة من 1842 إلى 1873 فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية، وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التجارة، سواء في الداخل أو الخارج واعتناق الكثير مذهب آدم سميث المنادي بضرورة حرية التجارة الخارجية. واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وقد نتج عن حرية التجارة استغلال الدول النامية في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك[3].

---

[1] – رضا، عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 73.

[2] – عادل، أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 293.

[3] – زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص.ص 276-277.

ثانيا: حجج مذهب الحرية التجارية

يستند أنصار مذهب الحرية التجارية على عدة حجج من أهمها :

1- منافع التخصص الدولي: حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، والتخصص بدوره يؤدي إلى تقسيم العمل على النطاق الدولي، ومن ثم إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة وزيادة عدد الأسواق مما يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة.

2- منافع المنافسة: مناخ المنافسة يساعد على الارتفاع لمستوى الإنتاجية، كذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته وبأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار.

فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية مستوى الإنتاجية، وتؤدي الحرية التجارية إلى تنافس المنتجين في استخدام إنتاج أكثر تطوراً وفعالية سعياً إلى زيادة الناتج وخفض النفقة[1].

3- الحرية تشجع التقدم الفني: تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، مما يؤدي إلى تحسين وسائل الإنتاج وتشجيع التقدم الفني، وبالتالي يضمن العالم جودة المنتجات وبأسعار أقل ، كما يعمل المنتج على تطوير إنتاجه ويستفيد المستهلك في النهاية من المنافسة القائمة بين المنتجين. ويتاح انتقال التكنولوجيا دون عوائق، فيرتقي الهيكل الصناعي بها .

4- الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار العالم : تعتبر هذه الحجة من بين أحدث الحجج الاقتصادية التي تؤيد سياسة الحرية التجارية، وأساس سياسة عدم إفقار الغير أن الرسوم الجمركية تدعو إلى إضعاف التجارة بوجه عام، فالتقليل من الواردات ينتهي عادة بنقص الصادرات، وبما أن التجارة ما هي إلا وسيلة لتبادل السلع والخدمات، فلن تستطيع الدول أن تصدر الفائض من إنتاجها، دون أن تستورد فائض العالم الخارجي[2].

الفرع الثاني: سياسة حماية التجارة الخارجية

رغبة الدول في تحقيق مصالحها على حساب دول أخرى، هو الذي دفع ببعض الدول إلى اعتماد سياسة تقييد التجارة الخارجية بدرجة أو بأخرى ، فقد ظهرت نظريات حماية التجارة الخارجية في نفس الوقت التي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة، وأصبح من أهم الأمور المعروفة في مجال التجارة الخارجية هو قيام معظم الدول بالسيطرة على اقتصادها وإخضاعها لرقابتها.

أولا: مفهوم سياسة الحماية التجارية

يقصد بسياسة الحماية التجارية، أنها تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الأجنبية، وقد تتم تلك السياسات التقليدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص

[1] - زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 280.

[2] - عادل، أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص.ص 146-147.

أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع السلعة المحلية على المنافسة الأجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم[1].

ثانيا: حجج مذهب الحماية التجارية

يستند أنصار الحما ية إلى حجج بع ضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليس المعيار الوحيد التي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الخارجية أو تحريرها من القيود . أما الحجج غير الاقتصادية فستعترف أصلا بصحة ما ينادي به أنصار الحرية ولكنها تؤكد بوجود أ هداف أخرى غير الرفاهية المادية، إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن في تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال. ومن بين هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، كحماية نشاط الزراعة ضد المنافسة الأجنبية، وحماية الصناعة بهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الإستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية[2].

1- الحجج غير الاقتصادية

تتلخص أهم الحجج غير الاقتصادية لحماية التجارة فيما يلي:

– **حجة الدفاع والأمن:** وهي من الحجج الأكثر رواجاً وتأثيراً لفرض القيود على التجارة الخارجية، فحتى آدم سميث أبو الليبرالية في الفكر الاقتصادي اعترف بشرعية هذا الهدف للخروج عن مبدأ حرية التجارة عندما كتب يقول "الدفاع أكثر أهمية من الثروة" . فكل البلدان معرضة لخطر الحرب، وقد تشعر الدولة أن أمنها معرض للخطر، لذا فهي تعمل على إعداد نفسها إعداداً جيداً بحماية بعض الصناعات التي تراها إستراتيجية لبقائها وديمومتها.

– **حجة المحافظة على الطابع الوطني وتجنب التبعية** : يؤدي تحرير التجارة الخارجية والانفتاح المفرط على الخارج إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية. وإذا لم يكن للدولة قدرات إنتاجية، وميزات نسبية تحسن استغلالها تفقد الدولة استقلاليتها في تنظيم اقتصادها وتحقيق أهدافها الوطنية. وحتى تتجنب هذه التبعية للخارج وتحافظ على سيادتها الاقتصادية وطابعها الوطني تطبق سياسة الحماية التجارية. فسرعان ما يتحول عجز ميزان المدفوعات إلى مديونية ويصبح الاقتصاد الخارجي الدائن في مركز قوة لفرض شروطه على الاقتصاد الوطني، ويخضع بالتالي لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. بل قد تمتد خطورة الأمر أيضاً إلى الدول التي تعتمد على الصادرات في بناء اقتصادها[3].

---

[1] – رضا، عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص.ص 80-81.

[2] – زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 281 .

[3] مصطفى رشدي شيحة: المعاملات الاقتصادية الدولية –دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1994، ص.ص 68-70.

- **حجة حماية القطاع الزراعي:** يمثل القطاع الزراعي في كثير من البلدان قطاعاً هاماً ويمثل المزارعون طبقة اجتماعية مهمة. وترك القطاع الزراعي للمنافسة الأجنبية قد يقضي على الزراعة الوطنية مما يضر بطبقة المزارعين، فحماية القطاع الزراعي تمثل حماية لهذه الطبقة الاجتماعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة[1].

- **الحجة الدينية والأخلاقية:** فقد تكون تجارة بعض السلع والخدمات منافية لأخلاقيات المجتمع وعقيدته، فتمنع مثل هذه التجارة، كتجارة الخمور والمخدرات في البلدان الإسلامية.

2- الحجج الاقتصادية للحماية

بالإضافة للحجج غير الاقتصادية التي ساقها مؤيدي الحماية والتي تم التطرق لها، فقد ساقو عدداً من الحجج الاقتصادية، وهي حجج ليست من أساس نظري وحيد، بل تتعلق بجوانب مختلفة، نذكر منها:

- **حماية الصناعة الناشئة:** تعتبر من أهم الحجج ، ويرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر في أوربا وأمريكا وما زالت تستخدم في دول العالم الثالث، حيث تتلخص هذه الحجة في أنه يجب حماية الصناعة الناشئة فيها عن طريق فرض الرسوم الجمركية، وذلك لكي يكتمل نموها وتستطيع الصمود في وجه م نافسة الصناعة الأجنبية البالغة، ولا شك أن الحاجة إلى حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقاً، فالصناعات الناشئة في الدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في مي دان التقدم الفني فحسب، ولكنها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتحاربها في كافة الأسواق ، رغم ذلك فإن هناك انتقادات لهذه الحجة وأهمها صعوبة اختيار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية.

- **معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة:** الحماية تشجع الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يؤدي إلى زيادة كفايته الإنتاجية، مما يساعد على تجنب خطر البطالة وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل ، وستخلق الحماية أنواعاً جديدة من الصناعات التي تستخدم ا لمزيد من العمالة ، فخلال أزمات البطالة قد يقترح تقييد الواردات وتشجيع الأنشطة البديلة لها لاستيعاب القوى العاطلة، وتعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعاً لفرض الحماية، ومؤيدو هذه الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول لإقامة حجتين كل منهما له مضمون خطير، ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة إلا أن هنا ك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة، وإن كان إتباع سياسة الحماية على تلك الصورة ينبغي ألا تتوسع في كافة الدول وإلا انقلب أثره ا للإضرار بمستوى العمالة والتشغيل فيها جميعا[2].

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن إتباع سياسة الحرية يؤدي إلى تخصص كل دولة نامية في إ نتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية، والتي يؤثر في إنتاجها أو أ سعارها بعض العوامل التي لا تستطيع الدول النامية أن تسيطر عليها (التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطل ب العالمي). ونظراً لمحدودية هذه الموا د فإنها تمثل

[1]- عادل، أحمد حشيش: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 230.

[2] - زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص.ص 282-285.

نسبة كبيرة من الناتج القومي ومنه فإن التقلب في أسعارها أو إنتاجها يعد سبب التقلب المستمر في الناتج القومي، ولذلك تفضل الدول النامية سياسة الحماية[1].

– **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر:** قد يكون الهدف من وراء سياسة الحماية هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية بقصد الاستثمار المباشر ، وذلك لتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي، فيسمح ذلك بزيادة الدخل ومنه زيادة الإنفاق الكلي والتشغيل. كما يسمح رأس المال الأجنبي بتطوير فنون الإنتاج محلياً ورفع كفاءته، ولكن يعاب على هذه الحجة أنه يمكن لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد للقروض. ومنه فإن نجاح سياسة الحماية من أجل جذب رأس المال يتوقف على ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء الاقتصادي بها، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلى الخارج[2].

– **مواجهة سياسة الإغراق :** تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في السوق الأم.

– **تحسين معدل التبادل الدولي:** من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية لأن فرض رسوم جمركية يؤدي إلى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسوم الجمركية ومن ثم تحسين رفاهيتها الاقتصادية، وذلك بفرض عدم إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل[3].

المطلب الثاني: أدوات السياسات التجارية

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف[4]. وتتعدد وسائل تلك السياسة تبعاً للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكمية والوسائل التنظيمية، وتلك الوسائل تميز في الواقع الدول التي تأخذ بنظام اقتصاديات السوق.

الفرع الأول: الوسائل السعرية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف.

---

[1] – محمد، أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص162.

[2] – زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 284.

[3] – محمد، احمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص.ص 163-165.

[4] – زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 144 .

أولا: الرسوم الجمركية

تعتبر الرسوم الجمركية تاريخياً من أشهر وأهم أدوات السياسات التجارية ، والتي تستخدم عادة لتحقيق أهدافها، وتمثل الضريبة الجمركية بمثابة رسم في صورة مبلغ معين يفرض على السلعة وقت عبورها حدود الدولة، وتفرض هذه الضرائب لتحقيق أغراض متعددة. وهي الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية والتقليل من الواردات، أما الرسوم على الصادرات فهي نادرة نسبيا. ففي بعض الدول يتم فرض الضرائب أو الرسوم الجمركية بغرض تحقيق إيرادات جمركية، كما قد تلجأ بعض الدول إلى فرض الرسوم الجمركية لحماية صناعاتها الناشئة وبغرض حماية العمالة الوطنية[1].

ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين إسم التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن قائمة أو جدول تضعه الدولة يتضمن الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الخارجية للبلد.

ويمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة ، فحسب أساس احتساب الرسوم الجمركية نفرق بين ثلاثة أنواع[2]:

1- الرسوم النوعية: وهو رسم استيراد يتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة بغض النظر عن سعرها، وتستطيع السلطات الضريبية أن تقوم بتحصيل الرسوم النوعية بسهولة، وذلك لأنها تحتاج فقط إلى معرفة عدد الوحدات العينية للواردات وليس إلى قيمتها ، ومع ذلك فإن الرسم النوعي له دور أساسي كأداة للحماية بالنسبة للمنتجين المحليين، لأن قيمته الحمائية تختلف عكسياً مع سعر الواردات.

2- الرسوم القيمية: وهي الرسوم التي تُفرض كنسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة المستوردة، ولذلك نجد أن الرسوم القيمية تمكن المنتجين المحليين من التغلب على فقدان القيمة الحمائية التي تخلفها التعريفة النوعية أثناء التضخم، ومع أن التعريفة القيمية تحافظ على حماية المنتجين المحليين كلما زادت الأسعار، فإن هناك صعوبة تظهر مع هذه الأداة الجمركية (الرسوم القيمية).

3- الرسوم المركبة: تعتبر الرسوم المركبة خليط من الرسوم القيمية والرسوم النوعية، حيث تتضمن رسماً نوعياً يضاف إلى رسم قيمي.

أما من حيث الهدف فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية[3]:

1- الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تُفرض بغرض تحقيق إيراد لخزانة الدولة .

2- الرسوم الحمائية: وهي الرسوم التي تفرض بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

---

[1] - إيمان، عطية ناصف، هشام محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 144 .

[2] - علي، عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي -نظريات وسياسات، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2010، ص.ص 263-264.

[3] - زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 286.

رغم أهمية الرسوم الجمركية كأداة من أدوات السياسة التجارية في التأثير على نمط وحجم التجارة مع الخارج، إلا أن أهميتها انخفضت ليست كأداة للسياسة الاقتصادية فقط بل كأحد العوا مل المؤثرة في التجارة الخارجية، فقد تراجعت أهميتها وهذا يعود للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل مساعي تحرير التجارة الخارجية . فقد سجل مستوى الرسوم الجمركية انخفاضاً منذ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والتي كان هدفها الأساسي تخفيض الرسوم الجمركية، ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة[1].

ثانيا: الإعانات (إعانات التصدير)

تعتبر الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية ، وهي إجراء مالي تتخذه الدولة بغرض تخفي ض التكلفة الكلية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة، وعادة م ا تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية[2].

وتنقسم من حيث تطبيقها إلى نوعين :

1- إعانات على نطاق: واسع وهي التي تمنح إلى كافة القطاعات الإنتاجية.

2- إعانات على نطاق ضيق: وهي التي تطبق على صناعة أو مشروع.

ويمكن أن تكون الإعانة مباشرة، وتتمثل في رفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة، وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المدعمة لأراضيها[3].

ثالثا: الإغراق

يعتبر الإغراق أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل، وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافاً إليه ا نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السو ق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية . حيث يمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين ثلاثة أنواع منه: الإغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية الذي يتمتع بالحماية ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها البعض، وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كلٌّ بحسب مرونته وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، ففي السوق ذو المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع و في السوق ذو المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض. ويرى أنصار الحماية

---

[1] – عباسية، رشاش: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التجارة والمالية الدولية، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2006/ 2007، ص 47.

[2] – عبد الباسط، وفا: سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرقية، جامعة حلوان، 2000، ص 316.

[3] – جمعة، سعيد سرير: النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2002، ص 101.

ضرورة مكافحة سياسة الإغراق عن طريق التدخل إذا كان الإغراق بهدف القضاء على المنافسة في السوق المحلية ، ومن هنا تتضح خطورة الإغراق على هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للدولة، ومنه الوصول إلى ضرورة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطرة[1].

رابعا: الرقابة على الصرف

يقصد بنظام الرقابة على الصرف أن تضع الدولة قيوداً على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين عارضيه (من يملكون العملات)، وطالبيه (من يرغبون في الحصول عليه)، بحيث تلزم كلا الطائفتين بعرض وطلب العملات من خلال منافذ معينة، وذلك رغبةً في تقليل الطلب على النقد الأجنبي بحيث يكون محصورا في حدود الكمية المعروضة من هذا النقد [2]. حيث يتطلب الأمر وفقاً لهذا المعنى إيجاد هيئة أو سلطة مركزية داخل الدولة تقوم بالصرف الأجنبي، بحيث يعهد إلى هذه الجهة وحدها توزيع كافة الصرف الأجنبي، وفقا لقواعد ونظم خاصة، وعليه فإن أهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي، و تتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار. وقد طُبق هذا النوع من وسائل الرقابة على حرية التجارة في الثلاثينات، ثم أصبح من الأمور المعتادة في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتأخذ بنظام الرقابة على الصرف معظم دول العالم. حيث تهدف الدول من خلال تطبيق هذا النظام إلى تحقيق جملة من الإجراءات بقصد تقوية سيطرتها على عمليات الصرف منها[3]:

- إجبار المقيمين في الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد أجنبي إلى إدارة النقد؛
- خطر تصدير واستيراد العملة الوطنية؛
- خطر تصدير السلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالمجوهرات والمعادن النفيسة؛
- تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبي؛
- إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية؛
- تجميد حقوق غير المقيمين بها (نظام الحسابات المجمدة).

وعلى أية حال فإن نظام الرقابة على الصرف يعد أهم الوسائل المستخدمة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: الوسائل الكمية والتنظيمية في التجارة الخارجية

بالإضافة إلى الأدوات أو الوسائل السعرية توجد أدوات وأساليب كمية ، وأخرى تنظيمية تستخدم كأدوات في السياسة التجارية لتحقيق أهداف اقتصادية، من خلال تطبيق كل أسلوب من هذه الأساليب.

أولا: الوسائل الكمية

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا النطاق، نجد نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد:

---

[1] – زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص.ص 291-292.

[2] – عبد الباسط، وفا: سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 310 .

[3] – المرجع نفسه، ص.ص 312-313 .

1- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حداً أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيراده ا من سلعة معينة خلال مدة محدودة، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات كقيد على حرية التجارة الخارجية، وذلك إلى جانب الضرائب الجمركية، وقد كانت فرنسا أول من قامت باستخدام هذا الإجراء لحماية منتجيها من خطر السعر الجد منخفض للقمح الأسترالي ، ثم تبعتها في ذلك الدول الأخرى، إلا أن نظام الحصص بدأت أهميته تتناقص في الوقت الحاضر ، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الرسوم الجمركية وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة [1]. و يثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعاب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وبسبب تلك العيوب وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذ ا النظام، على أنه لا مفر من اللجوء إلى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية[2].

2- تراخيص الاستيراد: تتمثل تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتُعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التج ارة الخارجية، ويتميز هذا النظام بأنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيراده بطريقة مباشرة، حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيوداً على كل مستورد في عدم تجاوز استيراده من بلد ما حجماً معي ناً وتلجأ الدول إلى هذا النظام في الحالات التي يتأزم فيها ميزا ن المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية[3].

جدير بالذكر أنه بسبب اشتداد المنافسة بين المستوردين في سبي ل الحصول على تراخيص الاستيراد، فإن السلطات العامة تواجه مشكلة توزيع هذه التراخيص. وعلى وجه العموم فإن ما يع اب على نظام تراخيص الاستيراد هو احتمال قيام الإدارة على توزيع هذه التراخيص على بعض المستوردين على حساب البعض الآخر ، وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق هافانا الخاص بإنشاء هيئة التجارة الدولية والذي أخذ بأحكامه فيما بعد الاتف اقية العامة للتعريفات والتجارة قد حَرَّم على الدول الأعضاء تطبيق مثل هذا النظام[4].

ثانيا: الوسائل التنظيمية

تعتبر الوسائل التنظيمية الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية، ولعل ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال نذكر:

1- المعاهدات والاتفاقيات التجارية: المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من ا لدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم الم سائل التجارية فيما بينها تنظيماً عاماً، ويشمل بجانب المسائل التجارية

---

[1] – موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص.ص 70-71.
[2] – زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص.ص 295-296 .
[3] – عبد الباسط، وفا: سياسات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 337 .
[4] – محمود، يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص.ص 136-137 .

والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحياناً تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، وأهم ما تتضمنه من مبادئ وأكثرها شيوعاً هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الدولة الأخرى المزايا الممنوحة لمنتجات أو لمواطني أي دولة ثالثة، وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخرى.

إضافةً إلى المعاهدات هناك الاتفاقيات التجارية، وهي عبارة عن اتفاقيات ثنائية أو معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة. حيث يمكن التمييز بين الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بقصر مدته، حيث يُغطي عادةً سنة واحدة، وقد تعقد الاتفاقية التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال[1].

2- اتفاقيات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقيات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية*. وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقاً للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان. وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منها مع الدولة الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي يتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف التي تجري التسوية وفقاً له، فضلا عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريقة ومدة سريانه، وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه[2].

ثالثا: التكتلات الاقتصادية

تظهر هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي، ومن أهمها[3]:

1- منطقة التفضيل: تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة.

2- منطقة التجارة الحرة: هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة ، ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوربا والتي تكونت سنة 1960، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تكونت عام 1993.

---

[1] - زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص.ص 297-298 .

* قد ينفرد هذا الشرط لصالح إحدى الدولتين المتعاقدتين فقط وقد يقتصر على شؤون معينة أو قد ينطبق على كافة عناصر العلاقة بين الدولتين.

[2] - المرجع نفسه، ص 298.

[3] - محمد، أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص.ص 174-179.

3- الاتحاد الجمركي: هو عبارة عن اتفاق مجموعة من ا لدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول الغير الأعضاء، ومن أشهر الأمثلة على ذلك الاتحاد الجمركي، واتحاد البينوليكس الذي تأسس عام 1944، والاتحاد الأوروبي الذي تكون عام 1957.

4- السوق المشتركة: وهو عبارة عن اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة لمواجهة الد ول الغير أعضاء ، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج. ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة والتي تأسست سنة 1958.

5- الاتحاد الاقتصادي: وهو عبارة عن اتفا ق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الغير أعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود الم فروضة على تحركات عناصر الإنتاج مع توحيد السياسة النقدية والمالية داخلها واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد.

رابعا:الحماية الإدارية

تعتبر الحماية الإدارية أداة من أدوات السياسة التجارية المنظم ة للتجارة الخارجية وهي من قبيل ا لإجراءات الاستثنائية، وتقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائ ع المستوردة في المنطقة الجمركية، والتشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات .....، وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة[1].

المبحث الثالث: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وسياسات التحرير التجاري

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت ضرورة لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، فخرجت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى حيز الوجود كجزء من عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى، حيث جاءت هذه الاتفاقية لتحل محل منظمة التجارة الدولية ITO باعتبارها تعاقداً متعدد الأطراف ينشئ قواعد في مجال التجارة الخارجية، وعلى ذلك قامت الاتفاقية لوضع أسس لنظام التجارة الدولي.

المطلب الأول: نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

بينما كان العمل يجري لتحضير ميثاق منظمة التجارة الدولية من خلال ميثاق هافانا، اتفق في الوقت نفسه مندوبو بعض الدول المتقدمة والنامية على الدخول في مفاوضات تستهدف تخفيض التعريفة الجمركية ورفع القيود على التجارة، ومن ثم قررت أن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذي يتعلق بتحرير التجارة الخارجية، وان تضعه موضع التنفيذ وهكذا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.

الفرع الأول: مؤتمر هافانا

بعد الحرب العالمية الثانية سعت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام للتجارة الحرة بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف دعت الحكومة الأمريكية عدداً من الدول للدخول في مفاوضات

[1] - زينب، حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 301 .

لإبرام اتفاق متعدد الأطراف قصد التخفيض المتبادل للتعريفة الجمركية، حيث قدمت لائحة عن طريق سكرتير الدولة "بيرنس" "Byrens" تحمل اقتراحات خاصة بتوسيع التجارة العالمية والتشغيل [1]. وفي فيفري أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بناء على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن 1946، ولقد عقد المؤتمر فعلا واستكمل أعماله في جنيف عام 1947، ثم اختتمتها في هافانا في 1948، وتم بموجبه التوقيع على الميثاق الذي عرف باسم "ميثاق هافانا لتنظيم التجارة والعمالة" أو " ميثاق التجارة الدولية"، حيث كان هدف مؤتمر هافانا هو العمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية، بجانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ليكون هذا ثالث المؤسسات الدولية التي تشرف على الاقتصاد العالمي، في المجالات النقدية والمالية والتجارية، غير أن هذا التصور لم يكتب له النجاح، بعد أن رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على ميثاق هافانا على الرغم من أن انعقاده كان بمبادرة أمريكية، واستمر هذا الموقف الأمريكي الرافض حتى عام 1950، إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة، وخاصةً في الجزء الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية وذلك خشية أن تنقص هذه المنظمة من سيادة الولايات المتحدة الأمريكية على تجارتها الخارجية ومن ثم سقطت فكرة منظمة التجارة الدولية، لاستحالة تحققها من دون المشاركة الأمريكية[2].

الفرع الثاني: التعريف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

الجات اختصار لعبارة باللغة الانجليزية هي: "General Agreement on Tariffs and Trade " ، وتعني الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وهي بمثابة إطار قانوني لتسيير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة[3]. حيث تم الاتفاق على إقامة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية لتلبية حاجات التبادل التجاري في الدول الصناعية المتقدمة وتأمين مصالحها، وقد أبرم هذا الاتفاق في اجتماع جنيف في عام 1947 بمشاركة 23 دولة.

إن ظهور الجات كان بتدبير الدول الصناعية وذلك لتأمين مصالحها، وعلى الرغم من أن الدول النامية كانت تشكل الأغلبية، لكن لم يكن لها دور فعال في المباحثات لوضع أسس وأنظمة الجات GATT. و لم يصبح للدول النامية شأن يذكر في اتفاقية الجات إلا بعد أن تزايد عددها بشكل ملحوظ وتكتلت في إطار مجموعة السبع والسبعين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTED، وفي المنظمات والاجتماعات المختلفة للأمم المتحدة من أجل إثبات وجودها، وقد تطور عدد الدول المنظمة إلى اتفاقية الجات من 23 دولة في عام 1947 إلى 132 دولة في عام 1997، 80% منها من الدول النامية[4]. حيث كان الغرض من انعقاد و اجتماع جنيف 1947 هو التفاوض على تخفيض التعريفات الجمركية، وتخفيف القيود الكمية المفروضة على الواردات لزيادة حجم التجارة الخارجية، على أن تكون الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بمثابة ترتيب مؤقت لتنظيم التبادل

[1] – آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص 39.

[2] – عاطف، السيد: الجات والعالم الثالث – دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 17.

[3] – باتر، محمد علي وروم: العالم ليس للبيع "مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 100.

[4] – نيفين، حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص.ص 97– 98.

التجاري إلى حين انجلاء موقف الدول من التصديق على ميثاق هافانا المنظم لإنشاء منظمة التجارة الدولية. وتوصل المتفاوضون إلى اتفاقية ثنائية تضمنت العديد من التنازلات الجمركية المتمثلة في خفض التعريفة الجمركية، والحد من القيود الكمية المفروضة على واردات تلك الأطراف، وفي أكتوبر عام 1947 وافق ممثلو حكومات 23 دولة على جميع الاتفاقيات الثنائية المجمعة في اتفاقية واحدة أطلق عليها "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" وبدأ سريان هذه الاتفاقية منذ الفاتح جانفي 1948[1].

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الجات GATT

إن الهدف الأساسي الذي قامت من اجله الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة هو تحرير التجارة الخارجية من كل القيود الجمركية والإجراءات الحمائية التي تعرقل عملية تبادل السلع بين الدول، إذ أن الاتفاقية لها دور كبير في تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مبادئ الجات GATT

لقد كانت اتفاقية الجاتGATT بمثابة الإطار القانوني لتسيير المعاملات التجارية الخارجية بين الأطراف المتعاقدة، وهي تعتمد على مبادئ نذكر منها:

– **مبدأ عدم التمييز:** ويعني التزام كل دولة من الدول الأعضاء في المعاملات التجارية بإعطاء الدول الأعضاء نفس الدرجة من الأفضلية التي قد تمنحها لأفضل شريك تجاري لها. ولقد استثنيت الدول النامية من تطبيق الدول الأولى بالرعاية في الحالات المماثلة لما يأتي[2]:

– الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية؛

– العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية التي كانت قديما مستعمرة لها؛

– الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية وتشجيعا على تحرير التجارة الخارجية.

– **مبدأ حظر القيود الكمية:** وهي سياسة التحديد الكمي للصادرات والواردات فهذه السياسة ممنوعة ومحظورة؛

– **مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية: أي** الدخول في مفاوضات جماعية من أجل تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وتثبيتها وعدم رفعها إلا وفقا لإجراءات وتعليمات يتم إقرارها والموافقة عليها من قبل المنظمة؛

– **تجنب سياسة الإغراق:** وهي البيع بأقل من سعر التكلفة، أو البيع في الأسواق الدولية بسعر منخفض وبسعر مرتفع في السوق المحلي[3]؛

– **مبدأ المعاملة الوطنية:** ويعني ذلك أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلع المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلع المماثلة المنتجة محليا؛

– **المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للبلدان النامية:** بهدف زيادة معدلات التنمية فيها؛

---

[1] – محمد، عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية للنشر، مصر، 2007، ص.ص 25-26.

[2] – جمال، جويدان الجميل: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 145.

[3] – موسى، سعيد مطر وآخرون: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص.ص127-128.

– **حل النزاعات التجارية عن طريق المشاورات والتفاوض والتبادل في العلاقات:** أي السعي لتقديم التنازلات التجارية والسياسية المتبادلة...الخ[1].

الفرع الثاني: أهداف الجات GATT

من بين أهداف الجات ما يلي[2]:

– تحرير التجارة الخارجية، أي إزالة الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدولية؛

– رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء؛

– السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء؛

– تنشيط الطلب الفعال؛

– رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي؛

– الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية؛

– تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛

– سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية؛

– خفض الحوافز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية؛

– إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلق بالتجارة الدولية.

الفرع الثالث: جولات الجات GATT التفاوضية

بدأت الجات أولى الجولات التفاوضية عام 1947 في جينيف، وكان عدد الدول المشاركة في الجولة الأولى 23 دولة، وهي الدول المؤسسة للجات، وكان الهدف من اجتماع هذه الدول معالجة القيود التجارية المتزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، وإنشاء نوع من التوازن بين حق الدولة في حماية منتجاتها والتمتع بمزايا زيادة الصادرات وانسياب التبادل التجاري الدولي. وخلال الفترة التي انقضت منذ إنشائها وحتى قيام منظمة التجارة العالمية أشرفت الجات على ثمان جولات من المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية [3]، وتمخضت الجولات الست الأولى لها خلال الفترة (1947-1973) عن تخفيض للحواجز الجمركية خاصة في مجال السلع الصناعية، ففي جولة طوكيو خلال الفترة (1973- 1979) تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بداية الجولة عام 1975 والبالغ نحو 40% في الدول الصناعية، ولكن الاضطرابات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السبعينات وبداية الثمانينات جعلت البيئة غير صالحة للمزيد من تحرير التجارة الخارجية، والتفاوض انصب على مجالات جديدة منها إدماج السلع الزراعية، المنسوجات والملابس الجاهزة،

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 358.

[2] – عبد المطلب، عبد الحميد: الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من اورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص.ص 28-29.

[3] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 358.

الخدمات، التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، والتجارة المرتبطة بإجراءات الاستثمار ، وانتهت الجولة بالاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية[1]. والجدول التالي يوضح أهم جولات الجات.

الجدول رقم (03): جولات التفاوض منذ إنشاء الجات GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة

السنة	اسم الجولة	عدد الدول المشاركة	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
1947	جنيف	23	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
1949	آنسي	23	تخفيض التعريفات الجمركية		
1950-1951	كوركاي	38	تخفيض التعريفات الجمركية		
1955-1956	جنيف	26	تخفيض التعريفات الجمركية		
1960-1961	ديلون	26	تخفيض التعريفات الجمركية		
1964-1967	كينيدي	62	تخفيض التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق	%50	%35
1973-1979	طوكيو	102	تخفيض التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الحكومية، إطار للعلاقات التجارية	%33	%34
1986-1993	الأورغواي	123	تخفيض التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الحكومية للخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية النزاعات، إنشاء منظمة التجارة العالمية	%40	من 24% إلى 36%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 359.
- رانيا، محمود عبد العزيز: تحرير التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص.ص 17-19.

لقد كانت مفاوضات الجات تركز على تحرير التجارة الخارجية في السلع عن طريق تخفيض وتثبيت التعريفة الجمركية، وتخفيض الحواجز غير التعريفية بالنسبة للسلع، وقد ركزت الجولات الخمس الأولى على التعريفات الجمركية حصراً، وفي الجولة السادسة تناولت المفاوضات مسألة مكافحة الإغراق، أما في جولة طوكيو فتناولت المفاوضات إلى جانب التعريفات الجمركية، ومسائل القيود غير الجمركية أيضاً، وقد تم التوصل في هذه الجولة إلى تسعة اتفاقات هامة وهي: العوائق الفنية أمام التجارة الدولية ، وقواعد التقييم الجمركي، والإجراءات الخاصة

[1] - نيفين، حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، مرجع سابق، ص.ص 111-112.

بتراخيص الاستيراد، وإجراءات مكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات المضادة، المشتريات الحكومية، التجارة في اللحوم البقرية، التجارة في منتجات الألبان، التجارة في الطائرات المدنية.

وتم في جولة الأورغواي تعديل الاتفاقيات الخمسة الأولى إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، وبذلك فإن الاتفاقيات تطبق حزمة واحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، أما الاتفاقيات الأربعة الأخرى التي تسمى الاتفاقات الجماعية وهي: المشتريات الحكومية، التجارة باللحوم البقرية، والتجارة في منتجات الألبان، التجارة في الطائرات المدنية، والانضمام إلى هذه الاتفاقية اختياري، كما شملت جولة الأورغواي أيضا مسائل الزراعة، والملكية الفكرية، والمنسوجات، والخدمات، وتسوية النزاعات، وقد اكتسبت جولة الأورغواي أهمية كبيرة في نطاق السياسات التجارية الدولية، وأدت إلى تطورات كبيرة باتجاه تحرير التجارة العالمية[1].

المطلب الثالث: ملامح ونتائج جولة الأورغواي (1986-1994)

بعد الاستقرار النسبي الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1947، من حيث معدلات النمو الجيدة في كل من إجمالي الناتج المحلي العالمي والتجارة الدولية 1973، ومن حيث تحرير التجارة في السلع الصناعية، حدثت تغيرات جوهرية في مناخ التجارة العالمية تزامنت مع جولة طوكيو (1973-1979)، واستمرت إلى غاية عام 1986، وقد نجمت هذه التغيرات عن ممارسات من الدولة المتقدمة، وعن عوامل أخرى أدت إلى اضطرابات في الأسواق العالمية، فالنمو في كل من الناتج المحلي العالمي والتجارة الدولية قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ الخمسينات، حيث بلغ 2,1% خلال الفترة 1979-1985.

الفرع الأول: أسباب وظروف انعقاد جولة الأورغواي

تعد جولة الأورغواي تاريخية بكل المقاييس، فهي الجولة التي تمخض عنها ولادة منظمة التجارة العالمية، حيث دخل الاقتصاد العالمي منذ أوائل السبعينات مرحلة من الاضطرابات الشديدة، وكان لذلك آثار بارزة نذكر منها[2]:

- انهيار نظام "بريتين وودز" لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الصرف المعوم، وقد اقترن ذلك بارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية، وبصفة خاصة الدولار، و الين، والمارك؛
- انتشار موجة الكساد التضخمي في معظم الدول الصناعية والنامية وبروز مشكلة المديونية الخارجية عام 1982؛
- تراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، حيث شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم مكانة اليابان في المجال الصناعي وتراجع الولايات المتحدة، وزاد من مشاكل الاقتصاد الأمريكي ظهور ما يُعرف بالنمور الأربعة، حيث أصبحت تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية في أسواقها الدولية وأسواقها الوطنية؛

[1] – محمد، دياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 360.

[2] – عثمان، أبو حرب: الاقتصاد الدولي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.ص 140-141.

- تراجع درجة الحماية التجارية في البلدان الصناعية واستحداث أدوات حماية جديدة ضد صادرات اليابان وبلدان شرق آسيا وبعض الدول النامية الأخرى، وتعرف هذه الإجراءات باسم الإجراءات الرمادية ضد منافسة السلع الأجنبية لصالح البلدان الصناعية؛

- عدم قدرة بعض الدول الغنية الاستمرار في دعم بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية، وخاصة الزراعية منها ذات القدرة التنافسية المنخفضة في السوق الدولية؛

- تعاظم أهمية الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية؛

- سيادة نظام السوق الحر في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية .

بناء على ما سبق، أصبح من غير الممكن الاستمرار في معالم الاقتصاد العالمي القديم الذي بنيت معالمه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالتالي كان من الضروري إعادة النظر في الأداء الاقتصادي عالمياً على ضوء هذه المعطيات.

الفرع الثاني: الصعوبات التي واجهت جولة الأورغواي

كان من المقرر أن تنتهي المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في نطاق جولة الأورغواي خلال أربع سنوات، إلا أن المفاوضات واجهت صعوبات عديدة خاصة بالنسبة للموضوعات التي طُرحَت لأول مرة في نطاق الجات، نذكر منها[1]:

1- قطاع الزراعة والدعم: وتتمثل هذه الصعوبات في ظهور خلافات كبير ة بين الدول المتقدمة، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في مجالات دعم المنتجين الزراعيين في أوربا، وكذلك حول الاتفاق على المساحات المزروعة لبعض المحاصيل، إذ تجاوز الدعم الذي ينتجه الاتحاد الأوروبي 20 مليار دولار، ويستفيد منه أكثر من 11 مليون مزارع.

2- التجارة في قطاع الخدمات: ظهرت صعوبات في التفاوض في مجال التجارة في الخدمات، حيث برز الخلاف في وجهات النظر بن الدول المتقدمة التي نادت بالتحرير الكامل والفوري لكافة الخدمات المالية، وبين الدول النامية التي ليس بمقدور معظمها الالتزام بذلك، والتي طالبت بتحرير جزئي لبعض القطاعات الفرعية في الخدمات، وترى أن التحرير الكامل والفوري يضر بصناعتها الحديثة في قطاع الخدمات.

3- مجال حقوق الملكية الفكرية والاستثمارات الأجنبية: طرحت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع حقوق الملكية الفكرية وتجارة السلع المقلدة وكذلك إجراءات الاستثمارات ذات الأثر في التجارة على الرغم من المعارضة القوية من قبل الدول النامية وبالخصوص الهند والبرازيل.

الفرع الثالث: نتائج جولة الأورغواي (الملامح العامة لنتائج جولة الأورغواي)

بعد ثمانية سنوات من المفاوضات الشاقة، ختمت أعضاء الجات جولة الأورغواي في 15 ديسمبر من عام 1993، وقد تضمن القرار النهائي الموقع في مراكش يوم 15 أفريل 1994 من قبل وزراء مالية واقتصاد 117

[1] – جمال، جويدان الجميل: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 157.

دولة حوالي 22 ألف صفحة، وأما النص النهائي فهو يتضمن 500 صفحة إضافة إلى الملاحق والمذكرات التفسيرية، والقرارات الوزارية (19 قرار)، ونصوص ذات طابع تقني تتألف من خمسين وثيقة وهي عبارة عن 28 اتفاقية تغطي معظم المجالات التجارية[1]. ويمكن تلخيص أهم الاتفاقيات التي تم التوصل اليها والتي تعالج كل موضوعات المفاوضات بتفاصيلها في النقاط التالية[2]:

– إنشاء منظمة التجارة العالمية كبديل لاتفاقيات الجات التي نظمت التجارة الدولية لما يقارب 47 سنة، على أن يوكل إلى هذه المنظمة مهام سلطة تنظيم تجارة السلع سواء كانت صناعية، أو زراعية أو خدمية؛

– إضافة تجارة الخدمات، وغيرها من التجارة الغير سلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقيات الجات السابقة، كخدمات النقل والتامين والخدمات المصرفية؛

– تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها وتوسيع نطاق الجات ليشمل تحرير السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، والتي كانت تخضع في السابق لاتفاق خاص يعرف باسم "اتفاقية الألياف المتعددة"؛

– إضافة موضوعين مستحدثين لم تشملهما المفاوضات وهما: العلاقة بين التجارة والبيئة، ومعايير العمل والإغراق الاجتماعي؛

– إخضاع سوق حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع إلى القواعد التجارية في نطاق الجات؛

– تذليل القيود المفروضة على الاستثمارات المفروضة بين الدول من أجل تنشيط حركة الاستثمارات على المستوى العالمي؛

– تقوية النُظُم القانونية للجات بوجه عام، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق؛

– إيجاد آلية لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء بما يتفق مع السياسة التجارية التي رسمتها نتائج الجولة.

وأيضا من أهم نتائج هذه الجولة، تخفيض الرسوم الجمركية بمتوسط يقارب 40%، فقد كان متوسط الرسوم الجمركية بعد جولة الأورغواي، هو 4%، و5.9%، و6.6%، للولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي على التوالي، وهذه التخفيضات يجب أن تكون موزعة على فترة زمنية 5 – 10 سنوات وفقاً للمنتج وتخفيض الدعم الزراعي بنسبة 21%، وإلغاء دعم الصادرات بمقتضى هذه الاتفاقية على الرغم من أن هناك صوراً من الدعم المحلي يسمح به، وبصفة عامة فإن الاتفاقية تحاول تقييد صور الدعم التي من شأنها تقليص المنافسة الدولية[3].

---

[1] – جمعة، سعيد سرير: النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 254.

[2] – آيات اللّه، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص 69.

[3] – مورد، خاي كريانين: الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص.ص 188-189.

المبحث الرابع: التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة

لم تكن اتفاقية الجات في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا المصطلح، حيث كانت تفتقد للأجهزة الدائمة التي تتميز بها المنظمات الدولية، وكل ما هنالك هو وجود بعض اللجان الدائمة التي تتميز بها المنظمات الدولية، والتي تقوم بأداء المهام المحددة وينتهي وجودها بانتهاء مهمتها، وقد كان لدورة الأورغواي أثر كبير في إنشاء منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة من أبرز ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ وبعد فشل قيامها الذي كان من المقرر في مؤتمر هافانا 1947، عادت هذه الفكرة وتجسدت في اجتماع مراكش 1994، أي بعد حوالي نصف قرن من محاولت قيامها الأولى.

الفرع الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

نشأت منظمة التجارة العالمية بمقتضى اتفاق تم التوصل إليه مع اختتام جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في اجتماع دولي عُقد بمدينة مراكش بالمغرب في 15 أفريل 1994 وشهده 118 دولة، وبدأت المنظمة في ممارسة أنشطتها ومهامها المختلفة اعتباراً من 01 جانفي 1995. وتسعى المنظمة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وغير الجمركية لكي تصبح إحدى الدعائم الثلاثة المكونة للنظام الاقتصادي الدولي، إلى جانب كل من الصندوق والبنك الدوليين[1].

وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، مما يعطيها الأهلية القانونية لمباشرة مهامها، كما تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري في السلع والخدمات، وهي الامور التي كانت تدور بسببها الخلافات التجارية بين الدول[2].

مقر منظمة التجارة العالمية هو جنيف بسويسرا وعدد أعضائها نهاية 2005 هو 149 دولة. ومنظمة التجارة العالمية حسب اتفاق مراكش المنشئ لهذه المنظمة في مادتيه الأولى والثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة، وتتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم [3]. ومنه فإن منظمة التجارة العالمية هي عبارة عن الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم التجارة الدولية المتعددة الأطراف وضمان تحقيق التدفق والمستقر لها[4].

وتضم المنظمة العالمية للتجارة أجهزة كانت غائبة في تنظيم الجات، ويعتبر المجلس الوزاري الذي يتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء للمنظمة أعلى مجلس في هيكلها المؤسسي وينعقد هذا المجلس مرة كل سنتين في

---

[1] – نيفين، حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، مرجع سابق، ص 121.

[2] – رانيا، محمود عبد العزيز: تحرير التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 58.

[3] – محفوظ، لعشب: المنظمة العالمية للتجارة – سلسلة القانون الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 26.

[4] - الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة، نقلاً عن الموقع الالكتروني: www. Wto.org. بتاريخ: 2011/05/12، H20:30.

دورة للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يلي المجلس الوزاري في الأهمية. وهنا ازدادت أهمية هذه المنظمة لأنها أدخلت تحت لوائها الخدمات وكذلك أدخلت حقوق الملكية الفكرية. وهذا يعني أن المنظمة تشرف على التبادل بين الدول وتديره من جميع جوانبه : التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، ومقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة[1].

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ ومهام المنظمة

أولا: أهداف المنظمة:

إن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الخارجية في السلع والخدمات بتخليصها من القيود التعريفية وغير التعريفية في شتى الأسواق التجارية، وإذا كانت اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية لم تفصل على نحو محدد الأهداف المرجوة من وراء إنشائها فإنها تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف، منها[2]:

- رفع المستويات المعيشية لشعوب الدول الأعضاء وبلوغ درجات التشغيل الكامل؛
- العمل على استمرار نمو معدلات حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعلي؛
- تحقيق زيادة مطردة في الطاقات الإنتاجية والتعاملات التجارية الدولية في السلع والخدمات؛
- الاستخدام الأمثل للموارد العالمية وفقاً للمخططات التنموية والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتلاءم مع متطلبات التطور للاقتصاد العالمي (تحقيق التنمية المستدامة)؛
- تفعيل الجهود الإيجابية لتأمين حصول البلدان النامية والأقل نموا على نصيب وافر في معدلات النمو المرتفعة للتجارة الدولية للاستفادة من عائداتها المالية.

ثانيا: مبادئ المنظمة

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها[3]:

1- مبدأ عدم التمييز: وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى. وبحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها –دون مطالبة– باقي الدول الأعضاء.

2– مبدأ الشفافية: يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار

---

[1] – آمال، أبو خديجة: تقرير حول : منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها، نقلاً عن الموقع الالكتروني:
http://www.pal-plc.org/index.php.html. بتاريخ: 2011/05/12، 21:00 H.

[2] – محمد، عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، مرجع سابق، ص 369.

[3] – محمد، سليم الحربي: منظمة التجارة العالمية، نقلاً عن الموقع الالكتروني:
http://www.minshawi.com/other/harby.htm. بتاريخ: 2011/05/12، 21:05.

والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد). ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

3- مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

4- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

5- مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية؛ بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزمًا لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

ثالثا: مهام المنظمة

لقد أوضحت المادة الثالثة من اتفاقية الأورغواي الموقعة بمراكش، المهام والوظائف الرئيسية لتحقيق الأهداف التي أُنشأت من أجلها المنظمة، وتتلخص هذه المهام أو الوظائف فيما يلي[1]:

-الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الأعضاء بغرض تحقيق الأهداف المرجوة، والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة والمساهمة في القضاء على البطالة؛

-تنظيم المفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة من أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة بصفة عامة؛

-العمل على فض وتسوية النزاعات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وفقا للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك؛

-إدارة ومراجعة السياسات التجارية لدول الأعضاء بصورة دورية ضمن زيادة التزامها بضوابط السلوك والتعهدات بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف؛

-تحقيق أكبر قدر من التنسيق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في المسائل التجارية والنقدية والتمويلية.

[1] - عبد الناصر، نزار العابدي: منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية، دار الصفاء، عمان، 1999، ص 92.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من مجموعة من الهياكل التنظيمية بشكل يتلاءم مع وظيفتها وتتمثل تلك الهياكل في نوعين من الأجهزة : أجهزة عامة وأخرى متخصصة، ويمكن إيجازها في الآتي[1]:

أولا: الأجهزة العامة

تشمل الأجهزة العامة: المؤتمر الوزاري، المجلس العام، وجهاز تسوية المنازعات، واستعراض السياسة الخارجية.

1- المؤتمر الوزاري: ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ويعتبر أعلى سلطة تنفيذية، ويتخذ جميع الترتيبات الضرورية لذلك، كما يتخذ جميع القرارات المتعلقة بالمسائل المطروحة أو التي تثيرها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

2- المجلس العام: ويضم في عضويته ممثلي جميع الدول الأعضاء غير أنه يجتمع في أي وقت ملائم في الفترة ما بين مؤتمرين وزاريين بحيث يصبح في تلك الفترة يمارس صلاحيات واسعة ضمن حدود ما رسمته الاتفاقية، حيث يتولى مهام فض المنازعات التجارية ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وتتفرع منه المجالس واللجان الفرعية.

3- الأمانة العامة : تحدث أمانة للمنظمة العالمية للتجارة ويسيرها مدير عام يعين من قبل المؤتمر الوزاري الذي يعتبر أعلى سلطة ويحدد له سلطته وصلاحياته ومدة عهدته وشروط عمله. إن للمدير العام سلطة تعيين العاملين بالأمانة بحيث يحدد لهم أيضا صلاحياتهم وشروط عملهم وفقا لما سطره المؤتمر الوزاري.

4- جهاز تسوية المنازعات: يعتبر أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، حيث يباشر عمله من خلال المجلس العام وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وذلك طبقا لنصوص اتفاقية مراكش ويحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك[2].

5- جهاز مراجعة السياسات التجارية: ويعتبر هذا الجهاز أحد مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات الأورغواي للتجارة العالمية، فهو يهدف إلى القيام بعملية تقويم من أجل بحث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري، ويعتمد هذا الجهاز على مبدأ الشفافية، وذلك بموجب المادة الرابعة من اتفاقية مراكش والتي نصت على ما يلي: " ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسات التجارية"[3].

ثانيا: الأجهزة المتخصصة

---

[1] – محفوظ، لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص.ص 37-38.

[2] – أسامة، مجدوب: الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 79.

[3] – آيات اللّه، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص 79

تنقسم الأجهزة المتخصصة في المنظمة العالمية للتجارة إلى نوعين، وهما:

1- المجالس المتخصصة: وتشمل مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له. وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام، مع العلم أن عضوية هذه المجالس الثلاثة مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء في المنظمة[1].

2- اللجان الفرعية: وتتكون هذه اللجان بمشورة المجلس الوزاري، ومنها: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وبما يكفلها به المجلس العام [2]. والشكل الموالي يمثل الأجهزة المكونة لمنظمة التجارة العالمية:

[1] - صالح، صالحي: دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني، 2000، ص 102.

[2] – محفوظ، لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 39.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

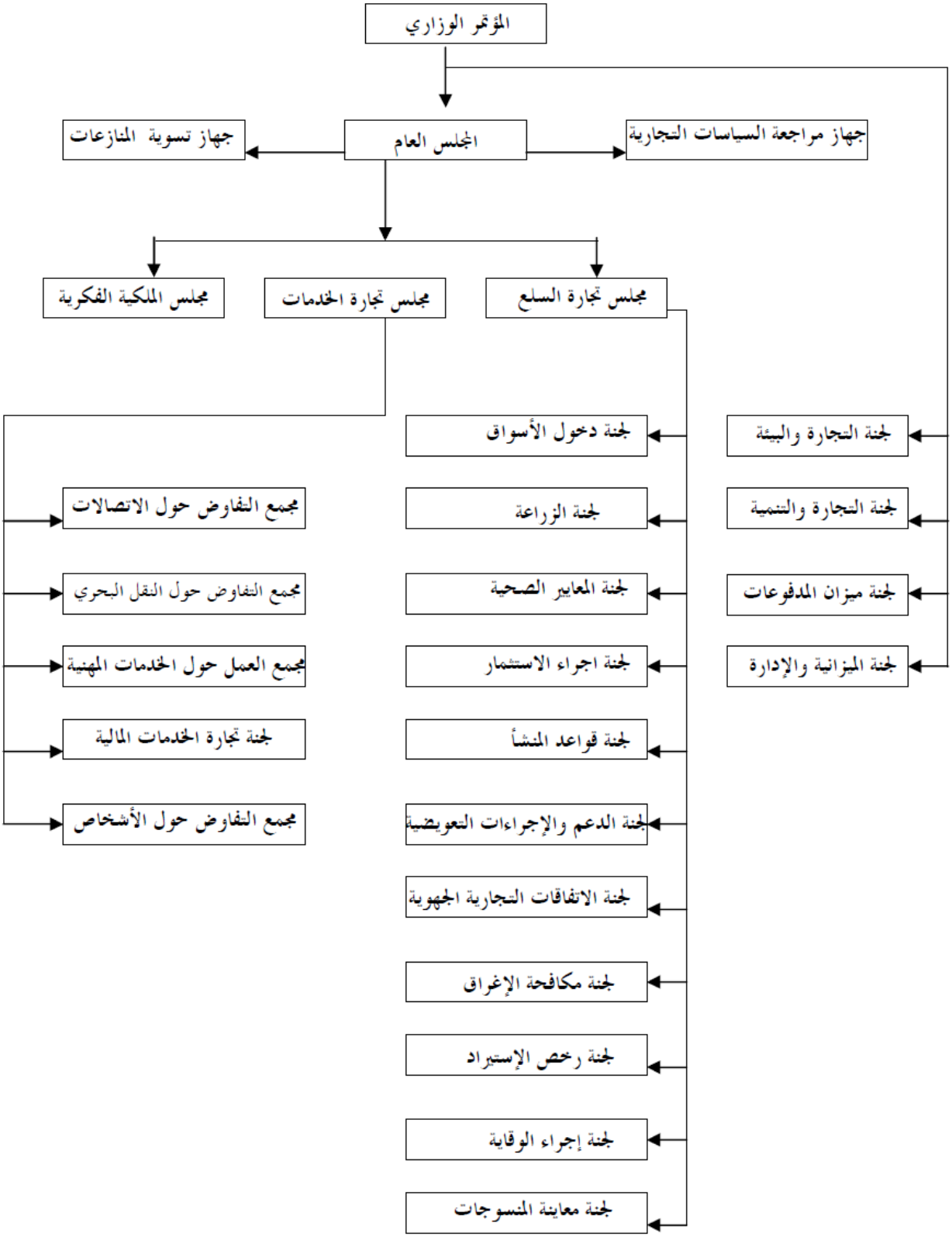

المصدر: آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2011/2010، ص80.

الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة

أرادت الدول الموقعة على الاتفاقية أن تُؤمن التطبيق الصحيح والكامل لهذه الاتفاقية، وتعتبر الدول المتقدمة هي المستفيدة في الدرجة الأولى من قيام المنظمة، ولذلك كانت أشد الدول حرصاً على التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية. لتحقيق ذلك فان الاتفاقية نصت على إنشاء مؤتمر وزاري، وألزمت الاتفاقية بعقد المؤتمر الوزاري على الأقل كل سنتين، وعقدت منذ إنشاء المنظمة ستة مؤتمرات، وهي:

– **المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في 09-13 ديسمبر 1996**: بمشاركة أكثر من 120 دولة، هذا المؤتمر استهدف مراجعة درجة التزام الدول الأعضا ء بتطبيق الاتفاقية، وكان أهم ما دعا إليه الدول الأعضاء هو تقييم تنفيذ التزامات المنظمة، وكذا استمرار المفاوضات بشأن بعض القضايا التي لم يتم الانتهاء منها وخاصة تحرير التجارة الخارجية في الخدمات، واستمرار عمل لجنة التجارة والبيئة، ورفض معايير العمل كأداة لعرقلة حركة التجارة الدولية.

– **المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف عام 1998**: أهم الموضوعات التي عمل عليها المؤتمر وأوصى بها هو مواصلة التفاوض بشأن الموضوعات الخاصة بالاستثما ر والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية، والتأكيد على أهمية التجارة الالكترونية وحاجة الدول النامية لها في تحقيق التنمية والعائد الاقتصادي والمالي.

– **المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل 1999**: عقد في مدينة سياتل بين 30 نوفمبر و03 ديسمبر 1999 ويعتبر أخطر المؤتمرات التي عقدت، وهو الذي أُطلق عليه للمرة الأولى مصطلح جولة. وأهمية هذا المؤتمر أو هذه الجولة تأتي من الأحداث التي صاحبت هذا المؤتمر. لقد شهدت مدينة سياتل كما شهدت مدن كثيرة في كثير من دول العا لم مظاهرات عنيفة ضد منظمة التجارة العالمية، شارك في هذه المظاهرات مواطنون من الدول المتقدمة، والدول النامية، فلم يكن ما حرك المواطنين في البلاد النامية هو نفس الأمر الذي حرك المواطنين في المتقدمة. بسبب هذه الأحداث الدامية فإن هذا المؤتمر فشل في التوصل إلى بيان ختامي كما عجز عن إصدار أي توصيات[1].

– **المؤتمر الوزاري الرابع بالدوحة ما بين 09– 13 نوفمبر 2001**: الفشل الذريع الذي مُني به مؤتمر سياتل كان السبب في محاولة جميع الدول وخاصة الدول المتقدمة في جعل مؤتمر الدوحة يغسل أو يزيل الآثار السلبية لمؤتمر سياتل، ولأجل إنقاذ منظمة التجارة العالمية فقد أُعلن عن بدء جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة ، وقد شملت هذه المفاوضات موضوعات متعددة. وشهد المؤتمر خلافات واعتراضات وطالبت الدول النامية برفع الدعم عن المزروعات المعدة للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية وفتح أسواقها لزراعات الدول النامية. ورغم ما خلفه المؤتمر من خيبة أمل للدول النامية التي لم تر ى الازدهار والنمو

[1] – منظمة التجارة العالمية الحاضر والمستقبل، نقلاً عن الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres.htm. بتاريخ: 2011/05/15، H 21:00.

الموعود و لم يتحقق مرادها بفتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجاتها إلا أن المؤتمر خرج ببيان حول اتفاقيات السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتحديد مدة الحماية وسياسة الإغراق وغيرها من المواضيع[1].

– **المؤتمر الوزاري الخامس بكانكون المكسيكية ما بين 10 و14 سبتمبر 2003**: وهو يعتبر امتداداً لما خرجت به جولة الدوحة من قرارات، وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريسها ميدانيا. إلا أن الملاحظ على هذه الجولة هو الإخفاق الذي طبعها، ويأتي هذا الإخفاق وهو الثاني في مسيرة المنظمة بعد مرور أربع سنوات عن الإخفاق الكبير في سياتل الأمريكية. وعليه اعتبرت جولة كانكون من طرف المحليين لمسيرة جولات المنظمة أنها جولة ذات مخاطر كبيرة.

– **المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج في الفترة 13 و18 ديسمبر 2005**: وعقدت فعالياته برئاسة السيد دونالد تسانج الرئيس التنفيذي للمنظمة الإدارية لهونج كونج بالصين. وبمشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة ومسؤولين من 149 دولة أعضاء في المنظمة بالإضافة إلى مسؤولين من المنظمات الدولية والإقليمية، ويأتي هذا المؤتمر عقب فشل المؤتمر الوزاري الخامس الذي عُقد بكانكون عام 2003 وقد شهدت المفاوضات المتعلقة بهذا المؤتمر تعثراً في العديد من المسارات كان أهمها ملف الزراعة والقطن وملف السلع الصناعية، وملف التجارة في الخدمات، وملف التنمية، وقد انتهت فعاليات هذا المؤتمر بنتائج هزيلة وبالكاد يمكن أن تكون قد أنقذت المؤتمر الكبير من الفشل الذريع، إلا أنها أبقت على المعاملة التمييزية التي تحظى بها الشركات الغربية الغنية[2].

المطلب الثالث: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالدول النامية

على الرغم من قصر المدة الزمنية التي ظهرت فيها المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود إلا أنها واكبت تطورات وانجازات مست جميع جوانب الاتفاقات المبرمة والمتفق على انجازها بين أعضاء المنظمة، كما أنها استطاعت أن تحرز على تقدم في جميع المجالات التي تضمنتها اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: إنجازات المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تحديد انجازات المنظمة العالمية للتجارة من خلال العناصر التالية

أولا: اتفاقية تكنولوجيات المعلومات

تعتبر هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996، ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول المتقدمة، والتي تنتج 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيات المعلومات، وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة، بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيات المعلومات بنسبة 25% سنوياً إلى غاية سنة 2000. بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.

ثانيا: اتفاقية الخدمات المالية

---

[1] – عياش، قويدر؛ عبد الله ابراهيمي: آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2005، ص60.

[2] - آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص77.

بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية في أفريل 1997 وتوصلت إلى اتفاقية في ديسمبر من نفس العام، وهذا يعتبر احد الانجازات التي حققتها المنظمة، حيث يشتمل قطاع الخدمات المالية (كما حُددَ في جولة الأورغواي):

- قطاع التامين والخدمات المتعلقة به؛
- البنوك والخدمات المالية الأخرى.

ولقد وافقت الدول التي وقعت على الاتفاقية على جملة من الالتزامات أهمها:

- فتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التي تتعامل بالأوراق المالية، وكذلك شركات التامين، بحيث تعمل جنباً إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية؛
- التزام الشركات المالية وشركات التأمين في دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء في دول أخرى، بمعنى أن الوجود المادي لهذه الشركات في الدولة المضيفة ليس ضروريا؛
- الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة (رأسمال أجنبي ورأسمال وطني) بأن تزاول أعمالها في الدول المضيفة.

هذه الاتفاقية ستجعل الأسواق الدولية مفتوحة أمام العالم الخارجي، وبالتالي يمكنها أن تستفيد من التدفقات الرأسمالية التي تتجه إليها، بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتقدمة في عالم المال والبنوك من خلال تحرير التجارة[1].

ثالثا: تسوية المنازعات

لقد أدى جهاز حل المنازعات عمله بكفاءة منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، من خلال حل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة. مع الإشارة إلى الدور الذي أسهمت به الأجهزة الأخرى في تفادي نشوب النزاعات بين الدول الأعضاء، ومما لاشك فيه أن الخبرة التي اكتسبها الجهاز طيلة هذه المدة ستعزز دون شك من فعاليته ومصداقيته[2].

رابعا: إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية

لقد أقرت المنظمة العالمية للتجارة من خلال جدول أعمالها الالتزام بتناول المشكلات الناجمة عن تهميش الدول الأقل نمواً، والعمل على تحقيق المزيد من التوسع في تجارتها الخارجية، وذلك من خلال تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل، مصمم لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الخارجية. وفي هذا السياق قررت دول الاتحاد الأوربي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الدول النامية من إفريقيا، بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية[3].

---

[1] – محمد، قويدري: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2002، ص 19.

[2] – آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص 85.

[3] – محمد، قويدري: انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مرجع سابق، ص 20.

الفرع الثاني: علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول النامية

كانت نتائج تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة مخيبة لآمال الكثيرين، كما أنها كانت مغايرة تماماً لما وعدت به الدول النامية من نمو للتجارة وانتعاش للإنتاج عقب إنشاء المنظمة، ويؤكد ذلك وقائع عملية ترصدها إحصاءات منظمات دولية متعددة. ولعل ذلك يتضح مما يلي[1]:

– كان معدل النمو في الصادرات العالمية في فترة التسعينات أقل من مستواه في فترة الستينات والسبعينات، كما كان معدل نمو الصادرات في السنوات التالية لإنشاء المنظمة (1995-1999) أقل من نظيره في السنوات السابقة لإنشائها (1990-1994)، 10% مقابل 21% على الترتيب؛

– فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم يزد معدله على 3.2% في التسعينات مقابل 4.6% في الستينات والسبعينات وكان معدل النمو في الدول النامية 3.6% في التسعينات مقابل 6% في الفترة 1965-1980؛

– بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية فإن معدل النمو الذي أحرزه في التسعينات هو نفس المستوى السابق تحقيقه خلال الفترة 1975-1982؛

– كانت العواقب وخيمة على النمو الصناعي والتشغيل في الكثير من الدول النامية ، فقد عانت الصناعات الوطنية انخفاضا حادا في الطلب على منتجاتها من جراء فتح الأسواق أمام المنتجات الرخيصة الوافدة من الدول الصناعية المتقدمة؛

– تعاني صادرات الدول النامية من صعوبات عديدة في النفاذ إلى الأسواق ، حيث أن التعريفات الجمركية على صادرات السلع الزراعية شديدة الارتفاع والدعم المحلي ودعم الصادرات مازال عند مستويات مرتفعة في الدول المتقدمة؛

– إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تضع قيوداً شديدة على حق الدول النامية في توفير الرعاية الصحية لشعوبها وما يتصل ذلك بتطوير الصناعات الدوائية وتوفيره بأسعار في متناول غالبية السكان؛

– واجهت دول الجنوب مصاعب من جراء إسراف الدول المتقدمة في رفع دعاوي الإغراق ضدها أمام منظمة التجارة العالمية وهو ما يكلفها أموالا باهظة ويستنفذ الكثير من جهد ووقت كوادرها الفنية؛

– واجهت الدول النامية صعوبات في تنفيذ بعض التزاماتها في منظمة التجارة العالمية، وذلك لضعف قدراتها الفنية والإدارية والمالية.

إلا أنه يمكن أن تكون للتحرير التجاري آثار ايجابية في الدول النامية، يتضح ذلك في الأتي[2]:

– إن تحرير التجارة الخارجية وتقسيم العمل الدولي يسمح للدول النامية بالتخصص في تصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية (المواد الأولية، المنتجات الزراعية... الخ)؛

---

[1] – نيفين، حسين شمت: التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، مرجع سابق، ص.ص 124- 126.

[2] – عائشة، شرفاوي: تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: تسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص.ص 44-45.

– إن الاتفاقات الخاصة والضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصاً أفضل لحماية حقوقها التجارية و الوقاية من إجراءات الدعم و سياسة الإغراق من جانب الدول الأخرى؛

– تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة و أكثر تفضيلاً في الكثير من الحالات، المادتين 12-18 و المعاملة التفضيلية للدول النامية، وتعالج المادة 12 القيود التي يجوز فرضها لأغراض استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، بينما تعالج المادة 18 فرض تعريفات جمركية متمثلة في فرض قيود كمية للحد من تدفق الواردات أثناء تنفيذ برامج التنمية؛

– إن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية وارتفاع الأسعار سوف يدفع بالدول النامية إلى تنشيط الاستثمار في هذا الميدان، حسب وجهة نظر الدول المتقدمة التي ترى في رفع الدعم عن المنتجات الزراعية حافزاً للدول المتخلفة كي تتوسع في الإنتاج الزراعي؛

– إن تحرير التجارة يخلق جواً من المنافسة يدفع بالمؤسسات الوطنية إلى تحسين منتجاتها حتى تضمن البقاء ويدفع بها إلى التوسع والبحث عن الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التوظيف والقضاء على البطالة وتحسين مستوى المعيشة في الدول النامية استناداً لنظرية التقسيم الدولي للعمل، وقد تضمنت الاتفاقية تسهيلات خاصة بالدول النامية منها:

- ضرورة تسهيل مشاركة الدول النامية على نحو متزايد في التجارة العالمية للخدمات من خلال التزامات محددة يتم وضعها عن طريق التفاوض، وتتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري، وتحسين الاستفادة من قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير دخول السوق في قطاعات التصدير التي تهمها؛
- ضرورة إنشاء نقاط اتصال من قبل الدول الصناعية لتسهيل استفادة موردي الخدمات في الدول النامية من المعلومات بخصوص الجوانب التجارية، والفنية لخدمات محددة ومتطلبات التسجيل؛
- الاعتراف بدور الإعانات في البرامج الإنمائية للدول النامية.

خلاصة :

تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات مابين مختلف دول العالم، ويستند قيام هذه التجارة إلى ظاهرة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، وقد أدى هذا الارتباط بين التخصص الدولي والتجارة الخارجية إلى دراسة هذه الأخيرة على أنها ظاهرة تخصص في الإنتاج أو ظاهرة تقسيم العمل على المستوى الدولي. ومن خلال دراستنا للنظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول وفقا لتسلسلها التاريخي، انطلاقا من نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ، وختاماً بنظرية التبادل اللامتكافئ، حيث تعتبر كل نظرية مكملة للنظرية السابقة، حيث لم تستطع أي نظرية من النظريات المدروسة وضع تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول. وتنقسم السياسات التجارية إلى اتجاهين الأول يقوم على أساس تحرير التجارة، حيث يدعو إلى انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة حرة دون قيود وإزالة كل التشوهات التي تعرقل هذا المبدأ ولهم حجج في ذلك. أما المذهب الثاني فيدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، من خلال فرض قيود على التجارة الخارجية بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة معتمدين على حجج في ذلك. غير أن إتباع سياسة حرية كاملة أمر مستبعد، أو حماية مطلقة هو أمر نادر الحدوث بل أن الدولة تتبع في سياساتها التجارية مزيجاً بين الحرية والتقييد. ومنه فان عملية تنظيم التجارة تتطلب تطبيق مجموعة من الأساليب والوسائل لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

وأيضاً من خلال دراستنا تم التعرف على الظروف التاريخية لإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، حيث أنها ظهرت إلى حيز الوجود أساساً لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي اعتمدتها اتفاقية الجات كوسيلة لتطوير أدائها الاقتصادي، حيث كانت تهدف أساسا إلى تشجيع النمو والتنمية عن طريق إزالة تشوهات التجارة وإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف. وتختفي الجات بعد ما يقارب نصف قرن لتحل محلها المنظمة العالمية ، وبهذا تصبح المنظمة المؤسسة الثالثة عالمياً بعد كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذين يتكفلا بالجانب النقدي والمالي ، وبإنشاء المنظمة يكتمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد في جوانبه الثلاثة، النقدي والمالي والتجاري بحيث تتطلع حكومات العالم المتقدم أن يوفر لها هذا المثلث مزيد من الرفاهية عن طريق ارتفاع معدلات النمو، ويهدف نظام التجارة العالمية الجديد على إطلاق حرية التجارة على الصعيد الدولي ، وفتح أسواق جميع دول العالم وبدون تمييز لتحل المنافسة العالم لنظام دقيق تحكمه مبادئ تعمل على سيادة القانون لا قوة المصلحة. إلا أن هذا الاتجاه يبقى نسبي لأن الدول المتقدمة تعمل دائماً للدفاع عن مصالحها على حساب مصالح الدول النامية.

الفصل الثاني:

التحرير التجاري وآثاره على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية

تمهيـــد:

يعد موضوع تحرير التجارة الدولية وأثرها على البيئة من الموضوعات الهامة والحيوية في الدوائر الاقتصادية والسياسية في الوقت الراهن، فقد ساهم التحرير المتنامي لحركة التجارة العالمية منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في زيادة حدة المنافسة بين الأطراف الدولية المشاركة في التجارة العالمية، واتجاهها نحو التكامل في صورة تكتلات اقتصادية. فتحرير التجارة الخارجية من كافة العقبات والقيود التي تعرقل انسيابها في ظل النظام التجاري العالمي الجديد والذي تجسدت أهم ملامحه فيما أسفرت عنه نتائج جولة الأورغواي من اتفاقيات التجارة الحرة وإنشاء منظمة التجارة العالمية، فهذا التحرير سوف يحقق بلا شك منافع اقتصادية كبيرة، والتي تتمثل في تعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي على مستوى العالم بأسره وما يسفر عنه من زيادة في الدخول والثروات، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية والمادية لكافة شعوب العالم، لكن من ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي سوف تكون له آثار هامة وخطيرة على البيئة، والتي تتمثل في زيادة معدلات التلوث البيئي نتيجة التوسع في العمليات الإنتاجية والاستهلاكية. مما استدعى وضع سياسات ومعايير بيئية بغرض حماية البيئة، حيث وضعت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بغرض حماية البيئة والمحافظة عليها. حيث يمكن أن تكون هذه السياسات والاشتراطات كعوائق فنية لصادرات الدول النامية، ويتناول هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول البيئة والتنمية المستدامة؛

المبحث الثاني: الارتباط بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة؛

المبحث الثالث: التجارة والبيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة؛

المبحث الرابع: أثر السياسات والاشتراطات البيئية على التجارة الخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول البيئة والتنمية المستدامة

طرحت القضايا البيئية نفسها بقوة في السنوات الأخيرة، وذلك بظهور العديد من المشكلات البيئية التي تهدد الحياة البشرية بشكل أدى إلى ضرورة تضافر الجهود، والقيام بالعديد من الأعمال لعلاج هذه المشكلات، مما أثار العديد من التساؤلات حول العلاقة بين هذه المشكلات والأنشطة الاقتصادية والتنموية، حيث مهد ذلك إلى بروز مصطلح التنمية المستدامة على الساحة الدولية والوطنية، وبذلك تم صياغة أول مفهوم للتنمية المستدامة من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك)، الذي صدر عام 1987 من طرف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة "جروهارلم برونتلاد".

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول البيئة

يُنظر إلى البيئة من جوانب متعددة حسب الزاوية التي ينظر منها إلى البيئة ومكوناتها، فمفهوم البيئة في علم النبات، أو الحيوان، أو الحشرات يختلف عن مفهوم البيئة في علم الاجتماع، أو السياسة، أو الاقتصاد... الخ. فعلى الرغم من أنها المحيط الحيوي للإنسان إلا أنه هناك عدة مفاهيم بيئية تعتبر الركيزة الرئيسية لتكوين الخلفية العلمية والعملية، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيئة.

الفرع الأول: مفهوم البيئة

البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني oikos، والذي يعني البيت أو المترل، وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة ecology والبيئة المحيطة، أو ما تسمى أحياناً بعلم البيئة الإنساني enivrement، ذلك أن علم البيئة يشمل دراسة كل الكائنات، بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية على دراسة علاقة الإنسان والطبيعة دون سواها[1].

وتُعرف البيئة حسب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972، بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[2].

كما تعرف بأنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[3].

كما عرفها أوزبيكان H.OZBEKHAN على أنها كل ما ينشئه الإنسان وكل ما يحيط به، وكل ما يتعلمه، وكل ما يلقنه، وتفيد البيئة في وصف ما يبلور المجتمع، المؤسسات، الطبيعة، المدن، الاقتصاد، التكنولوجيا.....الخ[4].

---

[1] – عبد الله، عبد القادر نصر: البيئة والتنمية المستدامة "التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، المؤتمر الخيري العربي الثالث، لبنان، 2002، ص3.

[2] – محمد، عبد البديع: اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، القاهرة، 2003، ص 9.

[3] – رشيد، الحمد؛ محمد، سعيد صباريني: البيئة ومشكلاتها، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 24.

[4]– Taladidid Thiombiano: économie et de ressources naturelles, l harmattan, paris, 2004, p 2.

عرفها كل من جوزيف سينيكا J.J SENICA ومايكل توسيق M.K. TOUSSIG على أنها تشمل على المحيط الحيوي للإنسان، وكذلك علاقة الإنسان بالطبيعة، وكل ما قام بإنشائه ويحيط به[1].

كما تعرف البيئة بأنها الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه الكائن الحي، وتعتبر الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبني البشر، وتتكون البيئة من الهواء والمياه والتربة، وكافة الكائنات الحية الأخرى[2].

من خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن البيئة تمثل المجال الذي يعيش فيه الإنسان والذي يحصل منه على الموارد اللازمة لإشباع حاجاته. فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، حيث تتكون البيئة من بعدين:

– **البعد الأول:** بعد طبيعي، وهو ما يعرف بالبيئة الطبيعية (يابسة، ماء، فضاء، كائنات حية وغير حية)؛

– **البعد الثاني:** بعد الاجتماعي، أي البيئة الاجتماعية وتشمل النظام والعلاقات التي تحدد أنماط حياة البشر فيما بينهم.

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن البيئة تأخذ عدة أشكال منها:

– **البيئة الطبيعية:** يُطلق عليها البيئة الأساس، وهي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر أو معطيات طبيعية حية وغير حية وليس للإنسان دخل في وجودها[3].

– **البيئة البيولوجية أو الحيوية:** تتضمن البيئة البيولوجية الوضع البيئي للبشر والحيوان والنبات والشروط الضرورية لحياتها المشتركة ويشمل ذلك الآثار الناجمة عن التطورات السكنية والاقتصادية والتقنية والسكانية[4].

– **البيئة المشيدة (الحضارية):** ويُقصد بالبيئة المشيدة أو الاصطناعية كل ما أضافه الإنسان وصنعه بعلمه وتقدمه من عناصر ومعطيات بيئية نتيجة تفاعله واستغلاله لموارد بيئته الطبيعية.

– **البيئة الاجتماعية:** وتشمل على مجموع النظم السائدة ومختلف الخصائص العرقية والحقل الاجتماعي للفرد والأسرة والمجموعات البشرية والمجتمع و حجمه وتوزيعه، والعلاقات التي تحدد أنماط حياة البشر فيما بينهم، مما يساعد على تفسير الواقع الاجتماعي[5].

– **البيئة الجمالية:** وتشمل على المناطق الترفيهية والساحات الخضراء والمنتزهات العامة وجميع المناطق التاريخية والآثار والمناطق الطبيعية.

– **البيئة الاقتصادية:** وتشمل النظم الاقتصادية وأوجه النشاط التي تستخدم عناصر الإنتاج المختلفة والمقومات الاقتصادية لبيئة الإنسان من رأس المال وتكنولوجيا ونسب العمالة والبطالة وغيرها.

---

[1] – محمد، عبد الكريم علي عبد ربه: مقدمة في اقتصاديات البيئة، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، دبي، 2003، ص.ص 16-17.

[2] – تراقس، واحبز: البيئة من حولنا، ترجمة محمد صابر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 19.

[3] – زين الدين، عبد المقصود: قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 16.

[3] – منور، أوسرير؛ فتيحة، بن حاج جيلالي مغراوة: دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد07، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، 2010، ص 334.

[5] – السلسلة البيئية الميسرة: النظم البيئية، مركز البحوث والدراسات البيئية، منشورات جائزة زايدة الدولية للبيئة، دبي، الجزء02، 2002، ص7.

– **البيئة الثقافية:** تشمل مختلف النظم الإدارية والثقافية، فإذا كان الإنسان جزءاً من مكونات البيئة فإنه أهم عناصرها لما اختصه وميزه بنعمة العقل، وهو ما يطلق عليه بالبيئة الثقافية، ومن نتاج هذا العقل المعرفة، الفنون، العقائد، التقاليد...الخ

– **البيئة الجغرافية (الفيزيائية):** وتسمى بالبيئة المكانية، وتشمل المحيط الجغرافي للبشر وكل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها أفراد المجتمع[1].

الفرع الثاني: أساسيات النظام البيئي

يعتبر النظام البيئي وحدة تنظيمية في حيز معين، يضم عناصر حية وغير حية تتفاعل معاً، وتؤدي إلى تبادل المواد بين العناصر الحية وغير الحية. ويمثل الموطن البيئي وحدة النظام البيئي، حيث يمثل الملجأ أو المسكن للكائن الحي ليشمل جميع معالم البيئة الحيوية والكيميائية والطبيعية. ويتكون النظام البيئي من مكونات حية ومكونات غير حية تُكوّن معاً نظاماً ديناميكياً متزناً. حيث يتكون النظام البيئي من أربع عناصر أساسية[2]:

– **العناصر الطبيعية غير الحية:** يطلق عليها مجموعة الأساس لأنها تضم مقومات الحياة الأساسية، وتشمل الماء والهواء، وحرارة الشمس والتربة والصخور والمعادن المختلفة؛

– **العناصر الحية المنتجة:** تُسمى المنتجة لأنها تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المجموعة الأولى وتتمثل في النباتات؛

– **العناصر المستهلكة:** تشمل بالدرجة الأولى الإنسان لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة، إضافة إلى الحيوانات العشبية اللاحمة؛

– **العناصر المحللة:** تساعد عناصر التحلل على إعادة جزء من المادة إلى التربة لتستفيد منها العناصر المنتجة، وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتيريا تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض وفق نظام دقيق، حيث يعتمد كل عنصر من عناصر أخرى في علاقة تكاملية بما يضمن حفظ توازن النظام.

كما يتميز النظام البيئي بستة خصائص رئيسية، هي[3]:

– **البنية:** والتي تتمثل في التكوين والترتيب، أو توزيع المادة والطاقة بين العناصر الثانوية الحيوية وغير الحيوية؛

– **الوظيفة:** والتي تتمثل في الديناميكيات الكلية المتكاملة التي تنجم عن التبادل المستمر للمادة والطاقة بين البيئة الطبيعية والمجتمع الحي؛

– **التعقيد:** الذي ينجم عن ارتفاع مستوى التكامل البيولوجي الذي يحدث على عدة مستويات متصاعدة؛

– **التفاعل والاعتماد المتبادل بين العناصر الحية وغير الحية:** التي تضمن تغير أحد العناصر نتيجة تغير العناصر الأخرى؛

– **الحدود المكانية والمقاييس:** التي يتم نشرها ووضعها في طبقات متعددة؛

---

[1] – منور، أوسرير؛ فتيحة، بن حاج جيلالي مغراوة: دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مرجع سابق، ص 335.

[2] – عدلي، علي أبو طاحون: إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 17.

[3] – دوجلاس، موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 65.

– **التغير المؤقت المتأصل في النظم البيئية** : ويسفر عن إحداث تغيرات في البنية الكلية لأي نظام بيئي وفي وظيفته بمرور قدر كاف من الوقت.

الفرع الثالث: توازن واضطراب البيئة

أولا: توازن البيئة

إن توازن البيئة هو توازن طبيعي تلقائي بفعل أنظمتها التي تتغير ولكن في اتجاه التوازن حيث تستعيد توازنها إذا تعرضت للخلل غير الجسيم، ولهذا التوازن مظاهر وهي[1]:

– **البقاء:** يقصد به استمرار تواجد البيئة بالنسق الذي وجدت عليه أي باستغلالها في حدود قدراتها.

– **التجدد:** يقصد به أن يكون استعمال الموارد المتجددة في حدود قدرتها على التجدد وعدم استنزافها.

– **الاستقرار:** يقصد به عدم تغير معالم البيئة، ولتغير معالم البيئة صور متعددة منها التصحر، الجفاف، ارتفاع المياه الجوفية، تآكل طبقة الأزون.

– **النقاء:** مظهر من مظاهر توازن البيئة، حيث تبقى نقية ما بقيت قادرة على استيعاب كافة المخلفات التي تلقى فيها، والأنظمة البيئية تتسق في اتجاه الحفاظ على التوزيع النسبي للكائنات الحية في اتجاه تعايش هذه الكائنات وحمايتها من خطر الانقراض.

– **النمو المتوازن:** يعتبر من أهم مظاهر توازن النظام البيئي، إذ نرى مؤخرا أن هدف النمو الاقتصادي تحقق على حساب توازن البيئة، وأصبح عاملا أساسيا من عوامل اضطرابها. والآن أصبح الحفاظ على البيئة محددا أساسيا من محددات التنمية المتواصلة التي طرحت كنمط للنمو يحقق هذا الهدف ويحفظ للبيئة توازنها.

ثانيا: اضطراب البيئة

اضطراب البيئة هو الحالة التي تفوق فيها المخلفات القدرة الاستيعابية للبيئة، كما أنها تعجز عن استعادة توازنها التلقائي في الزمن المناسب، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل بيئية، هذه الأخيرة أخذت طابعاً عالمياً، ومن أهم هذه المشكلات التي حظيت باهتمام بالغ خلال السنوات الماضية نجد: مشكلة ارتفاع درجة الحرارة، ومشكلة تآكل طبقة الأزون، مشكلة الجفاف، التصحر....الخ[2].

تضطرب الأنظمة البيئية لأسباب طبيعية، أو لأسباب ترجع إلى نشاط الإنسان[3]:

– **الأسباب الطبيعية:** تعتبر العديد من مناطق العالم عرضة لأخطار طبيعية كثيرة كالكوارث، السيول، والحرائق، وظواهر الجفاف والتصحر كلها أسباب طبيعية لاضطراب البيئة، ولكنها ليست بذات خطر كبير إذ تبقى في حدود قدرة البيئة على استيعابها واستعادة التوازن، إلا القليل منها.

---

[1] – محمد، عبد البديع: اقتصاد حماية البيئة، مرجع سابق، ص38.

[2] – الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2007، ص 18.

[3] - زين الدين، عبد المقصود: قضايا بيئية معاصرة، مرجع سابق، ص 45.

– **الأسباب البشرية:** يشكل نشاط الإنسان تهديداً للبيئة خاصة مع اعتماد الإنسان على الآلة والتقدم العلمي السريع الذي شهده العالم، مكنت الإنسان من السيطرة على البيئة وظهرت معها معالم اضطرابها وتدرجت حتى بلغت مرحلة الخطر.

– **الأسباب الاجتماعية:** مما لا شك فيه أن الإنسان وهو يمارس حقه الطبيعي في الراحة والاستجمام كثيراً ما يكون سبباً من أسباب اختلال البيئة، فبسلوكياته الخاطئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة تكون عمل مساعد في خلق بعض المشاكل البيئية كالتلوث.

كما توجد أسباب أخرى والتي ساعدت وأدت إلى معظم المشاكل البيئية المعاصرة، وهي كالآتي:

– **الانفجار السكاني:** يتمثل الانفجار السكاني السبب الرئيسي والمحرك لكل مشكلات اضمحلال البيئة، فبزيادة عدد السكان على الأرض نحتاج إلى إنتاج أكثر لمواجهة حاجات الإنسان غير المحدودة. الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى استنزافها بشتى صوره كالزحف السكاني على الغابات والأراضي الزراعية، الرعي المكثف وغيرها، وهو ما يهدد البيئة ويؤدي إلى اختلال توازنها.

– **نقص المعرفة العلمية عن البيئة وعناصر النظام البيئي:** فالفهم العميق لطبيعة المشاكل البيئية يساعد على وضع الحلول المناسبة لهذه المشاكل من خلال البحث العلمي والوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات.

تشكل ظاهرة التلوث البيئي خطراً على البناء الاقتصادي وعلى حياة المستهلك، فهذه المشكلة شهدت تقدما ملحوظا حيث تعتبر من بين أكبر المشاكل البيئية الناتجة عن اضطراب البيئة. ففي عام 1965 قدمت الهيئة المعنية بتلوث البيئة التابعة للجنة الاستثمارية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية للعلوم تعريفا للتلوث، حيث اعتبرته على أنه تغير غير مستجيب في محيطنا كليا وعلى أوسع نطاق، فهو ناتج عرضي عن الفعاليات الإنسانية من خلال التأثير المباشر وغير المباشر لتغيرات الطاقة في نماذجها ومستويات الإشعاع والمواد الكيميائية[1].

كما عرف العالم أودم odum التلوث البيئي عام 1971، بأنه عبارة عن التغيرات – غير المستجيبة – الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للهواء الجوي والأرض، وللماء الذي سوف يؤدي إلى تدهور مصادرنا الطبيعية [2]. حيث يعتبر التلوث نوعا من أنواع فشل السوق، وذلك بالاستخدام المفرط للموارد بشكل الملكية الجماعية، أو عدم وجود الملكية، وبذلك السوق يفشل عند عدم تواجد حقوق الملكيات أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها، وتسمى كل أنواع التلوث في الاقتصاد بالآثار الخارجية، وهي إما آثار سلبية أو آثار ايجابية لأنشطة وحدة أو وحدات اقتصادية معينة على رفاهية وحدات اقتصادية أو اجتماعية والتي لم يؤخذ اعتبارها في ميكانيكية السوق[3].

---

[1] – محمد، صالح العادلي: موسوعة حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الجزء الأول، الإسكندرية، دون ذكر السنة، ص 59.

[2] – حسن، أحمد شحاتة: البيئة والتلوث والمواجهة – دراسة تحليلية، كتب عربية، جامعة الأزهر، دون ذكر السنة، ص 18.

[3] – نجاة، النيش: تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية – بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 1999، ص 3.

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في توصياتها عقب مؤتمر ستوكهولم عام 1974، بأنه إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر إلى البيئة، بحيث يترتب عليها آثار ضارة من شأنها أن تهدد الصحة الإنسانية، وتضر بالموارد الحية أو بالنظم البيئية، أو تنال من قيم التمتع بالبيئة، أو يعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها[1].

الملاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها تعرضت للتلوث المادي فقط دون أن تتطرق للتلوث غير المادي كالضوضاء، حيث وضعت المؤسسة الأوربية في عام 1996 تعريف التلوث، والذي يعني ذلك التصرف المباشر وغير المباشر نتيجة النشاط الإنساني للمواد والأبخرة، والضوضاء الصادرة إلى الجو والماء والأرض، والتي قد تكون مضرة بصحة الإنسان وجودة البيئة، والتي تؤدي في النهاية إلى دمار وتلف الممتلكات المادية والتأثير والتدخل بالاستخدامات الشرعية للبيئة[2].

على الرغم من تعدد تعريفات التلوث البيئي، فإن هناك تعريف شبه متفق عليه، يعرف التلوث البيئي بأنه "كل ما يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بكفاءة العملية الإنتاجية نتيجة للتأثير السلبي والضار على سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على الأرض . وبالتالي يؤدي إلى ضعف كفاءة الموارد وزيادة تكاليف العناية بها وحمايتها من أضرار التلوث"[3].

ويأخذ التلوث البيئي عدة أشكال نذكر منها[4]:

– **تلوث الهواء:** ويعرف بأنه الحالة التي يكون فيها الهواء محتوياً على تركيزات أعلى من المستويات العادية بسبب مخلفات القطاع الصناعي؛

– **تلوث الماء:** يعتبر الماء ملوثاً عندما يتغير تركيب عناصره أو تتغير حالته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تصبح هذه المياه اقل صلاحية؛

– **تلوث التربة:** وجود مواد غريبة في التربة، كالمخلفات الصناعية والاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيميائية؛

هذا بالإضافة إلى وجود أشكال أخرى للتلوث، مثل التلوث الضوضائي، والتلوث الحراري، وتلوث الغذاء.

الفرع الرابع: حماية البيئة

للبيئة أهمية كبرى في حياة كل إنسان وكل كائن حي، والحفاظ عليها مسؤولي ة كبيرة تقع على عاتق جميع القطاعات والحكومات وأفراد المجتمع. وتشمل حماية البيئة، المحافظة على مكوناتها وخصائصها وتوازنها الطبيعي ومنع التلوث أو التقليل منه أو مكافحته، والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها وحماية الكائنات الحية

[1] – عارف، مخلف صالح: الإدارة البيئية – الحماية الإدارية للبيئة، دار اليازوري، عمان، 2007، ص 48.

[2] – نجم، العزاوي؛ عبد الله، حكمت النقار: إدارة البيئة – نظم ومتطلبات ISO 14000، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 102.

[3] – نجاة، النيش: تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية – بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، مرجع سابق، ص 18.

[4] – الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك، مرجع سابق، ص19.

التي تعيش فيها خاصة المهددة بالانقراض، والعمل على تنمية تلك المكونات والارتقاء بها [1]. حيث توجد العديد من الوسائل، والآليات التي تعمل على حماية البيئة من أضرار التلوث الناتج عـــــن استعمال الموارد الطبيعية من طرف الإنسان، نذكر منها:

أولا: الأدوات الاقتصادية

هناك العديد من الأدوات الاقتصادية المستخدمة لحماية البيئة كالسياسة النقدية والتجارية من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج، والتي يترتب عند استخدامها في العملية الإنتاجية معدل أقل من التلوث، كما يمكن الاعتماد في سبيل حماية البيئة على أداة الإعانة وذلك بتقديم إعانة للملوثين قصد تحديث آلاتهم أو إعانة لغير الملوثين لتشجيعهم على ذلك، غير أن هذه الأدوات لا تجعل المؤسسات الصناعية المسببة للتلوث تتحمل الأضرار التي ألحقتها بالبيئة، ولهذا ستعتمد على تحليل الأدوات الاقتصادية التي تسمح بتطبيق مبدأ الملوث يدفع[2].

1- الضرائب البيئية: تعتبر الضريبة أحد الوسائل التقليدية في معالجة مشكلة الآثار الخارجية، حيث اقترح "بيجو" "pigou" في العشرينيات من القرن الماضي، الذي يقر ضرورة الاستعانة بالسلطات الحكومية لفرض سعر يعكس التكلفة الخارجية للتلوث والتي يتسبب فيها الملوثين. حيث عرفت منظمة التعاون والتنمية الأوربية (OCDE) الملوث بأنه:"من يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في احداث ضرر للبيئة، أو أنه يخلق ضروفا تؤدي إلى هذا الضرر"[3].

2- أسواق حقوق التلويث: انتقد (Ronald Coase) في الستينات من القرن الماضي الضريبة البيئية التي حددها بيجو وأقترح حلا آخر، بحيث يترك مجالاً واسعاً للحرية الاقتصادية وقوانين آليات السوق، حيث يرى أن المشكل يكمن في غياب الملكية على الطبيعة وذلك من منطلق أن الموارد البيئية ليست ملكاً لأحد، ويوضح (coase) أنه يمكن حل مشكلة الآثار الخارجية عن طريق خصخصة الموارد، ومن الفائدة الاقتصادية إرغام الملوثين وضحايا التلوث عند التفاوض المتواصل إلى أن يصلا إلى اتفاق تلقائي حول الحد الأقصى لمستوى التلوث المقبول من الطرفين[4]. حيث أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة، وذلك بتأثيرها على نفقة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم ينعكس على أسعارها في السوق، وهي عبـــــــارة عن جملة من الحوافز تفرضها لأجهزة حماية البيئة على بعض السلع والأنشطة التي تثبت التلوث البيئي[5]:

---

[1] - منور، أوسرير؛ فتيحة، بن حاج جيلالي مغراوة: دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مرجع سابق، ص337.

[2] – الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك، مصدر سابق، ص 68.

[3] – سامية، سرحان: أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية– دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2011/2010، ص 21.

[4]- -François Bonnieux, Brigitte Desaigues: économie et politiques de l'environnement, précis Dalloz, 1998, p 70.

[5]– الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–حالة سوناطراك، مصدر سابق، ص73.

– **تحصيل تكاليف التلوث:** وذلك بوضع رسم (ضريبة) للتلوث تساعد صاحبها على تحمل أضرارها من خلال دفع هذا الرسم.

– **بيع تصاريح للتلوث:** وفكرة هذا النظام هو التقدير المسبق لكمية التلوث المقبولة، وعلى هذا الأساس يتم بيع رخص حقوق التلوث ويتضمن كمية التلوث التي تطرح سنوياً، ولنجاح هذه العملية على السلطات العمومية إيجاد سوق للتلوث وحقوق التلوث يخضع لنظام العرض والطلب.

– **توضيح نطاق الملكية الخاصة:** وهي عملية جد متطورة، حيث هناك بعض الأملاك المشاعة بين الناس أو أملاك عمومية قـــــد يساء استعمالها من طرف بعض المؤسسات أو الأشخاص مما يضر بالغير.

– **تنشيط برامج التعليم وتنظيم الأسرة:** التعليم بصورة عامة هو أمر ضروري لكل الناس دون استثناء، ولاسيما أنه يوعيهم على إتباع السياسات الجبائية المبرمجة من طرف الدولة.

ثانيا: الوسائل التنظيمية والقانونية

تعتبر اللوائح والنصوص القانونية من أكبر الوسائل استعمـــــالاً في حماية البيئة، والدول الصناعية هي السباقة في سن القوانين، كقانون حماية الهواء قانون منع تلوث الماء ،وقانون تنظيم المخلفات الصلبة، بالإضافة إلـــى قانون حماية الطبيعة ومواردها، وقانون حماية الغابات. ومن بين أهم الأدوات القانونية نجد[1]:

1– التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم: من خلال التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح بها للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو لمستويات التركيز المسموح بها من كل مصدر، وما يعاب على هذه الأداة أنها لا تأخذ في الاعتبار اختلاف التكلفة الحدية لخفض الملوثات من المصادر المختلفة، وبالتالي يزيد من التكلفة الكلية لمواجهة التلوث.

2– التنظيم المبني على التكنولوجيا: هي طريقة غير مباشرة في المحافظة على البيئة ومستعلمة بكثرة في الدول المتقدمة، حيث تستعمل تقنيات متطورة لتقليص ما أمكن من انبعاث الغازات الضارة أو الدخان في الجو، وكذا التخلص من ملوثات المياه والطبيعة بصفة عامة. والتكنولوجيا سلاح ذو حدين فقد تستعمل لتدمير البيئة،كما تم في الماضي وقد تقف لإزالة العواقب في سبيل تطوير واستخدام تكنولوجيا جديدة تحتاج إلى وضع آليات منسقة من أجل تطوير تكنولوجيا ملائمة بيئياً، إذ أن تكنولوجيا حماية البيئة تعني منع التلوث، واستخدام أنواع التكنولوجيات النظيفة.

3– المعايير البيئية: من أكثر قوانين التلوث شيوعاً هو قانون تحديد المعايير البيئية، حيث تنقسم هذه المعايير إلى[2]:

– **معايير النوعية البيئية:** المعايير النوعية هي المعايير التي تحدد الخصائص المعينة لمادة ما (الماء، الهواء، التربة)؛

---

[1] - رشيد، سالمي: أثر تلوث البيئية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التسيير، جامعة الجزائر ، 2006/2005، ص 127.

[2] - سامية، سرحان: أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية– دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مصدر سابق، ص.ص 26-27.

– **معايير الانبعاثات:** هي معايير تحدد أكبر كمية ممكنة للانبعاثات التي يتسبب فيها الملوثون؛

– **معايير تقنية:** تتمثل في التجسيد التقني للمعايير البيئية من خلال تحديد ما هي أحسن تكنولوجيا يمكن استعمالها والوسيلة الأكثر اقتصادية بحيث يتم الوصول إلى المعايير المحددة؛

– **معايير خاصة بالمنتج:** تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتج كنسبة مادة الرصاص في البترين مثلاً؛

– **معايير خاصة بالطريقة:** تحدد الطرق التقنية الواجب استخدامها في الإنتاج، والتجهيزات المقاومة للتلوث.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة

إن المتتبع لتاريخ التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي يجد أنه قد طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية المستدامة بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابةً واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات.

الفرع الأول:مراحل تطور التنمية المستدامة

يمكن التمييز بين أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا[1]:

أولا: التنمية بوصفها رديفا للنمو

امتدت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين، وتميزت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، ومن هذه الاستراتيجيات نجد:

– استراتيجيات المعونات الخارجية؛

– إستراتيجية التجارة من خلال زيادة الصادرات.

يعد نموذج "والت روستو" "W.ROSTOW" المعروف بإسم مراحل النمو أحد أشهر النماذج التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، حيث اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الواسع. حاول من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل.

ثانيا: التنمية وفكرة النمو والتوزيع

امتدت هذه المرحلة منذ نهاية الستينات حتى منتصف العقد التاسع من القرن العشرين، حيث أصبح مفهوم التنمية يشمل أبعاداً اجتماعية بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، حيث بدأت التنمية في معالجة الفقر والبطالة واللامساواة من خلال استراتيجيات الحاجيات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية

[1] - عثمان، محمد غنيم؛ ماجدة، أبو زنط: التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص.ص 19-22.

وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" " seers" الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو todaro، الذي تحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات، حرية الاختيار.

ثالثا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/ المتكاملة

امتدت هذه المرحلة من منتصف السبعينات إلى غاية منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حيث ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، حيث يعرفها "أيكه هولتكرانس" على أنها "عملية اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة شعب لكي يصل إلى مستوى معيشة شعوب البلاد المتقدمة حضارياً، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة ما لم تتضمن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي معاً وفي وقت واحد بطريقة متوازنة لكي تحقق كليهما الثمرات المنشودة".

رابعا: التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، هذا ما عجل بظهور مفهوم التنمية المستدامة، وقد تبلور هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك الذي نشر لأول مرة عام 1987، وقد ارتبط ظهور مفهوم التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات: الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، والتدهور المستمر للبيئة الطبيعية[1].

مما سبق نستنتج أن عملية التنمية هي ذلك النشاط أو تلك السياسات والبرامج المسطرة للرفع من مستويات العيش للفرد، حيث مرت التنمية بمراحل مختلفة في مفهومها وأهدافها إلى أن وصلت إلى المفهوم الحالي وهو التنمية المستدامة، والتي تشمل مجموعة من الأهداف التي تهتم بالفرد ومحيطه أيضاً وفق نهج زمني لا يتوقف.

الفرع الثاني: التسلسل التاريخي للتنمية المستدامة

للتنمية المستدامة جذور فكرية تمتد إلى سبعينات القرن الماضي، وفيما يلي التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة:

– **1968**: إنشاء نادي روما، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين، وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[2].

[1] – عثمان، محمد غنيم؛ ماجدة، أبو زنط: التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص.ص 21-22.

[2] – محمد، عبد البديع: اقتصاد حماية البيئة، مرجع سابق، ص294.

– **1972**: ينشر نادي روما تقريراً مفصلاً أُعدَّ من طرف مجموعة من الباحثين حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الطبيعية وتوقعات ذلك حتى عام 2100، وكان من أبرز نتائجه هو أنه سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، وتم نشر دراسة جاي فورستور بعنوان حدود النمو، حيث تتضمن الدراسة نموذج رياضي لدراسة خمسة اتجاهات عالمية بارزة وهي: استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين هذه المتغيرات والاتجاهات الخمس لمدة زمنية تزيد عن 30 عاماً.

– **05 جوان 1972**: في نفس السنة انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية ذلك أنه من غير الممكن تحقيق نجاح لتحسين البيئة إذا لم تضيق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

– **1982**: وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات وإحصائيات أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض[1].

– **28 أكتوبر 1982**: أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة[2].

– **27 أفريل 1987**: تم بلورت تعريف دقيق حول التنمية المستدامة في تعريف عرف بتقرير بروتلاند، حيث أظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وأكد التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي[3].

– **3– 4 جوان 1992**: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو وحضره عدد كبير من رؤساء الدول (108 رئيس)، وذلك بغرض تعزيز أساليب تنموية أكثر استدامة على المستوى العالمي، كما أسست قمة ريو لفهم أوسع وأعمق بين القادة السياسيين في العالم حول مدى أهمية التعاون الدولي في عدد من المواضيع الرئيسية ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة[4]. وخرج المؤتمر بستة نتائج هي[5]:

– وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية، كمعاهدة لتغير المناخ وأخرى للتنوع؛

---

[1] – عمار، عماري: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، الملتقى الدولي العلمي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، 7–8 أفريل 2008، ص.ص 36–37.

[2]- prieur Michel et doumbe bille stephane: recueil francophone tesctes internationause en droit l'environnement, Bruxelles, 1998, p 306.

[3] – عمار، عماري: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مرجع سابق، ص 37.

[4] – باتر، محمد علي وردم: العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 195.

[5] – الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك، مصدر سابق، ص 27.

– إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات في ما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛

– وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصاً في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية؛

– إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛

– بحث مسالة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

– **ديسمبر 1997**: انعقاد مؤتمر كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في تحسين كفاءة استخدام الطاقات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة[1].

– **أفريل 2002**: انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، وبحضور أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف المختصين في مجالات البيئة والتنمية، حيث يهدف المؤتمر إلى تأكيد الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال[2]:

– تقويم التقدم المحرز في تنفيذ أجندة أعمال القرن 21 (أجندة القرن 21) الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛

– استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة؛

– اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

– تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، فمنذ ظهورها بداية الثمانينات من القرن العشرين، عرف مفهوم التنمية المستدامة عدت تعاريف لعل أهمها التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، وتعريف تقرير بروتلاند سنة 1987. حيث سنتطرق إلى أهم هذه التعاريف:

– عرف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"[3].

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة – نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في القضايا الرئيسية، الجزء 01، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الإسكوا، نيويورك، 2003، ص10.

[2] – الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك، مصدر سابق ، ص.ص 28- 29.

[3]- Corine Gendron: le développement durable comme compromis, Publications de l'université, Québec, 2006, p 16.

– عرفت التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة " مستقبلنا المشترك" المعروف بتقرير برونتلاند، على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون التأثير سلباً على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة"[1].

– كما عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية ". بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بل يمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية[2].

– تعتبر التنمية المستدامة عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة بجوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، البيئية والسياسية بما يضمن تحقيق الكفاءة ا لاستخدامية للموارد الطبيعية وزيادة المقدرة الانجازية في تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية[3].

– التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"، وحسب هذا التعريف فإن ميزة التنمية المستدامة هي التوفيق بين العنصر البيئي من ناحية والعنصر الاجتماعي والاقتصادي من ناحية أخرى[4].

– تعرف أيضا على أنها "هي السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته" وهو أول تعريف يركز على مفهوم الاستدامة الزراعية حسب تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981، تحت عنوان (الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)"[5].

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن التنمية المستدامة تدعو إلى عدم استمرار الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو الجنوب واستبدالها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة. حيث تتضمن التنمية المستدامة عدداً من العناصر، أهمها[6]:

– تخفيف حدة الفقر لوقف استتراف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية ويسرع من معدل نضوبها؛

---

[1] – و.م. أدامز: مستقبل الاستدامة "إعادة التفكير بالبيئة والتنمية"، ترجمة المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا– الاتحاد الدولي لحماية الطبيعةIUCN، 2006، ص2. نقلاً عن الموقع الالكتروني: www.iucn.org. بتاريخ: 2011/07/16، H 11:05.

[2] – دوجلاس، موسشيت،: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، مرجع سابق، ص 17 .

[3] – صالح، صالحي: التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص 380.

[4] – عبد الله، الحرسي حميد: السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 24 .

[5] – عبد الخالق، عبد الله: التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، ط1، دراسات في التنمية العربية – الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 13، بيروت، 1998، ص 239.

[6] – عبد القادر، محمد؛ عبد القادر، عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص.ص 183-184.

– استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة؛

– تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية؛

– تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

أصبح أساس التفكير في الاستدامة يتمثل في ثلاثة أبعاد، هي الاستدامة البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، ورسمت هذه الأبعاد بطرق عدة، أحدها على شكل أعمدة، والآخر على شكل دوائر متحدة المركز، وفي الأخير على شكل دوائر متداخلة. فالتنمية المستدامة تستلزم عقد روابط وثيقة بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعة وتحقيق علاقات اجتماعية متناسقة، فمن أجل تحقيق هذه الروابط الوثيقة ترتكز التنمية المستدامة على ثلاث أعمدة، وهي الاقتصاد، البيئة والمجتمع[1]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة

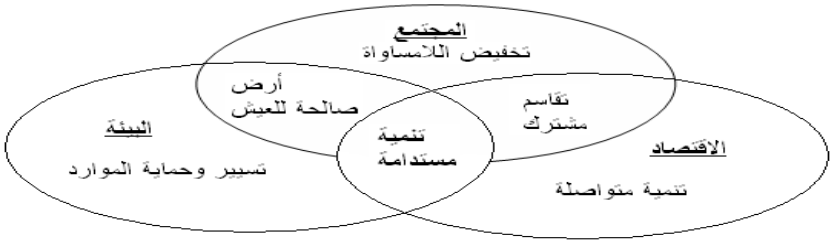

Source: Yvette veyret: Le développement durable: approches plurielles, développement durable et géographie, Hatier, Paris, 2005, p 22.

كما يوضح الشكل الموالي إحدى عمليات الدمج بين أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (04): تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية

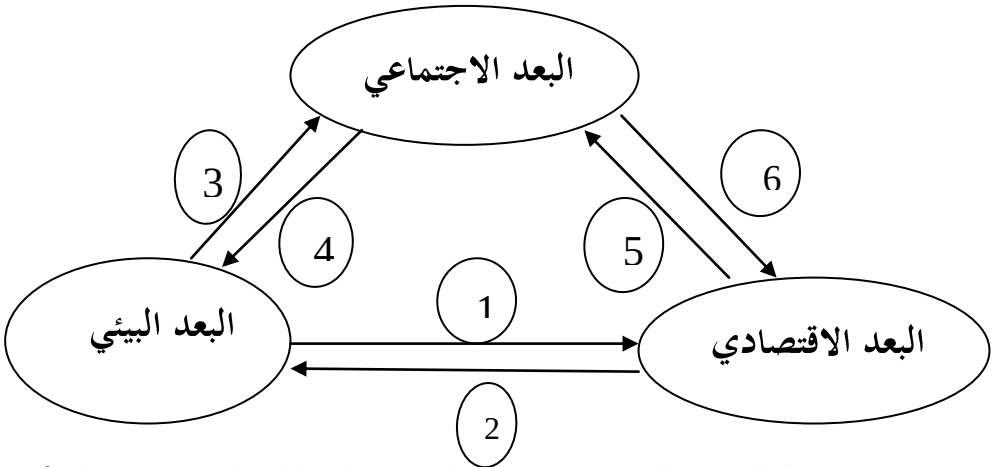

Source : OCED , Développement durable : les grandes questions, Editions de l OCDE, 2001, p 37.

[1] – Yvette veyret : Le développement durable: approches plurielles, développement durable et géographie, Hatier, Paris, 2005, p 22.

تكمن أهم التفاعلات بين الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة في القضايا التي يشير إليها الشكل، هي كما يلي:

1– من البعد البيئي إلى البعد الاقتصادي: دالة إنتاجية للبيئة (موارد طبيعية ودور المجتمعات)، والتكلفة الاقتصادية لحماية البيئة؛

2– من البعد الاقتصادي إلى البعد البيئي: ضغوط ممارسة من طرف الأنشطة الإنتاجية على الموارد البيئية، الاستثمار في مجال حماية البيئة وحقوق التملك على الموارد الطبيعية والبيئية؛

3– من البعد البيئي إلى البعد الاجتماعي: أهمية صيانة البيئة في خلق وتعزيز رفاهية الأفراد، والأخطار المترتبة على الصحة والأمن جراء تهديم البيئة؛

4– من البعد الاجتماعي إلى البعد البيئي: الضغوط التي تمارسها الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية على الموارد البيئية والطبيعية، أخذ المواطنين المشاكل البيئية بعين الاعتبار؛

5– من البعد الاجتماعي إلى البعد الاقتصادي: حجم ونوعية اليد العاملة وأهمية القوانين الاجتماعية لتأدية الأسواق المنوط بها؛

6– من البعد الاقتصادي إلى البعد الاجتماعي: احتمالات التشغيل ومستويات المعيشة، توزيع الدخل، تمويل مشاريع الأمن الاجتماعي والضغوط على الأنظمة الاجتماعية والثقافية تؤدي إلى ظهور الهجرة.

كما يتميز الإطار العام للتنمية المستدامة بميزة هامة جداً تتمثل في تحديده بشكل واضح لأطراف النظام وهي البيئة والإنسان، والتي تعتبر أنظمة فرعية ضمن نظام عام، حيث تتضح العلاقة بصورة جلية بين هذين النظامين الفرعيين كما تتضح كذلك علاقات التأثير والتأثر بينهما. حيث يمارس النظام الفرعي للبشر ضغوط معقدة على النظام الفرعي للبيئة، حيث يحاول هذا الأخير استرجاع توازنه ذاتياً كما يرسل إشارات تنبيه إلى النظام الفرعي للبشر من أجل القيام بعملية التخفيف وذلك بتخفيض الضغوط الممارسة على النظام الفرعي للبيئة. كما يمكن تقسيم كل نظام فرعي إلى عناصر أصغر تظهر العلاقة بينها. وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الإطار العام للتنمية المستدامة

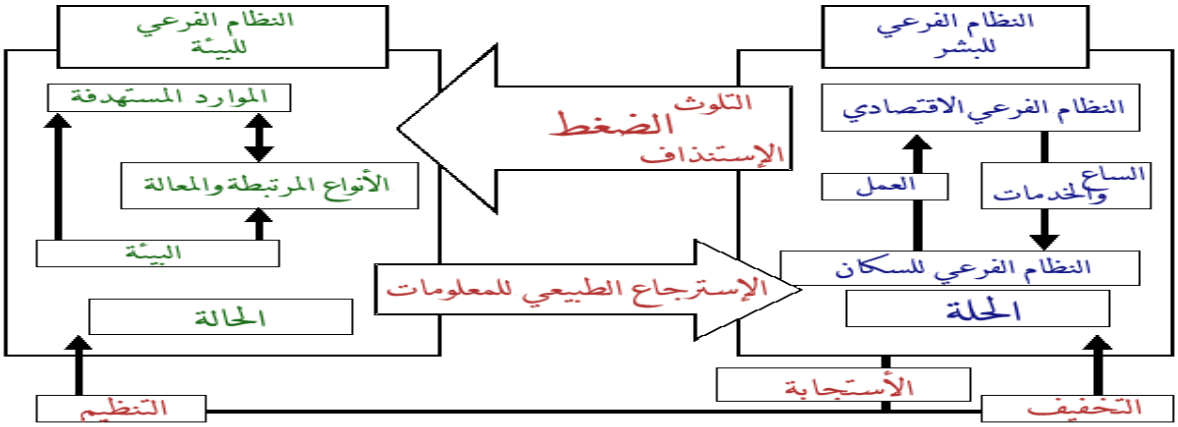

المصدر: نبيلة، فالي: التنمية: من النمو إلى الاستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 7–8 أفريل 2008، ص235.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي، فإن هناك بعض المعوقات والتحديات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

– **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبكل عادل ومقبول.

– **احترام البيئة الطبيعية:** حيث أنها تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، وبالتالي فهي تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

– **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

– **تحقيق استخدام عقلاني للموارد:** حيث أنها تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

– **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** وذلك بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطراً عليها، بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

ويمكن إيجاز هذه الأهداف إلى ثلاث أهداف رئيسية، والتي نوضحها بالشكل التالي:

[1]– عثمان، محمد غنيم؛ ماجدة، أبو زنط: التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، ص.ص 29-30.

الشكل رقم (06): أهداف التنمية المستدامة

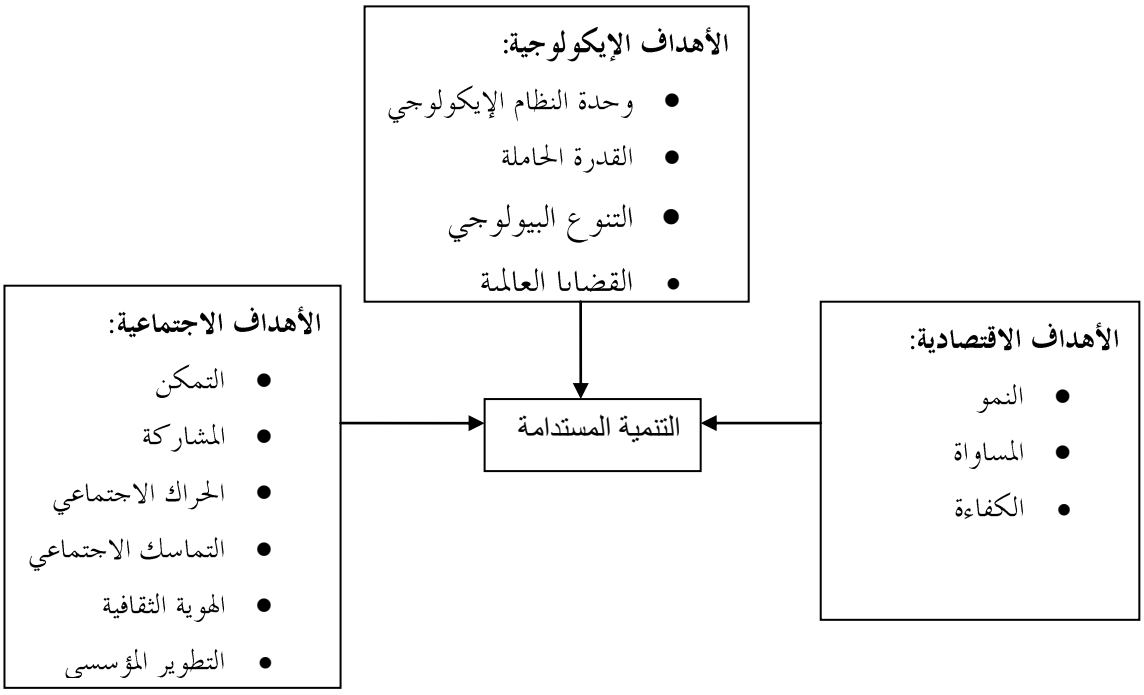

المصدر: دوجلاس، موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 72.

من خلال أهداف التنمية المستدامة نجد أنّ الإيكولوجيين من خبراء البيئة يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي للنظام العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، أما الاقتصاديون فيسعون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا الراهنة، ويركز علماء الاجتماع على أنّ العوامل الأساسية الفعالة للتنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحياناً، مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي[1].

المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

إن التعريفات المعالجة للتنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة ومتنوعة تتداخل فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يساهم في إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ورغم تعدد الأبعاد فإننا سنتطرق إلى أهمها:

أولا: الأبعاد الاقتصادية

تشكل هذه الأبعاد مجموعة العوامل التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة على الموارد، وهي[2]:

[1] – دوجلاس، موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق ، ص.ص 71- 72.

[2] – مبارك، بوعشة: التنمية المستدامة – مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص.ص 58-60.

– **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، وبالتالي وجب التخفيف من استهلاك هذه الموارد للحيلولة دون استنزافها.

– **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** حيث يجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك بالنسبة للبلدان الغنية، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

– **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** لقد كان للبلدان الصناعية إسهاما كبيرا في مشكلات التلوث العالمي من خلال الاستهلاك المتراكم من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي تقع عليها مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بالإضافة على أن هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تحتل الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف، واستخدام الموارد بكثافة أقل.

– **تقليص تبعية البلدان النامية:** ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض فيه استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية مما يحرم البلدان النامية من إيرادات هي في حاجة ماسة إليها، مما يجبر الدول النامية على الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الذات لتنمية القدرات الذاتية.

– **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة، والنمو السريع للسكان.

– **المساواة في توزيع الموارد:** إن وسيلة التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وذلك من خلال المساواة في فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع.

–**الحد من التفاوت في المداخيل:** التنمية المستدامة تعمل على الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والسكن، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة.

ثانيا: الأبعاد البشرية

الإنسان هو هدف التنمية وغايتها، وتحقيق خيارات الأفراد لابد وأن ينطلق من ذات الإنسانية، لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار هي على النحو التالي:

– **تثبيت النمو الديموغرافي:** تعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا.

– **مكانة الحجم النهائي للسكان:** للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهمية بالغة، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية وفي ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهو ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان الحاليين هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى.

– **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** تعني التنمية المستدامة إعادة تخصيص الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، بمعنى تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري[1].

– **الأسلوب الديمقراطي في الحكم:** يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة، فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد[2].

ثالثا: الأبعاد البيئية

يتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، ويمكن ذكر الأبعاد البيئية في ما يلي:

– **إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد:** الملاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية .أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات، وهناك مصايد كثيرة للأسماك يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة.

– **حماية الموارد الطبيعية:** وذلك من خلال حماية وصيانة الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج مختلف المواد التي يحتاجها الإنتاج، ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار، وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.

– **صيانة المياه:** تعتبر المياه العذبة شريان الحياة الرئيسي و ه و العنصر الأكثر أهمية للتنمية، و كذلك فه و من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي و اجتماعي صعب ، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة و تحسين كفاءة شبكات المياه[3].

---

[1] – زوليخة، سنوسي؛ هاجر، بوزيان الرحماني: البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر، 7–8 أفريل 2008، ص 130.

[2] – مبارك، بوعشة: التنمية المستدامة "مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"، مرجع سابق، ص 61.

[3] – ليلى، بوطبخ؛ نجمة، بوفليسي: آثار المنظمة العالمية للتجارة على التنمية المستدامة في الدول النامية –حالة الجزائر، الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة ، 11/10 ماي 2010، ص 8.

– **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** مع الزحف العمراني على المساحات الزراعية والاستخدام غير العقلاني للأراضي تقلصت وانخفضت مساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما قلص من ملاجئ الأنواع الحيوانية والنباتية، حيث تتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع.

– **حماية المناخ:** تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان[1].

رابعا: الأبعاد التكنولوجية

تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ، وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، حيث يمكن ذكر البعض من هذه الأبعاد[2]:

– **استعمال تكنولوجيات أنظف:** ذلك أن تدفق النفايات خاصة في الدول النامية تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد والأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وذلك من أجل التقليص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد والعمل على التقليل من النفايات والملوثات.

– **المحروقات والاحتباس الحراري:** إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا، لأنها مصدر رئيسي لتلوث الهواء وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

– **الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون:** تمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة في اتفاقية كيوتو مشجعة، حيث جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيماوية المهددة للآزون، وتوضح بأن معالجة مخاطر البيئة العالمية يحتاج إلى تعاون دولي.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 وهي التي تشكل إطار العمل البيئي في العالم، وهي القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفيما يلي شرح لهذه القضايا والمؤشرات المرتبطة بها:

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تشمل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

---

[1]– www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_developpement_durable. 11/05/2011, H 21:05.

[2] – الطاهر، خامرة: المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة –حالة سوناطراك، مصدر سابق، ص37.

– **البنية الاقتصادية:** من أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي: الأداء الاقتصادي ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي. والتجارة وتقاس بالميزان التجاري مابين السلع والخدمات. والحالة المالية وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي .

– **أنماط الإنتاج والاستهلاك:** ومن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدام ة نجد: استهلاك المادة وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة كل المواد الخام الطبيعية. واستخدام الطاقة وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة. وإنتاج إدارة النفايات ويقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإعادة تدوير النفايات. النقل والمواصلات ويقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات .

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

– **المساواة الاجتماعية:** تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما: الفقر ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل. والمساواة في النوع الاجتماعي ويمكن قياسها بمقارنة معدل أجر المرأة مع أجر الرجل.

– **الصحة والتعليم:** هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتعليم والتنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للصحة هي حالة التغذية وتقاس بالحالات الصحية للأطفال، الوفاة وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات والعمر المتوقع عند الولادة، الرعاية الصحية وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال، أما التعليم فمن مؤشراته التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، محو الأمية وتقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع .

– **السكن والأمن:** وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص،أما بالنسبة للأمن في التنمية المستدامة فيتعلق بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة[1].

ثالثا:المؤشرات البيئية

تشمل المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في العناصر الفرعية التالية:

[1] – باتر، محمد علي وردم: العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.ص 211- 214 .

– **الغلاف الجوي**: هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي: التغير المناخي ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون. واستنزاف طبقة الأوزون ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون. نوعية الهواء ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

– **الأراضي**: وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي: الزراعة ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية. الغابات ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات. التصحر ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتصحرة مقارنة بالمساحة الكلية.

– **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية**: ومن أهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي : المناطق الساحلية وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية. ومصائد الأسماك وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

– **المياه العذبة**: ويتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه، وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

– **التنوع الحيوي**: ويتم قياسه من خلال مؤشرين رئيسين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض[1].

المبحث الثاني: العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

بدأ الاهتمام بموضوع التجارة والبيئة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة يتزايد في تسعينات القرن الماضي، حيث كانت هناك مقترحات لتضمين موضوعات البيئة في مفاوضات جولة الأورغواي، إلا أن هذه المقترحات لم تحظ بالموافقة الكافية، وأنشأت عوضا عن ذلك لجنة خاصة في منظمة التجارة العالمية تعنى بموضوعات البيئة، اسمها "لجنة التجارة والبيئة"، حيث تهدف هذه اللجنة إلى جعل السياسات التجارية والبيئية تتماشى بعضها مع بعض.

المطلب الأول: الارتباط بين التجارة والبيئة

الفرع الأول: موقع البيئة في نظريات التجارة الخارجية

احتلت الآثار البيئية لاستخدامات الموارد الاقتصادية مكاناً ثانوياً في نظريات التجارة الخارجية، حيث لم تظهر البيئة في التحليل الكلاسيكي لآدم سميث أو دافيد ريكاردو، وبالتالي ليس لها أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج في أي دولة من دول العالم. إذ اقتصرت الجهود في هذا المجال على ما قام به مارشال عند التفرقة

[1]- باتر، محمد علي وردم: العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.ص 214-218.

بين اقتصاديات الحجم الخارج ولا اقتصاديات الحجم الخارجي، إلا أنه عند تطبيق التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية تم افتراض ظاهرة ثبات الغلة أو النفقة الثابتة، الأمر الذي قاد نموذج هيكشر وأولين إلى استبعاد الأبعاد البيئية للظاهرة الاقتصادية المتمثلة في التخصص والتبادل الدولي عند تحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية.

عموماً فإن غياب فكرة البيئة وحمايتها في نظريات التجارة الخارجية يعود إلى كون أن كل منظر كان ينطلق من فكرة فائدة تحرير التجارة الخارجية، ومحاولة تفسيرها مستدلاً بنقد النظريات التي سبقته ولكن في إطار الفكر الليبرالي البحت والذي لم يولي أي اعتبار لموضوع البيئة أصلاً، كما أن أغلب النظريات جاءت في زمن لم يشهد أزمة بيئية عالمية. ونظراً لأن المشكلة البيئية أصبحت تلعب دوراً محورياً في الوقت الحالي في تحديد اتجاهات التخصص الدولي، هذا ما يثبت القصور الواضح في النظرية البحتة للتجارة الخارجية، كما يعد نقص في التحليل الاقتصادي لنموذج "هكشر وأولين" يتنافى مع واقع الاقتصاد العالمي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تغلبت نظرية اقتصاديات الحجم على النقص وذلك بإسقاطها فرضية ثبات الغلة من خلال إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي، مما يغير طبيعة التحليل الاقتصادي القائم على جمود واستاتيكية النموذج الأساسي الذي قدمه كل من هكشر وأولين في نسب عناصر الإنتاج إلى النموذج الذي يرتكز على ديناميكية التحليل الاقتصادي، وبالتالي يساعد فرض تناقص الغلة على إدخال البعد البيئي لقضية التقدم الاقتصادي والآثار العكسية المصاحبة لها، فظاهرة تناقص الغلة تسمح بإدخال المساوئ الناجمة عن اقتصاديات الحجم الكبير، فبإبرار هذه القضية يمكن تحليل اقتصاديات البيئة وانعكاساتها على نمط التخصص وتقسيم العمل الدولي [1]. ويعود إدماج البيئة في نظريات التجارة الخارجية إلى مبدأين أساسين، وهما[2]:

- تعتبر البيئة عنصر إنتاج ضروري بنفس درجة باقي عوامل الإنتاج للعملية الإنتاجية، فالبيئة الطبيعية تعد مصدر خدمات الإنتاج الهامة لكافة الأنشطة الاقتصادية، فهي تقدم المواد الخام للسلع والمنتجات المختلفة، وفي النهاية تصريف ما يتخلف عن هذه الأنشطة من انبعاث ومخلفات، ونظرا لكون قدرة الطبيعة على امتصاص هذه الانبعاثات والمخلفات امتصاصا ذاتيا هي قدرة محدودة، فهي تعتبر كأي عنصر إنتاجي آخر، وسببا إضافيا لاختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بين الدول؛

- إن الحفاظ على البيئة يستلزم تسعير الموارد البيئية تسعيرا يتناسب مع تكاليفها الاجتماعية، وذلك عن طريق تحميل كل سلعة بتكاليف تلويثها للبيئة من خلال تحويل المخرجات البيئية السالبة إلى تكاليف داخلية للأنشطة الإنتاجية أو الاستهلاكية المتسببة في حدوث التلوث، فاشتمال أسعار السلع والخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئية هو بمثابة تصحيح لهيكل الأسعار المحلية والعالمية يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

[1] - كمال، ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة –مدخل بيئي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص.ص 176-177.

[2] - المصدر نفسه، ص 177.

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين التجارة والبيئة

تنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من أن التجارة هي في الأساس عملية تبادل للسلع والخدمات بسبل مختلفة بين الأفراد، والمجموعات، والأقاليم، والدول، وهي بذلك ترتبط بالإنتاج الذي يتأثر بالموارد الطبيعية والبيئة ويؤثر فيها. ولا يعني تشابك العلاقة بين التجارة والبيئة وتعقيدها بالضرورة أن يكون تحرير التجارة في حد ذاته السبب الرئيسي للمشاكل البيئية. فلا شك أن تحرير التجارة يؤدي إلى تزايد النمو الاقتصادي، واستخدام تكنولوجيات متطورة قد تؤثر سلبيا على البيئة ويزيد من مشاكلها، لكن ذلك ليس إلا جانبا واحدا من المسألة[1].

وإذا كان الارتباط بين الإنتاج والبيئة يمكن ملاحظته من خلال مظاهر التدهور الحادث في البيئة واستنزاف الموارد وظهور مشاكل التلوث، الأمر الذي تمخض مؤخراً عنه اصطلاح التنمية المستدامة، إلا أن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة يعتبر موضوعا حديثاً نسبياً، كما أنه لم يحظ بالدراسة والتحليل إلا من بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الدول الصناعية، بينما لم يتم تناوله بالتحليل والاهتمام الكافي من جانب الاقتصاديين في الدول النامية حيث دائماً ما تأتي المبادرات وصياغة الاتفاقيات من جانب الدول المتقدمة دون مشاركة تذكر من جانب الدول النامية، حيث يمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة هو في حقيقة الأمر ارتباط غير مباشر، حيث أن التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة إلا أنه من ناحية أخرى فإن التوسع المستمر في التجارة الخارجية، ومن ثم الإنتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية. بمعنى أن التوسع المتوقع في التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يترتب عليه المزيد من الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من الإجهاد والضرر البيئي وزيادة التلوث[2].

من ناحية أخرى فإنه على الرغم من صحة التفسير السابق إلا أن البعض يرى أنه يمكن من ناحية أخرى معادلة الأثر السلبي الناشئ على البيئة نتيجة زيادة حجم التلوث المترتب ع ن زيادة التجارة والإنتاج العالميين من خلال زيادة الوعي العالمي بأهمية المحافظة على البيئة من التدهور. حيث ينظر أنصار حماية البيئة إلى أن التحرير التجاري يمكن أن يؤدي إلى زيادة التلوث وفقد السيادة الوطنية والتوازن البيئي ، وأن التحرير التجاري ه و بمثابة قوة مضادة للبيئة تدفع بواسطة الرغبة في الحصول على الوظائف وتحقيق الأرباح . وعلى الجانب الآخر يخشى أنصار حرية التجارة من مخاطر الأشكال الجديدة للحماية المتمثلة في السياسات والاشتراطات البيئية التي ينادي بها أنصار حماية البيئة، والتي تؤدي إلى إعاقة المنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق الدولية ، ومن ثم تخفيض المكاسب الحقيقية من التجارة, وهو ما يمكن أن يتخذ مظهر سياسي جذب خاص بحماية البيئة أكثر من هذا, فالكثير من أنصار حرية التجارة يخشون من استخدام العوائق الغير الجمركية، مثل حظر الواردات أو فرض رسوم

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص2.

[2] – جلال، عبد الفتاح الملاح: التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد 02، العدد 04، 1421 هـ، ص.ص 12- 13.

عليها من أجل فرض احترام الاتفاقيات البيئية، أو من أجل تعزيز التنظيمات البيئية المحددة أصلا من طرف واحد ، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انهيار نظام التجارة العالمية[1].

لا يمكن الحديث بشكل مبسط و مجرد عن علاقة التجارة بالبيئة كعلاقة أحادية التوجه، لأن هذه العلاقة تختلف باختلاف القطاع التجاري أو الصناعي أو البيئي المقصود، واختلاف المكان والبيئة الطبيعية واختلاف الزمان واختلاف البيئة التشريعية والاقتصادية في كل حالة. وبالتالي فإن العلاقة بين التجارة و البيئة قد تكون إيجابية في حالة ما، و سلبية في حالة أخرى و كل ذلك يعتمد على التفاصيل والظروف والمعطيات الخاصة بكل حالة.

الفرع الثالث: الروابط الاقتصادية بين التجارة والبيئة

يشير "مارك هالي" خبير التجارة والبيئة في المؤسسة العالمية للتنمية المستدامة أن هناك ثلاث مجالات لتحليل العلاقة بين التجارة والبيئة والتأثيرات المتبادلة بينهما[2]:

أولا: تأثيرات المنتج

تحدث هذه الروابط عندما يكون المنتج أو السلعة له تأثير مباشر على البيئة حيث نجد نوعان من التأثيرات في هذه الحالة. فمن الناحية الإيجابية يمكن للتجارة أن تساهم في انتشار التقنيات الحديثة لحماية البيئة مثل تقنيات تنظيف التلوث الحديثة و غيرها، أو أن تساهم التجارة في انتشار السلع و التقنيات ذات التأثير القليل على البيئة مثل تقنيات الطاقة الشمسية و السيارات ذات الكفاءة العالية في الطاقة بشكل أكبر من التقنيات الحالية. و يمكن أن يساهم الانفتاح على التجارة والاستثمار أيضاً في دعم التنمية من خلال نقل التقنيات الحديثة والاستثمار في المشاريع البيئية مثل إعادة التدوير. ففي الجانب السلبي فإن التجارة يمكن أن تسهل من انتقال السلع والمواد الملوثة للبيئة مثل المواد السامة والنفايات الخطرة، وغالبا ما يتم التخلص من هذه المواد في دول لا تملك التقنيات الكافية للتعامل معها وتخفيض المخاطر الناجمة عنها، ومن ناحية أخرى فإن التجارة تساهم في استنزاف الموارد الطبيعية ومنها الكائنات الحية.

ثانيا: التأثيرات على مستوى النشاط الاقتصادي

بعض التأثيرات في هذا المجال قد تكون سلبية على البيئة، ومنها أن التزايد في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، سواء كان ذلك من خلال استخراج المواد الخام و التعدين أو قطع الأخشاب أو استنزاف الموارد المائية أو إنتاج المخلفات و التلوث، وبشكل مباشر فإن زيادة مستوى النشاط الاقتصادي يعني زيادة مستوى التدهور البيئي ما لم تكن هناك تشريعات تنظم هذا التأثير.

ثالثا: التأثيرات الهيكلية

يؤدي تحرير التجارة إلى تغيير في تركيبة الاقتصاد في أي دولة، حيث يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع المتخصصة بها وزيادة استيراد السلع الأخرى، وعلى سبيل المثال، فإن دولة استوائية ذات غابات كثيفة سوف تضطر إلى زيادة

[1] – صفوت، عبد السلام: تحرير التجارة العالمية وأثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 12.

[2] – باتر، محمد علي وردم: العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.ص 264- 266.

إنتاج الخشب وبالتالي قطع الغابات بشكل مكثف من أجل المنافسة في السوق العالمية، مثل هذه التغيرات الهيكلية قد تكون ذات تأثيرات إيجابية أو سلبية على البيئة. ففي الجانب الإيجابي، يمكن أن يتغير تركيب الاقتصاد في دولة ما نحو اقتصاد أقل تلويثاً للبيئة واستنزافاً للموارد مثل التحول إلى اقتصاد للخدمات أو المعلومات، أو أن يتم التركيز على قطاعات اقتصادية أكثر التصاقاً بالبيئة المحلية والمهارات المهنية للمواطنين، كما أن التصدير لدول يهتم مستهلكوها بالمعايير البيئية، يمكن أن يكون مفيدا للدولة المصدرة لأن شركاتها تكون مضطرة عندئذ لمواكبة هذه التشريعات البيئية الدقيقة في الدول التي سيتم التصدير إليها للتمكن من المنافسة.

أما بالنسبة للتأثيرات السلبية لتغير هيكل الاقتصاد الوطني، فهي ترتبط مباشرة بالدول التي يعتمد اقتصادها على قطاعات ملوثة للبيئة مثل التعدين والتحطيب والتي سوف تكون مضطرة إلى زيادة الإنتاج للمنافسة في السوق العالمي وحماية شركاتها الوطنية أيضاً من المنافسة الأجنبية في السوق المحلي. وفي حال غياب تطبيق المعايير والسياسات والتشريعات البيئية الملائمة فإن مثل هذه الدول سوف تسارع في استنزاف مواردها سواء من خلال شركاتها المحلية أو من خلال فتح باب الاستثمار أمام شركات أجنبية تستنزف بدورها الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة في الدول النامية.

إن فهم الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والتجارة الخارجية يقع في صميم عمليات تخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فقد حضيت مواضيع التجارة والبيئة بقدر كبير من الجدل في ظل التطورات التي طرأت على عمليات تحرير التجارة الخارجية، حيث برزت عدة اتجاهات مفسرة للعلاقة التي تربط بين النشاط التجاري والبيئة.

المطلب الثاني: آثار التحرير التجاري على البيئة في الدول النامية

تلعب سياسات التحرير التجاري دوراً هاماً في مجالات التعاون الدولي، وهو ما يحدث انعكاسات وآثار في مجال البيئة، حيث تحمل سياسات التحرير التجاري بين طياتها مشكلات بيئية عابرة للحدود الدولية. ويعتبر دراسة موضوع آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة المحلية والعالمية من الموضوعات الهامة وخاصة الدول النامية وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي سوف تحدث للبيئة إثر الأخذ بأنظمة التحرير التجاري فانه ستكون هناك آثار ايجابية وأخرى سلبية، ويمكن ذكر ذلك في الآتي:

الفرع الأول: الآثار الايجابية للتحرير التجاري

إن إزالة تشوهات الأسعار التي تصاحب عادة أنماط تقييد حرية التجارة سوف تؤدي إلى إحداث تغييرات ايجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع مختلفة، وأيضاً سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية. أما بالنسبة للآثار التي سوف يحدثها هذا التحرير على البيئة فهي تتوقف على عوامل أخرى عديدة، من بينها[1]:

- طبيعة السلعة التي يشملها التحرير؛

[1] - كمال، ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة – مدخل بيئي، مصدر سابق، ص 183.

- السياسات البيئية المتبعة من طرف الدولة المحررة تجارتها؛
- موقع الدولة في التقسيم الدولي للعمل والتخصص الدولي في الإنتاج؛
- درجة تقدم الدولة ونموها اقتصاديا.

فبالنسبة لطبيعة السلعة التي يشملها التحرير، فانه في عام 1992 قام كل من "لوبيز" و"أندرسون" بتحليل أثر تحرير التجارة على البيئة من خلال دراسة قاما بها على سلعتي الفحم والغذاء. فقد أوضح أندرسون أن تحرير التجارة في مثل هذه السلع سوف يولد مكاسب كبيرة من الدخل عالمياً، وربما يؤدي إلى تخفيض الأضرار البيئية، لا سيما للفحم الذي يزود ثلث احتياجات العالم تقريباً من الطاقة، ويعد المساهم الرئيسي من التدفئة العالمية في كثير من الدول الصناعية تعد مناجم الفحم من الأنشطة التي تحقق موارد مالية كبيرة، كما أن استيراد الفحم يخضع لقيود كبيرة. ويعني أن الدول الصناعية تستورد فحما أقل مما يمكن أن يحدث في حالة تحرير التجارة في هذه السلعة.

في حالة تحرير تجارة الفحم وإزالة تشوهات الأسعار في هذه السلعة، فسوف يزيد استيراد الفحم بواسطة الدول الصناعية، ويؤدي ذلك إلى زيادة السعر العالمي له، وهذا بدوره ربما يقلل من الطلب على هذا المصدر من مصادر الطاقة في الدول المستورد ة للطاقة المعتمدة على الفحم وذلك كنتيجة لإحلال مصادر أخرى للطاقة اقل إضرارا للبيئة.

أما في حالة السلع الغذائية، فهناك انحرافات في الأسعار أيضا. وقد أوضح أندرسون أنه في حالة تحرير التجارة في هذه السلع، فإن أسعار الغذاء العالمي سوف ترتفع بما نسبته 25% تقريبا، وأن هذا سوف يتجسد في مكاسب صافية تقدر بنحو 17 مليار دولار أمريكي سنويا في الدول النامية، وبنحو 47 مليار دولار أمريكي سنوياً في الدول الصناعية المتقدمة، وأن الأثر الرئيسي على البيئة سوف يتحقق من خلال إعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الزراعية من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

لاحظ "أندرسون" أن هذا سوف يكون مفيداً بالنسبة للبيئة بالنظر إلى أن الدول النامية تستخدم في إنتاجها الزراعي كميات أقل بكثير من المبيدات الحشرية والمخصبات الكيميائية مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك فإن الزيادة التي سوف تتحقق في المداخيل في المناطق الريفية في الدول النامية على أثر التحرير التجاري، سوف تؤدي إلى إحلال الوقود النظيف محل الأخشاب، مما يقلل من الضغوط على البيئة (كالتصحر) ويساهم بالتالي في تحسين الظروف البيئية.

اعتمد "لوبيز" على نتائج دراسات حالات عديدة للتأكيد على الآلية التي ترب ط بين الفقر الريفي والتدهور البيئي، ومن هنا فالزيادة الكبيرة التي سوف تحدث في الأسعار العالمية للسلع في نطاق السياسات المتوجهة إلى الخارج سوف تزيد من ربحية الموارد الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وهو ما يؤدي إلى إحداث زيادة كبيرة في القابلية للاتجار في القطاع الريفي، ومن ثم زيادة المداخيل التي يتم تحقيقها في هذا القطاع وتخفيف حدة الفقر فيه، مما ساهم في كسر الحلقة المفرغة التي تربط ما بين الفقر والتدهور البيئي في هذا القطاع. كما أوضح

"لوبيز" أيضا أن الآثار البيئية سوف تتفاوت فيما بين الدول المختلفة، فهو يرى أن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب رأس المال الأجنبي إلى القطاعات الحركية كثيفة رأس المال الأجنبي إلى القطاعات الحركية كثيفة رأس المال، وأن الدول النامية سوف تتنافس فيما بينها بتقديم الحوافز والمزايا التي تزيد من ربحية الاستثمار لديها، وأنه ربما يكون تقليل القيود البيئية واحداً من تلك الحوافز، وهو ما يوضح الدور الهام الذي سوف تلعبه السياسات البيئية في تحديد طبيعة الآثار التي سوف يحدثها تحرير التجارة على البيئة، وهو ما سوف يختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة السياسات البيئية المتبعة في الدول المختلفة. وأخيراً، فقد اعتقد "لوبيز" على الأرجح بالنسبة للدول الفقيرة أنها سوف تحصل على نصيب من الصناعات المتأخرة التي تتضمن احتمالات ضئيلة لتعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل في تلك الدول، وأن هذا ربما يؤدي إلى زيادة توزيع الدخل سوءاً وفقر أكبر، وتحطيمها للموارد البيئية والطبيعية. أما بالنسبة للدول ذات الدخول المتوسطة، على الجانب الآخر، والتي تتميز بمستويات ملائمة من رأس المال البشري والصناعي فيها فيمكنها أن تنجح في جذب الصناعات الحركية كثيفة رأس المال للاستثمار فيها، وأن تستخدم مواردها البيئية لتعزيز نموها الاقتصادي. وخلاصة ما تقدم هو أنه بالرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي ستحدث للبيئة نتيجة الأخذ بأنظمة تحرير التجارة، فإن للتحرير التجاري آثار ايجابية مهمة ومفيدة بالنسبة للبيئة، وإن كان ذلك يتوقف على عوامل عديدة. هذا فضلا عن الآثار الايجابية الأخرى التي يحدثها التحرير التجاري والتي تنجم عن إزالة تشوهات الأسعار التي تصاحب عادة أنماط تقييد حرية التجارة، وما يؤدي إليه ذلك من إحداث تغييرات ايجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع عديدة، وأيضاً يؤدي التحرير التجاري إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخول المحققة وتوليد دخول إضافية يمكن استخدامها في حماية البيئة والمحافظة عليها[1].

كما أن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات الحركية كثيفة رأس المال مما يسهم في تنشيط القطاعات وبالتالي زيادة الصادرات والدخول المحققة، ورفع مستوى المعيشة ومن ثم المحافظة على البيئة والاهتمام بها، ولذلك يتعين التنسيق بين السياسات البيئية والتجارية لمختلف الدول في هذا المجال وأن كان ذلك يعد إضراراً بمصالح الدول النامية[2].

كما أن للتحرير التجاري آثار إيجابية أخرى نذكرها فيما يلي[3]:

- يمكن أن تساهم عمليات التحرير التجاري في حماية البيئة والنظم الإيكولوجية ، فعمليات تحرير التجارة والاستثمار العالمي يمكن أن يساعد في تحويل بعض البلدان النامية إلى بلدان رئيسية في الإنتاج للتكنولوجيات السليمة بيئيا؛

[1] - كمال، ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة – مدخل بيئي، مصدر سابق، ص.ص 184- 185.

[2] - صفوت، عبد السلام: تحرير التجارة العالمية وأثارها المحتملة على البيئة والتنمية، مرجع سابق، ص 44.

[3] - عبد المطلب، عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص.ص 234-235.

- يمكن توظيف التحرير التجاري كوسيلة لتشجيع عمليات الإنتاج السليمة بيئياً. فمثلاً يمكن بناء القدرات فيما بين البلدان ذات التوجهات المتشابهة للتعاون في الآليات والسياسات التي تعزز نشر وتطبيق عمليات الإنتاج السليمة بيئيا.

ومن أجل مضاعفة منافع عمليات التحرير التجاري، ينبغي لحكومات الدول النامية إلى خلق ظروف تمكينية مواتية لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة ، حيث يعتبر إدراج السياسات البيئية بفعالية في أطر الاقتصاد الكلي والاستثمار والتنمية أمر اً مهماً وحاسماً لتحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها إعلان الألفية ، وهذا يتطلب تصميم سياسات بيئية جديدة تستجيب لتحديات محددة ترتبط بالتجارة الخارجية، ويتطلب كذلك تعزيز القدرة على تنفيذ السياسات القائمة حالياً.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتحرير التجاري

رغم ما توفره سياسات التحرير التجاري من آثار ايجابية إلا أنه يمكن أن تكون للتحرير التجاري آثارا سلبية على البيئة في الدول النامية، يمكن عرض أهم الآثار السلبية للتحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة فيما يلي[1]:

أولا: استنزاف الموارد الطبيعية

سوف تؤدي عمليات إلغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية إلى تقليل أسعارها دوليا وبالتالي زيادة معدل قطع الغابات والأشجار للحصول على المنتجات الخشبية. ومع تزايد قوة وتأثير الشركات الكبيرة المختصة في عمليات قطع الأخشاب وصناعات الورق فإن تأثيرها سيمتد إلى العالم النامي والذي توجد فيه أكبر كميات من الغابات الطبيعية في العالم ، والتي سوف تتعرض لمضاعفة التدمير من قبل الشركات الغربية. فتحرير التجارة سيؤدي أيضاً إلى استنزاف الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجددة كالمياه الجوفية والغابات وموارد التعدين والتي تستعمل في إنشاء صناعات جديدة وتوسعة الصناعات القائمة، وإذا ما ترافق ذلك مع توجه تنموي غير مستدام والكثير من التهميش لمجتمعات العالم الثالث فإن تأثيراً سلبياً كبيراً سوف يقع. و يستدل البيئيون بأن مؤشرات النمو الاقتصادي المتبعة دوليا مثل الناتج الوطني الإجمالي أو نصيب الفرد هي مؤشرات مالية بحتة لا تأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأسمال الطبيعي واستنزاف الموارد الطبيعية المرافق لهذا النمو الاقتصادي الرقمي. كما أن الأرباح التي تتحقق عن هذه المشاريع تكون عادة لصالح الشركات العالمية الكبرى والتي تستغل الموارد الطبيعية لدول العالم الثالث تحت حجة تشجيع الاستثمار.

ثانيا: ملاذات التلوث الدولية

من المتوقع ضمن أطر تحرير التجارة انتقال العديد من الصناعات الملوثة بيئياً من الدول الصناعية التي تفرض معايير بيئية صارمة إلى الدول النامية الأقل التزاماً بحماية البيئة وإنشاء هذه المصانع هناك. ومع أن ذلك سيؤدي في المدى القريب إلى تأمين فرص عمل كبيرة في هذه الدول إلا أنها ستنقل التلوث إليها عن طريق الاستثمار الأجنبي

[1]- باتر، محمد علي وردم: العولمة وتدمير البيئة، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.ahiwar.org/debat.بتاريخ: 2011/11/10، 21:05 H.

المباشر في الدول النامية، والذي من الممكن أن يؤدي إلى وجود ملاذات للتلوث في هذه الدول غير خاضعة لمعايير بيئية صارمة خصوصاً إذا رافق هذا الانتقال للصناعات الملوثة وجود تعاون مع بعض الحكومات الفاسدة في دول العالم الثالث للتغاضي عن عمليات التلوث التي ترافق هذه الصناعات. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الشركات الكبيرة تقوم بإغراق الأسواق النامية بمنتجات مبنية على أساليب غير رفيقة بالبيئة ومدمرة للموارد الطبيعية وبهذا تؤثر على الصناعات الصغيرة التي قد تستخدم طرقا رفيقة بالبيئة.

ثالثا: إضعاف المعاهدات البيئية الدولية

الانتقال الحر للمنتجات ذات التأثير البيئي الملوث ، مثل المنتجات المستزفة للأوزون لن يكون بالإمكان إيقافه ا ضمن بنود معاهدة مونتريال ، مثلاً لمنع الاتجار بالمنتجات المستزفة للأوزون ، إذ أن قوانين منظمة التجارة العالمية ستحظى بأولوية قانونية دولية على هذه المعاهدات، بالإضافة إلى ذلك فإن سيادة اتفاقيات منظمة التجارة يهدد بإضعاف قدرة أنظمة الحكم البيئي العالمي على الإدارة البيئية التعاونية للموارد العالمية من خلال اتفاقيات الأمم المتحدة المتعددة.

رابعا: اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية

لوحظ مع تطبيق العولمة الاقتصادية أن اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي كان لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وذلك أن هذه الأخيرة تعاني من انخفاض قدراتها التنافسية في كثير من السلع وعدم مطابقتها للمواصفات العالمية الخاصة بالجودة والاشتراطات البيئية التي بدأت تفرضها الدول المتقدمة، أما فيما يتعلق بمسألة فتح الأسواق التي اتفق عليها في الأوروغواي سنة 1994 لم تتم بالصورة التي كانت منتظرة، بل أخذت الدول المتقدمة تضع العراقيل أمام صادرات الدول النامية، بالإضافة إلى تركيز الدول النامية على تصدير المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة واستيراد المنتجات التامة الصنع بأسعار مرتفعة وهذا ما يعمق اتجاه معدل التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة عل حساب الدول النامية، وبالتالي يؤدي إلي التأثير على التنمية في هذه الدول.

خامسا: تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها

أدت السياسات المفروضة على البلدان النامية وإتباع سياسات الخصخصة التي يفرضها النظام الرأسمالي وبروز ما يُسمى بالشركات المتعددة الجنسيات، والتي تركز على حرية الاستثمار والتجارة، الاستيراد والتصدير وسيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية إلى إضعاف دور الدولة في توجيه الأنشطة الاقتصادية والتي تكون لها آثار سيئة على مسار التنمية، خاصة في البلدان النامية.

كل هذه القضايا الحساسة ترتبط تماما بالعلاقة التنموية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب وتشكل بندا رئيسيا في الخلافات السياسية والاقتصادية التي تسود بين هذه الدول.

المطلب الثالث: السياسات التجارية وحماية البيئة

تراوحت السياسات التجارية بين الحرية والحماية، حيث تتفاوت آراء أنصار كل سياسة حول تأثير التجارة على البيئة سلبا أو إيجابا. فكل فريق يدافع عن سياسته بحجج نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: سياسات التحرير التجاري وحماية البيئة

يرى أنصار الحرية التجارية، أن إتباع الدولة للحرية التجارية له تأثير ايجابي على البيئة ويُهيئ لها أفضل الآليات اللازمة لحمايتها في حين أن الحماية قد تقلل من هذه الفرص، ويستند هؤلاء في وجهة نظرهم إلى أن حرية التجارة قد تتيح للدولة فرصاً أفضل للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ومن ثم تحسين نوعية البيئة، كما أن تحقيق مستويات تنمية أعلى تعزز وفرة الموارد التي يمكن تخصيص بعضها للاستثمار في الأغراض البيئية، وتيسر حرية التجارة إمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة وترفع مستوى الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها حرية التجارة والمنافسة. كما أن السياسات البيئية الملائمة قد تدفع المشروعات إلى الحرص على اقتناء واستعمال التكنولوجيات المنظفة والنظيفة بيئياً، وفي هذا الصدد يشير تقرير البنك الدولي عام 1992 إلى أن المشروعات الأمريكية والأوربية تحت تأثير ضغط حرية التجارة والمنافسة، بالإضافة إلى التنظيمات البيئية المتشددة أدخلت تكنولوجيا جديدة في صناعة الورق تدعى بطريقة التصنيع الحراري الميكانيكي، مما أدى ليس فقط إلى خفض التلوث ولكن أيضا خفض تكاليف التصنيع بمقدار 50%، كما أن تقرير OCED لعام 1992 أشار إلى أن الدول النامية التي لجأت إلى استخدام هذا النوع من التكنولوجيا هي أقلها تقييدا لتجارتها حتى عام 1989[1].

كما وجدت إحدى الدراسات التي تمت في هذا المجال أن كثافة التلوث في الاقتصاديات النامية المنغلقة نسبيا تزايدت بمعدلات أعلى من تلك التي حدثت في الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً.

وفي عام 1992 توصل كل من "wheeler " و" Birdsall " إلى نتائج مماثلة من خلال دراسة لهما قاموا بها على بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث أوضحوا في دراستهم أن الصناعات كثيفة التلوث تميل إلى التحرك دائما نحو الدول الأقل انفتاحاً، كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية. وحسب دراسة هذين الاقتصاديين، فإن معدلات التلوث المرتفعة تتركز معظمه في الاقتصاديات الحمائية، بينما كان التحرير الاقتصادي والتجاري موازياً للصناعات النظيفة. وقد أعتبر كل من wheeler و Birdsall أن الشيلي على سبيل المثال نموذج على الدول المتحررة تجارياً وإحدى الدول التي لديها رقابة محدودة على المنتجات الصناعية. وأن ضعف التشريعات البيئية على هذا النحو كان من الممكن أن يجعل من الشيلي بمثابة مأوى أو ميلاد للصناعات الملوثة بيئياً، ولكن ذلك لم يحدث. ويؤدى هذا إلى أن التحرير التجاري في الشيلي ربما قد ساهم في إحداث عكس أثر التشريعات البيئية على مأوى التلوث. إن التحرير التجاري خاصة في المجال الزراعي قد يدفع بأثمان المنتجات بما يؤدي إلى دعم الإنتاج في الدول النامية الزراعية ويزيد صادراتها إلى الخارج. ولكي تتحقق مزايا التحرير وتدعم التنمية المستدامة، اقتصادياً، واجتماعياً وبيئياً وجب على الدول المتقدمة أن تفتح أسواقها لصادرات الدول النامية وأن تقلل من السياسات الحمائية المقنعة التي تفتعلها متحججة بقضايا حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية، ومن هنا نستنتج أن المنظمة

[1] – أحمد، عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1994، ص.ص 101- 102.

العالمية للتجارة كونها الراعي الأكبر لمبدأ حرية التجارة دولياً تعد من أكبر المقتنعين بخدمة التجارة لقضايا البيئة والتنمية المستدامة[1].

الفرع الثاني: السياسات الحمائية وحماية البيئة

في المقابل توجد بعض الآراء المعارضة التي ترى أن حرية التجارة قد تضر بالبيئة، ويطالبون بإتباع سياسة الحماية التجارية، لأنها تحافظ على البيئة من وجهة نظرهم، ودعم هؤلاء وجهة نظرهم ببعض الحجج التالية[2]:

– إن حرية التجارة تعمل كآلية لنقل آثار السياسات البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ويشير هؤلاء بصفة خاصة إلى النمو السريع في التلوث الصناعي في الدول النامية نتيجة هجرة الصناعات المكثفة لرأس المال، ومنه فإن الحرية التجارية تعد مدمرة للبيئة؛

– إن تحرير التجارة والأدوات التي تشجع على ذلك، مثل تخفيض سعر الصرف عمداً أو تحريره يؤدي إلى تدهور البيئة، إذ أن ذلك سيغري الدول النامية على اقتلاع الغابات من أجل تحقيق مكاسب، أو لزراعة الأرض بالمحاصيل الأكثر طلب في الخارج، أو لإنشاء مراعي لتربية الحيوانات من اجل تصدير المنتجات الحيوانية المختلفة، ويستشهد هؤلاء بأثر تحرير التجارة على صادرات خشب الكاسافا cassava، إلى السوق الأوربية وما أدى إليه من تأثيرات خطيرة على خصوبة التربة في تايلاند، وكذلك ما ترتب عليه من إزالة وتدهور الغابات في غانا، وحسب إحصائيات الفاو FAO تبين انه ولدواعي التوسع في الصادرات الزراعية للدول النامية تم اقتلاع حوالي 11,3 مليون هكتار سنويا من الغابات في الأماكن الاستوائية في أوائل الثمانينات، وفي المقابل كان يتم زراعة 1,1 مليون هكتار فقط وكانت القارة الإفريقية من أكثر المناطق تضررا حيث تم اقتلاع 29 ضعف ما كان يتم زراعته؛

– حرية التجارة وتدهور شروطها لصالح الدول المتقدمة وفي ظل التخلف الذي تعيشه الدول النامية يؤدي إلى اعتماد الدول النامية ذات الاقتصاديا ت الأولية إلى الاعتماد على مواردها الأولية من أجل الحصول على النقد الأجنبي لتمويل وارداتها، وهذا كله يؤثر على البيئة في هذه البلدان؛

– يرى البيئيون أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة المنافسة، وزيادة استخدام المبيدات الحشرية وكثافة استخدام الأسمدة والتوسع في استخدام الأراضي لأغراض الزراعة التصديرية، وهو ما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة التصحر.

ومنه فالتحرير التجاري المبني على مراعاة القواعد الحمائية يساعد على المحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، وفي المقابل فإن حرية انسياب التجارة العالمية دون مراعاة الجانب البيئي سيكون سبباً رئيسياً في الإضرار بالبيئة، ذلك لأن ما يترتب عن تحرير التجارة المنافسة القوية نتيجة الرغبة في تسويق متزايد لأكبر كمية ممكنة من السلع

[1] – عبود، زرقين؛ شوقي، جباري: تحرير التجارة الدولية وآثارها المحتملة على البيئة الجزائرية، الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة، 11/10 ماي 2010، ص5.

[2] – أحمد، عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص.ص 104- 105.

والخدمات بين الشركات، وهذا ما يؤدي إلى إهمال القضايا البيئية نتيجة الرغبة المتزايدة في تقليل التكاليف وتحقيق مستويات عالية من الأرباح. إضافةً إلى المشاكل التي تواجهها الدول النامية تجاه التشريعات البيئية لا سيما وأنها تصدر في اختصاصات محدودة وفي قطاعات متخصصة جداً. حيث أن المعايير البيئية تشكل حاجزا أمام إمكانياتها في التصنيع والتصدير خاصة، وأن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام والصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والتي لا تعطى اهتماماً كبيراً بالبعد البيئي.

ومنه فالعلاقة بين تحرير التجارة والبيئة هي علاقة تشابكية وتكاملية، يؤثر كل منهما على الآخر فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول، خاصة النامية منها[1].

الفرع الثالث: أثر المتغيرات البيئية على التجارة الخارجية

أجريت العديد من الدراسات بغرض اختبار العلاقة بين الميزة التنافسية للصناعات الأمريكية والمعايير البيئية التي تعمل من خلالها هذه الصناعات، وقد خلصت إلى نتيجة مفادها أن المعايير البيئية الصارمة تؤثر على تكاليف المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية، واتفقت جميعها على ضعف تأثير تكاليف القيود البيئية المفروضة على الصناعات الأمريكية على الأداء التجاري للولايات المتحدة، مقارنة بباقي عناصر التكاليف، باستثناء القطاعات التي تتحمل تكاليف رقابة بيئية عالية، إلا أن الخلافات الموجودة دارت حول إمكانية وجود علاقة بين الميزة التنافسية والتكاليف البيئية أم لا، حيث أن بعض الدراسات أقرَّت بوجود علاقة والآخر نفت وجودها. وسيتم عرض بعض الدراسات على النحو التالي:

أولا: أثر المعايير البيئية على نمط التجارة الدولية:

أجريت العديد من الدراسات حول مدى تأثير المعايير البيئية على نمط التجارة الدولية ومنها نجد[2]:

1- دراسة يوجلو Uegelow: كانت عبارة عن دراسة مسحية في مجال التركيز على العلاقة بين اللوائح البيئية والنمو الاقتصادي عام 1982، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أثر التكاليف البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية كان ضعيفا على الميزة التنافسية لصناعتها في الأسواق الخارجية، وقد عزز هذا الاتجاه الاقتصادي "دين" "Dean" الذي توصل لنفس النتيجة عام 1991.

[1] - بين حماية البيئة وتحرير التجارة الدولية ، نقلا عن الموقع الالكتروني بتاريخ 11/ 2011/11، H 20:05 : http://www.hodaidah.com

[2] - سامي، عفيفي حاتم: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص.ص 318-320

2- دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE: أقرت فيها أن متوسط التكلفة بلغ 2,4% من جملة المداخيل السنوية لهذه الصناعات خلال ثمانينات القرن الماضي، وتوقعت هذه الدراسة ارتفاعها لتقترب من 4,3% خلال عقد التسعينات.

3- دراسة ديفيد روبيسون David Robison: أشارت هذه الدراسة التي أجريت عام 1988، إلى أن زيادة التكاليف البيئية بمقدار 1%، في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي الى تخفيض رصيد الميزان إلى 6,5 مليار دولار سنة 1982.

4- دراسة باترك لو Patrick Low: والتي قام خلالها بإجراء دراسة حول فرض ضريبة التلوث بالمكسيك عام 1991، وخلصت هذه الدراسة إلى أن فرض هذه الضريبة بقيمة تعادل تلك التكاليف البيئية المفروضة على الصناعات المثلية في الولايات المتحدة الأمريكية، فان هذا سيؤدي إلى تخفيض صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسب تتراوح ما بين 1,2% - 2,6% ، أي ما يعادل 375 مليون دولار سنوياً.

ثانيا: أثر المعايير البيئية على الاستثمار وتوطين الصناعة:

ومن أهم الدراسات في هذا المجال، نجد مايلي[1]:

1- دراسة ليونارد Leonard: التي أعدها عام 1988، وقام خلالها بتحليل استراتيجيات التنمية في أربع دول، ووجد من بينهم فقط ايرلندا باعتبارها الدولة التي لديها استراتيجيات واضحة لجذب الصناعات الملوثة، نظراً لفقرها النسبي والموقع الجغرافي المنعزل، كما خلص إلى أنه إذا كانت السياسات البيئية الأمريكية تدفع هذه الصناعات إلى الانتقال عبر البحار، ومنه فان هناك أربع آثار تترتب عليها:

- تزيد استثماراتها الملوثة في الخارج مقارنة بالقطاعات الأخرى، وفي المقابل يتقلص استثمارها في الداخل بنفس المقدار؛
- إن الدول النامية تستقبل استثمارات أجنبية أكثر في هذه القطاعات؛
- ستنمو واردات الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الصناعات بسرعة اكبر من الدول الأخرى؛
- إن هذه الوردات، تحتل فيها الدول النامية نصيب الأسد.

2- دراسة لو. يتس Low and Yeats: حيث قاما بإجراء دراسة في عام 1992، من خلال اختيار مجموعة من الدول النامية كمقياس لمجموعة الدول التي تتمتع بسياسات بيئية مرنة، بهدف اختبار العلاقة بين التجارة في السلع والصناعات كثيفة التلوث، كالحديد والصلب، والتعدين وتصنيع المعادن، والصناعات البترولية التحويلية، وصناعة الورق. وأثبتت الدراسة أن الدول النامية كمجموعة تكتسب النصيب الأكبر من الصادرات العالمية الإجمالية في السلع كثيفة التلوث.

[1] - سامي، عفيفي حاتم: قضايا معاصرة في التجارة الدولية، مرجع سابق، ص.ص 320-322.

ثم قام "لو" " Low" في العام 1992 منفرداً بإجراء دراسة عن العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك على أن المعايير البيئية الأمريكية المتشددة أدت إلى إعادة توطين الصناعات كثيفة التلوث من الولايات المتحدة إلى المكسيك. وخلصت الدراسة إلى أن 12% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة تعتبر ناتج صناعات تتميز بارتفاع نسبة الإنفاق على مكافحة التلوث في الولايات المتحدة.

3- دراسة كروسمان وكروجر Crossman Krueger: توصلا سنة 1991، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من المكسيك منتجات تستخدم نسبة منخفضة من العمل الماهر ورأس المال، حيث أن ورادات الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر دالة عكسية في المنتجات كثيفة رأس المال والعمل الماهرة، ووجدا كذلك أن زيادة معدل التعريفة الفعال في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى تقلص حجم صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة، وبالتالي فان اختلاف المعايير قد ارتبطت بإعادة توطين الصناعات الأمريكية إلى المكسيك.

4- دراسة البنك الدولي: قدم البنك الدولي دراستان عام 1992، وقامت الدراستان بإعداد مؤشر لقياس الكثافة السمية، وذلك من خلال 37 صناعة في 25 دولة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة (1960- 1988)، وتوصلت الدراستان إلى أن تحرير التجارة في ظل اختلاف المعايير البيئية يؤدي إلى هروب الصناعات من الدول الأكثر تشدداً، كما خلصت الدراسة إلى أن الدول الأكثر حماية في أمريكا اللاتينية هي دول ذات صناعات كثيفة التلوث.

من خلال الدراسات المختلفة السابق ذكرها نستنتج حقائق عديدة[1]:

- هناك علاقة متينة بين التجارة الخارجية والمعايير البيئية، إذ تعتبر هذه الأخيرة موانع وقيود كيفية أمام انسياب المبادلات الدولية؛
- تمثل المعايير البيئية إضعافا للقدرات التنافسية للدولة في الأسواق الدولية لما لهذه المعايير من آثار سلبية على الميزة التنافسية للقطاعات المكلفة بيئيا؛
- تشكل المعايير البيئية المتشددة قوة طرد للاستثمارات المحلية تجاه الخارج؛
- تشكل المعايير البيئية قوة جذب للاستثمارات الخارجية تجاه الخارجي.

من ثم تدابير حماية البيئة لها آثار على موازين العلاقات التجارية الدولية من خلال التأثير على القوى التنافسية للفاعلين في المبادلات الدولية بالتأثير في الأسعار من خلال التكاليف الإضافية، هذا من جهة، وتؤثر على موجات انتقال الاستثمار عن طريق هجرة المشاريع من الاقتصاديات المتشددة بيئياً إلى الاقتصاديات المتشددة بيئياً إلى الاقتصاديات المتساهلة، مما يحدث تغيير في نمط التجارة الخارجية بتغيير اتجاهاتها.

المطلب الرابع: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة

يتجسد التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقيات البيئية الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه، ويبلغ عدد الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف السارية المفعول في الوقت

[1] - كمال، ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة – مدخل بيئي، مصدر سابق، ص 192.

الحاضر نحو 200 اتفاقية، تتضمن نحو 20 اتفاقية منها إحكاماً تجارياً. هذا بالإضافة إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة أوروغواي، التي تتناول موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام، وكان "مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" الذي عقد في ريو دي جانيرو، والمعروف كذلك باسم "مؤتمر الأرض" في البرازيل عام 1992 أهم المؤتمرات التي عنيت بموضوعات البيئة، ومن بين المستندات التي صدرت عن هذا المؤتمر وثيقة "قواعد الغابات" التي تضع مبادئ لكيفية الاستفادة من الغابات في العالم دون الإضرار بالبيئة، لكن الوثيقة الأهم كانت"أجندة القرن21" للقضاء على المشاكل التنموية والبيئية الكبرى، كما تم الاتفاق في المؤتمر على توقيع اتفاقيتين هما: اتفاقية المناخ، والتي تعنى بمواجهة التغيرات المناخية، واتفاقية التنوع البيولوجي، والتي تعنى بالمحافظة على تنوع النبات والحيوان. وسنعرض فيما يلي أجندة القرن 21، وبعض الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع التجارة والبيئة:

– **أجندة القرن 21**: وهو برنامج لمكافحة المشاكل البيئية والتنموية الكبرى التي تواجه العالم، ويعتمد برنامج العمل على توطيد السياسات الوطنية وتفعيل وتقوية الاقتصاديات البيئية الدولية من اجل تسريع التنمية، وتربط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة والمحافظة على البيئة، إذ تنص على أن يقوم المجتمع الدولي بتأكيد وتعزيز السياسات البيئية والتجارية، كما تهدف الأجندة إلى توفير وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول خاصة الدول النامية منها بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية، وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها للأسواق العالمية، من خلال تخفيض العوائق الحمائية أمام صادراتها إلى الدول المتقدمة[1].

– **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:** عقد هذا المؤتمر بجوهانسبرغ سنة 2002، و أكد على المبادئ التي نادى بها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، واتفقت الدول المشاركة على حماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور لا بد منها للوصول إلى التنمية المستدامة استنادا إلى تلك المبادئ، ويعتبر المبدءان التاسع والحادي عشر أهمها بالنسبة للدول النامية، حيث يؤكدان على المسؤولية المشتركة لكل دولة فيما يتعلق بالبيئة، وفي الوقت ذاته على تفاوت هذه المسؤوليات، وعلى أن تعكس المعايير البيئية الأحوال البيئية والتنموية في الدول المطبقة لها . وقد اعتمد المشاركون خطة عمل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وعالجت هذه الخطة نقاطًا عديدة خاصة بالتجارة والبيئة، أهمها ما يلي[2]:

– دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة في جانبي العرض والطلب، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار والقابلية للتنبؤ، وكفالة حصول المستهلكين على خدمات في مجال الطاقة ذات تكلفة منخفضة ومقبولة اجتماعيًا وسليمة بيئيًا؛

– تشجيع الحكومات على تحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية بطرق تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة، والتغلب على عوائق السوق وتحسين قدرة الوصول إلى الأسواق، على أن يؤخذ في الاعتبار التام ترك أمر تقرير هذه

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص 4.

[2] – المرجع نفسه، ص.ص 5- 6.

السياسات لكل بلد، في ضوء خصائصه وقدراته ومستوى تنميته خاصة على النحو الوارد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

– حث البلدان على وضع وتنفيذ إجراءات ضمن إطار العمل الذي وضعته الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

– حث البلدان على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة؛

– اتخاذ تدابير خاصة بالتصدي للاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون؛

– تعزيز وضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف لتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات فيما يتصل بالتجارة، يستفاد فيها من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق وتبحث في سياقها الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية؛

– تأكيد المؤتمر على أهمية بناء القدرات الوطنية في العلم والتكنولوجيا ومساعدة الدول النامية على الحصول عليهما، خاصة وأن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة ما زالت كبيرة خاصة في مجال إعادة التدوير والتكنولوجيا النظيفة؛

– أكد ممثلو شعوب العالم ضرورة تعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة، كما أكدوا ضرورة ألا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لممارسة تمييز تعسفي أو لا مبرر له أو تقييدا مقنعا على التجارة الدولية، وضرورة الابتعاد عن الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق البلد المستورد، وضرورة استناد التدابير البيئية التي تعالج المشاكل البيئية عبر الحدود أو على نطاق العالم قدر المستطاع إلى توافق دولي في الآراء.

-اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض 1973: أبرمت هذه الاتفاقية عام 1973، ودخلت حيز التنفيذ عام 1975 وهي أقدم المعاهدات البيئية الدولية، وتنظم عملية الاتجار بالكائنات الحية ومنع الاتجار بالكائنات المهددة بالانقراض، وتلزم الاتفاقية الأطراف الموقعة عليها بمنع التجارة الدولية بمجموعة من الكائنات الحية المهددة بالانقراض أو أجزاء من هذه الكائنات، ويتم سنويا نشر لائحة دولية محددة بهذه الكائنات، كما تنص الاتفاقية على تحديد حصص أو نسب محددة للاتجار بكائنات أخرى تعتبر في طريقها إلى أن تصبح مهددة بالانقراض نتيجة تناقص إعدادها.

– بروتوكول مونتريال حول المواد المستنزفة لطبقة الأزون 1987: يحدد هذا البروتوكول مجموعة من المواد الكيماوية بصفتها مواد مستنزفة لطبقة الأزون وتمنع أي اتجار بهذه المواد بين الدول الموقعة وغير الموقعة على البروتوكول، كما ينظم البروتوكول تجارة وتداول منتجات يدخل ضمن تصنيعها مواد مستنزفة لطبقة الأزون.

– معاهدة بازل حول التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود 1992: لا يسمح للأطراف الموقعة على هذه المعاهدة بنقل نفايات كيماوية خطرة إلى بلد آخر موقع على الاتفاقية إلا إذا كان لا يمنع استيراد هذه المادة أو أبدى موافقة خطية رسمية بدخول هذه النفايات إلى أراضيه واستيرادها، كما يمنع نقل النفايات الخطرة إلى البلاد غير الموقعة على الاتفاقية[1].

– اتفاقية التنوع البيولوجي 1993: تعتبر هذه الوثيقة الرئيسية لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي، وهي تهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تحيق بالتنوع البيولوجي، والى التوزيع العادل والمتساوي للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

– بروتوكول كيوتو 1997: على أساسه يقوم كل طرف في الاتفاقية بأداء التزاماته بتحديد وخفض انبعاث الغازات الدفيئة بغية تعزيز التنمية المستدامة، كما تسعى الأطراف إلى تنفيذ سياسات وتدابير للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والتي تنعكس على التجارة الدولية، وكذلك للحد من التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تلحق ضرراً بالأطراف الأخرى، وعليه تتعهد الأطراف المشاركو ن بتقديم بيانات تحدد مستوى أرصدة الكربون، كذلك شجع على إجراء البحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة في الطاقة وتكنولوجيات استخدام ثاني أكسيد الكربون وتشجيعها وتطويرها بيئياً، كما أدى إلى اتخاذ تدابير للحد من أو تخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة غير الخاضعة لبروتوكول مونتريال في قطاع النقل من وقود الطائرات ووقود النقل البحري[2].

– معاهدة روتردام حول الأخطار المبكر لبعض المواد الكيماوية الخطرة والمبيدات في التجارة الدولية 1998: تقوم البلاد الموقعة على المعاهدة بتحديد المواد الكيماوية والمبيدات الخطرة التي لا تستطيع التعامل معها أو إدارتها وبالتالي تمنع استيرادها، وعندما يتم الاتجار بمواد متفق عليها فان كل التعليمات الخاصة بنقل المعلومات والملصقات يجب أن يتم تطبيقها بعناية، وعندما تقرر دولة ما أن لا تستورد مادة أو مبيد خطر فان عليها أيضا أن تمنع استخدامه أو إنتاجه في أراضيها[3].

– بروتوكول كارتاخينا للسلامة الحيوية 2000: يسمح للأطراف الموقعة بتقييد استيراد بعض المنتجات المعدلة وراثيا من خلال مبررات واضحة، وبينما على بعض الدول التي ترغب في إطلاق هذه المنتجات إلى الطبيعة أن تنشر المعلومات المسبقة الكاملة حول الموضوع، كما أن استخدام بعض هذه المنتجات في الطعام يجب أن يتم ضمن نظام وضع ملصقات واضحة على هذه المنتجات[4].

المبحث الثالث: التجارة والبيئة في إطار المنظمة العالمية للتجارة

---

[1] – باتر، محمد علي وردم: العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.ص 299– 300.

[2] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص.ص 7– 8.

[3]- United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development Environment and Trade, A Handbook, 2 Edition, Canada, 2005, p.p 17-18.

[4] – باتر، محمد علي وردم: العالم ليس للبيع –مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 300.

السياسات التجارية والبيئية أصبحت متداخلة على نحو نظامي ومتعارضة بطريقة متزايدة، ويعكس هذا الوضع حقيقة أن قواعد ومؤسسات التجارة الدولية لا تزال لها جذور راسخة منذ عصر ما قبل الاهتمام بالبيئة، كما يعد هذا الوضع نتيجة لعدم وجود نظام دولي لحماية القيم البيئية والتوفيق بين الأهداف المتعارضة لتحرير التجارة وحماية البيئة في آن واحد .وكذلك للتنسيق بين السياسات التجارية والبيئية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لموضوع التجارة والبيئة في الجات و منظمة التجارة العالمية

تم وضع اتفاقية الجات بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاقتصادية عن طريق التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية، إلا أن ربط التجارة بالبيئة لم يأخذ مكاناً في تلك الاتفاقية في حقيقة الحال، ومن ناحية أخرى فان هناك بعض البنود التي تشير إلى حماية البيئة والصحة والتي يعتقد البعض أنها يمكن اتخاذها كأساس ومبرر لربط التجارة بالبيئة[1].

ولقد جاءت الإشارة الوحيدة وغير المباشرة المتعلقة بالبيئة في الجات 1947 في المادة العشرين من الاستثناءات العامة للاتفاق، والتي تسمح بوضع قيود تجارية لحماية الإنسان والحيوان والحياة النباتية والصحة ولحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ بشرط عدم التمييز في استخدامها ، وألا تكون وسيلة حمائية، هذا مع العلم أن اتفاقية الجات لم تذكر مصطلح البيئة بشكل صريح في المادة 20 وهي مادة الاستثناءات[2]. حيث مر معالجة موضوع التجارة والبيئة في إطار الجات بالتطور التاريخي التالي[3]:

–في أوائل السبعينات تم إثارة موضوع البيئة مرة أخرى داخل الجات، حيث طلب سكرتير عام اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في استكهولوم 1972 من سكرتارية الجات تقديم خبرتها ومشاركتها في أعمال المؤتمر المذكور، وقد عرض الأمر على مجلس الجات الذي وافق على تشكيل مجموعة عمل لبحث موضوع التجارة والبيئة، إلا أن هذه المجموعة لم تمارس نشاط حقيقي منذ تشكيلها.

–خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد ببروكسل في ديسمبر 1990، تقدمت مجموعة دول الأفتا الأوروبية بمشروع قرار يعرض على الوزراء خلال اجتماعهم لإنهاء أعمال جولة أورو غواي للمفاوضات التجارية يقضي بإعادة نشاط مجموعة العمل الخاصة بالبيئة، حيث أوضحت في بيانها حينئذ أن تطورات الاهتمام الدولي بموضوع البيئة تقتضى عملاً فعالاً في إطار اتفاقية الجات، إلا أن ظروف فشل اجتماع بروكسل وعدم إمكان التوصل إلى اتفاق في الموضوعات الأصلية التي دعي إليها، لم يعرض مشروع القرار المشار إليه، ولم يتخذ قرار بشأنه.

– خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة بالجات في الأول من جانفي 1991، أعادت دول الأفتا طرح الموضوع، حيث تأجل اتخاذ قرار فيه حتى اجتـــماع مجلس الجات في ماي 1991 والذي قرر أن تبدأ مناقشات مفتوحة

---

[1] – جلال، عبد الفتاح الملاح: التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية، مرجع سابق، ص 24.

[2] – هشام، الصادق: البعد البيئي في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، نقلا عن الموقع الالكتروني:http://www.ennow.net . بتاريخ: 2011/07/14، H 20:00.

[3] – محسن، أحمد هلال: موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية: الموضوعات ذات العلاقة بن التجارة والبيئة– تطور تاريخي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 14 ديسمبر 2006، ص.ص 3-4.

داخل مجلس الجات لمساعدته في اتخاذ قرار حول كيفية معالجة موضوع علاقة البيئة والتجارة الدولية في إطار الجات.

– عقدت عدة اجتماعات غير رسمية لبحث كيفية تشكيل مجموعة العمل وحدود اختصاصها في بحث الموضوع وبرنامج عملها، وقد تناولت المناقشات أيضاً مساهمة الجات في أعمال مؤتمر قمة البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو حيث كانت اتجاهات المناقشات على النحو التالي:

- فقد تحمست دول الأفتا بدفع الموضوع للمناقشة واتخاذ قرارات أعدتها من قبل بإحياء أعمال مجموعة عمل التجارة والبيئة لتكون جاهزة كتوصيات الأطراف المتعاقدة بالجات لتعرض على مؤتمر القمة بريو دي جانيرو؛
- بينما اتسم موقف المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان باتخاذ موقف مؤيد لتشكيل مجموعة العمل، وإحياء المجموعة التي شكلت في عام 1971 دون الضغط على الربط بين إنهاء أعمالها وتقديم مقترحاتها قبل اجتماع القمة المشار إليه في يونيو 1992؛
- بينما علقت الدول النامية موافقتها على تكوين مجموعة العمل بنقطتين أساسيتين وهما : أولاً تحديد اختصاص مجموعة العمل عند تكوينها مع عدم تحميل الجات كاتفاقية متعددة الأطراف في مجال التجارة الدولية مسؤولية أعمال منظمات دولية أخرى، وثانياً عدم الضغط على المجموعة بإنهاء أعمالها في وقت محدود نظرا لتشعب وتعدد الموضوعات التي تناولها؛
- وفى أكتوبر 1991 اتخذ مجلس الجات في قراراً يتضمن تشكيل مجموعة العمل لبحث موضوع التجارة والبيئة مفتوح عضويتها لكافة الأطراف المتعاقدة بالجات، ووضع أساس عمل مجموعة التجارة والبيئة في الإطار التي بدأ فيه التفكير عند إنشاء المجموعة لأول مرة عام 1971 مع الاسترشاد بما تم التوصل إليه في المناقشات المبدئية التي أجراها مجلس الجات، وتقرر أن تكون مساهمة الجات في أعمال مؤتمر ريو دي جانيرو من خلال: تقديم سكرتارية الجات على مسؤوليتها الدراسات والتقارير التي أعدتها عن الموضوع وما تضمنه التقرير السنوي للجات لعام 1991 الذي يتناول موضوع التجارة والبيئة بشكل تفصيلي، على أن لا تلزم تلك الأوراق أي من الأطراف المتعاقدة بحكم مسبق على هذا الموضوع.

– مثل التقرير السابق العمود الفقري لقرار التجارة والبيئة الذي تم تبنيه في الاجتماع الوزاري الختامي لجولة أوراغواى في مراكش ابريل 1994 والذي أدى بدوره إلى إنشاء لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية ، ومن ثم فإن قرار إنشاء لجنة التجارة والبيئة شكل الدليل القاطع على بداية دخول البعد البيئي ضمن اهتمامات منظمة التجارة العالمية.

ويجب الأخذ في الاعتبار أن عدم وجود اتفاقية منفصلة تتناول الجوانب البيئية للتجارة لا يعني أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تتضمن نصوصاً وأحكاماً خاصة بالبيئة، فهناك العديد من النصوص ذات الصلة بموضوعات البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأورغواي، وذلك على النحو التالي[1]:

–تتحدد مقدمة اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية [2] الأهداف التنموية وتنص على وجوب حماية البيئة؛

–تتضمن المادة 20 من اتفاقية الجات 1994 الاستثناءات العامة للاتفاق، وتنص على جواز اتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الإنسان والحيوان والنبات والصحة، كذلك الإجراءات المتعلقة بالاحتفاظ بالموارد الطبيعية القابلة للنفاد؛

–تتناول اتفاقية القيود الفنية للتجارة المعنية بالمعايير الصناعية والإنتاجية، الاشتراطات الفنية للمنتجات، وتقضي بأنه يجوز للدول الأعضاء تحديد معايير بيئية أو عمالية أو أية معايير أخرى للمنتجات الواردة إليها شريطة توافر شروط محددة؛

–تسمح اتفاقية الصحة والصحة النباتية بتطبيق التدابير الضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات. وليست الاتفاقية معنية فقط بالحماية وإنما أيضا بتحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات، وهي تحدد القواعد المتعلقة باتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية، شريطة توفر شروط محددة. حيث يعفى اتفاق الزراعة البرامج البيئية من الالتزام بتخفيض الدعم؛

–تسمح اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للدول الأعضاء برفض منح براءة اختراع إذا كان محل البراءة حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو إذا كانت تلحق ضرراً شديداً بالبيئة؛

–تتضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أيضاً نصوصاً تتعلق بالبيئة، إذ تنص المادة 14 على إعفاء الإجراءات الضرورية المتعلقة بحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية من القواعد العامة للاتفاقية في حالة توفر شروط محددة.

المطلب الثاني: تحرير التجارة والبعد البيئي في إطار مؤتمرات منظمة التجارة العالمية

عند التطرق للعلاقة بين تحرير التجارة والبيئة فإن الأعضاء في منظمة التجارة يرون أنه يمكن أن يكمل كل منهما الأخر، فالحماية البيئية تحفظ قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي وتحرير التجارة يقود إلى النمو الاقتصادي المطلوب لتوفير الحماية الكافية للبيئة. ولتحقيق هذا التوافق بين تحرير التجارة والمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة يبقى دور منظمة التجارة الدولية الاستمرار في تحرير التجارة مع التأكد من أن

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص.ص 9-10.

[2] – تنص على " إذ تدرك أن علاقتها في مجال التجارة والمساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة واستمراراً كبيراً في نمو حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال وزيادة الإنتاج المتواصلة والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية، وذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية، في آن واحد" جولة الأورغواي – الوثيقة الختامية مراكش 15 افريل 1994".

السياسات البيئية تمثل عائقا في طريقها، كما يجب أن لا تقف قوانين تحرير التجارة عائقا دون حماية البيئة وقد تناولت منظمة التجارة العالمية موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام من خلال عدة مؤتمرات أهمها[1]:

– **مؤتمر سنغافورة 1996**: عقد مؤتمر سنغافورة في ديسمبر 1996 بسنغافورة ويعد أول مؤتمر وزاري بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، وكان الهدف الأساسي منه هو مراجعة مدى تنفيذ الدول لالتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، وفيما يخص العلاقة بين التجارة والبيئة فقد تضمن هذا المؤتمر مبادرة الدول المتقدمة لطرح هذا الموضوع بحيث كانت تهدف إلى التوصل لاتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم العلاقة بين التجارة والبيئة من منظور أن هذه العلاقة هي علاقة وطيدة يجب تسليط الضوء عليها وذلك من خلال استمرار لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالترابط بين تحرير التجارة وحماية البيئة والتنمية المستدامة.

– **مؤتمر جنيف 1998**: عقد هذا المؤتمر سنة 1998 بجنيف ولقد أقرت لجنة التجارة والبيئة خلال هذا المؤتمر برنامج العمل التالي:

– العلاقة بين السياسات البيئية التي لها علاقة بالتجارة والمعايير البيئية والتي لها أثار تجارية ملموسة مع نصوص الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف؛

– العلاقة بين نصوص الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وكل من الضرائب والرسوم التي تفرض لأسباب بيئية ومتطلبات حماية البيئة والتي لها علاقة بالمنتجات بما في ذلك المعايير الفنية، التغليف، البطاقات البيئية؛

– ما تتضمنه اتفاقات التجارة الدولية من نصوص الشفافية والتي يمكن تطبيقها على المعايير البيئية، والمعايير البيئية التي لها تأثيرات تجارية؛

– تأثير المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق، خاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نموا، والإيجابيات التجارية لازالت القيود البيئية.

– **مؤتمر الدوحة 2001**: انعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الفترة الممتدة من 9 إلى 13 نوفمبر 2001 بالدوحة، وتناول ضمن موضوعاته العلاقة بين التجارة و البيئة. وأصدر المؤتمر توجيهاته للجنة التجارة والبيئة بأن تعطي اهتماماً خاصاً بتأثير الإجراءات البيئية على مدخل السوق خاصة فيما يتعلق بالدول النامية والمواقف التي يشكل فيها إلغاء أو تقليل القيود التجارية والتشويهات فائدة على التجارة والبيئة والتنمية، وكذلك الاهتمام بالنصوص المرتبطة باتفاقية الترتيب ومتطلبات التصنيف للأغراض البيئية، والعمل بشأن هذه المسائل يجب أن يتضمن تحديدا واضحا لقواعد منظمة التجارة العالمية المرتبطة باتفاقية الترتيب ومتطلبات التصنيف للأغراض البيئية، والعمل بشأن هذه المسائل يجب أن يتضمن تحديداً واضحاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، وسترفع اللجنة تقريرها إلى المؤتمر الوزاري الخامس مع الاعتراف بأهمية المساعدة الفنية وبناء القدرة في مجال

[1] - محسن، أحمد هلال: موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية: الموضوعات ذات العلاقة بن التجارة والبيئة– تطور تاريخي، مرجع سابق، ص.ص 6-7.

التجارة والبيئة[1]. وتمخض عن هذا المؤتمر الاتفاق حول إدراج موضوعات البيئة والتجارة في إطار الفقرة 31 تفرعاتها كما يلي[2]:

– اتفق الوزراء خلال هدا المؤتمر على مفاوضات بشأن تبادل المعلومات، ومعايير صفة المراقب؛

– تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات البيئية، والإعانات الخاصة بصيد الأسماك، ومتابعة عمل لجنة التجارة والبيئة فيما يتعلق بآثار التدابير البيئية على النفاذ للأسواق، والملكية الفكرية، والعلامات التجارية؛

– هذا وقد تقدمت خمس عشرة دولة من بينها 7 دول نامية، بمقترحات في هدا الإطار. وتركزت المقترحات والمناقشات التي دارت بشأن دراسة العلاقة بين ما هو قائم من قواعد منظمة التجارة العالمية والموجبات التجارية المحددة الواردة في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، حول إجراءات المفاوضات، وتعريف الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وتعريف ومبادئ الموجبات التجارية المحددة، وتأثيرها على الأطراف وغير الأطراف في تلك الاتفاقات وبشأن إجراءات تبادل المعلومات بين سكرتاريات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف واللجان ذات الصلة في منظمة التجارة العالمية. ومعايير منح صفة المراقب، دارت المناقشات حول تعزيز التعاون بين السكرتاريات، ومنح صفة المراقب؛

– أما فيما يتعلق بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات البيئية، أو إلغائها عند الاقتضاء، فقد دارت المناقشات حول تعريف السلع البيئية، وتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية[3].

اتضح من خلال المفاوضات تباين وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية حول بعض النقاط، كما تبين اتفاقها على أهمية تحرير التجارة من اجل التنمية المستدامة، وأهمية العمل التي تقوم به كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية من أجل المساهمة في التنمية المستدامة للدول الأعضاء. أما النقاط الخلافية فكانت نتيجة مخاوف الدول النامية من لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية لإعاقة صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وهي ترى أن العلامات البيئية قد تشكل أحياناً معوقات فنية تفقدها ميزاتها التنافسية.

المطلب الثالث: لجنة التجارة والبيئة (CTE)

شهد يوم 15 أفريل عام 1995 اتخاذ الخطوة الرئيسية في مجال ربط التجارة باعتبارات البيئة، ففي ذلك اليوم قرر وزراء التجارة المجتمعون في مراكش للتوقيع على الوثيقة الختامية، إنشاء لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية. تمخض عن اجتماع مراكش بالمغرب 1994 والذي عقد في ختام جولة أور غ واي

[1] – أسماء، كردوسي: آثار السياسات البيئية على تنافسية الصادرات، الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، 11/10 ماي 2010، ص4.

[2] – إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري،تقلا عن الموقع الالكيروني: http://www.wtoarab.org . بتاريخ 2011/11/12، 12:05 H.

[3] – وسام، جميل: العلاقة بين النشاط التجاري والنظام البيئي، نقلا عن الموقع الالكتروني:
www. Greenline.com.kw/article detailes/aspx ?tp= 329. بتاريخ: 2011/11/10، H21:00.

لاتفاقيات التجارة الحرة متعددة الأطراف قرار تأسيس لجنة للتجارة والبيئة تعمل في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك لتقديم اقتراحات بشأن التنمية المستدامة ومناقشة العلاقة بين التجارة والبيئة ، وإذا استعرضنا هيكل هذه اللجنة فنجده عبارة عن منتدى للمناقشة في سبيل الوصول إلى توافق في الآراء للوصول إلى الحلول وليس فرض قرارات[1].

الفرع الأول: مهام لجنة التجارة والبيئة

تضمنت الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروجواي (مراكش 1994) قراراً وزارياً لإنشاء لجنة التجارة والبيئة على أن يكون دورها على النحو التالي[2]:

- تحديد العلاقة بين الأحكام الواردة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لأغراض بيئية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- العلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالإجراءات البيئية ذات الآثار التجارية، والأحكام الواردة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- العلاقة بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف وكل من: الرسوم والضرائب المفروضة لأغراض بيئية ، والمتطلبات المتخذة لأسباب بيئية والمتعلقة بالمنتجات بما في ذلك المعايير والنظم الفنية للتعبئة والتغليف وإعادة الاستخدام؛
- الأحكام التي يتضمنها النظام التجاري المتعدد الأطراف بشأن مسالة الشفافية بالنسبة للإجراءات التجارية المتخذة لتحقيق أهداف بيئية والإجراءات والمتطلبات البيئية ذات الأثر التجاري الفعال؛
- العلاقة بين آليات تسوية المنازعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتلك المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛
- أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للدول النامية والفوائد البيئية الناتجة عن إزالة القيود والتشوهات التجارية؛
- الصادرات للسلع المحظورة الاستهلاك محليـــا ؛
- العلاقة بين اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والبيئة؛
- العلاقة بين اتفاقية الخدمات والبيئة؛
- الترتيبات الملائمة للعلاقة مع المنظمات غير الحكومية المذكورة.

---

[1]- نظرة تحليلية للعلاقة ما بين الدول النامية و منظمة التجارة العالمية، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96313 . بتاريخ: 11/ 11/ 2011، 15:00 H.

[2] – هشام، بشير: لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/enviro_2.html. بتاريخ :13/ 10/ 2011، H14:00.

في إطار هذه الشروط تتكفل اللجنة بدراسة أي قضية تثار فيما يخص التفاعل بين سياسات التجارة الدولية والسياسات البيئية الدولية، إذ تدرس[1]:

– العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف والإجراءات التجارية المتخذة لإغراض بيئية وتلك المتخذة وفقا للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف؛

– العلاقة بين السياسات البيئية المتعلقة بالتجارة والإجراءات البيئية التي لها آثار تجارية هامة وبين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

– العلاقة بين أحكام النظام التجاري متعدد الأطراف والرسوم والضرائب المفروضة لإغراض بيئية، والإجراءا ت المتخذة وذات العلاقة بالمنتجات كالمعايير والنظم الفنية والتعبئة والتغليف والعلامات وإعادة التدوير؛

– العلاقة بين آليات فض النزاعات في النظام التجاري للأسواق، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية، والمنافع البيئية من إزالة القيود التجارية؛

– قضية صادرات السلع المحرمة عالمياً.

فضلاً عن ذلك تم تكليف اللجنة بدراسة كل من الفقرات المتعلقة بها في القرار الصادر من المجلس الوزاري للمنظمة بشأن اتفاقية التجارة في الخدمات واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وفقاً لشروط المرجعية. كما كلف القرار أيضاً اللجنة بالنظر في الإجراءات المناسبة للعلاقة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبيئة ومنظمة التجارة العالمية.

الفرع الثاني: برنامج عمل اللجنة

لقد هذه اللجنة عدة اجتماعات منذ نشأتها، وذلك بهدف تقسيم برنامج عملها إلى مجموعتين رئيستين تتكفل كل مجموعة بدراسة بنود معينة، حيث[2]:

– **المجموعة الأولى:** تدرس البنود ذات العلاقة بموضوع النفاذ إلى السوق، والتي تتمثل في: البنود رقم 02-03-04-06.

– **المجموعة الثانية:** تدرس البنود ذات العلاقة بالترابط بين جداول الأعمال البيئية والتجارية متعددة الأطراف والمتمثلة في البنود رقم 01-05-07-08، وتم استبعاد البندين 09 و10 من الدراسة.

أصرت الدول النامية على طرح بعض الموضوعات للتفاوض تمثلت فيما يلي:

– عدم تأثير المتطلبات والاشتراطات البيئية على إمكانية نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية؛

– عدم قيام بعض الدول الأعضاء بالتفسير الواسع لمبادئ التجارة، حيث يجب أن تعرض المواضيع للتشاور بين كافة الدول الأعضاء؛

[1] – كمال، ديب: دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة – مدخل بيئي، مصدر سابق، ص 247.

[2] – المصدر نفسه، ص 248.

– عدم قيام بعض الدول الأعضاء بالحصول على استثناءات انفرادية لاتخاذ إجراءات تجارية لمعالجة المشكلات البيئية، مما قد يؤدي إلى الإخلال بقواعد النظام التجاري متعدد الأطراف؛

– تقديم المساعدات الفنية ونقل التكنولوجيا الحديثة والصديقة للبيئة مما يساهم في التغلب على المشاكل البيئة.

على الرغم من أهمية هذه اللجنة والمهام الموكلة إليها إلا أنه وجب عليها أن تراعي الحالات الخاصة للدول النامية أثناء معالجتها للمواضيع التجارية ذات العلاقة بالبيئة.

المطلب الرابع: المشاكل والنزاعات البيئية المؤثرة في التجارة العالمية

الفرع الأول: المشاكل البيئية المؤثرة في التجارة العالمية

لا تتعارض مبادئ منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمساواة بين الدول والشفافية في الأداء بأي شكل من الأشكال مع الإجراءات التجارية المتعلقة بحماية البيئة. وتعتبر منظمة التجارة العالمية أن التعامل مع المشاكل البيئية وإيجاد الحلول لها يجب أن يدخل ضمن إطار قوانين البيئة المعتمدة عالمياً، إلا أن العديد من مشاكل البيئة في الدول النامية يرتبط بطرق الإنتاج، والتحول إلى طرق إنتاج صديقة للبيئة عملية معقدة وتتطلب موارد مالية إضافية تعجز الحكومات عن توفيرها، فهي توجه أولوياتها إلى مكافحة الفقر عن طريق زيادة الإنتاج بغض النظر عن المخاطر التي قد تحيق بالبيئة نتيجة ذلك، وان عددًا من المنتجات التي تعتمد عليها صادرات الدول النامية يلحق ضررًا بالبيئة[1].

سعت منظمة التجارة العالمية إلى تبيان أن التجارة ليست السبب الرئيسي في تدهور البيئة، بل إن قوانين السوق وأساليب تعامل الحكومات مع المشكلات البيئية، هي السبب الرئيسي،إلا أن المنظمة لا تنفي المساهمة المعتبرة لتحرير التجارة في تزايد المشاكل البيئية وذلك من خلال عدة مجالات[2]:

– في مجال الزراعة، أظهرت تقارير منظمة التجارة العالمية أن الاستخدام المكثف للمواد الكيماوية في الزراعة يؤثر على الحياة البشرية ويضر بالمزروعات، كما تنعكس آثاره السلبية على المياه الجوفية أيضًا؛

– في مجال مكافحة إزالة الغابات، يمثل انخفاض رقعة الغابات والمراعي واختفاء الأراضي الرطبة من جراء التوسع الزراعي لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مشكلة إضافية على طريق النمو، مما أدى إلى ظهور مشكلة التنوع البيولوجي؛

– تعتبر منظمة التجارة العالمية الاحترار العالمي، المتأتي من تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لا سيما في الصناعات التي تستعمل الطاقة بشكلٍ واسع مثل صناعة السيارات وغيرها، شأنًا دوليًا يستدعي تضافر الجهود من أجل إيجاد حلول مناسبة، وفي هذا الصدد تقترح منظمة التجارة العالمية فرض ضرائب على التلوث، وهذا ما فعلته الدنمارك مما أدى إلى زيادة كلفة الإنتاج في صناعاتها؛

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة مرجع سابق، ص 10.

[2]- محسن، أحمد هلال: موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية: الموضوعات ذات العلاقة بن التجارة والبيئة– تطور تاريخي، مرجع سابق، ص 11.

– فيما يتعلق بظاهرة الأمطار الحمضية نتيجة استعمال مصادر وقود غير نظيفة، وزيادة استهلاك الوقود التي تتعدى مخاطرها حدود الدول التي تستعمل هذا النوع من الوقود لتصل إلى الدول المجاورة لها، وتعتبر منظمة التجارة العالمية أن الاختيار السليم للتقنيات والنظم من أهم العوامل التي تساعد في حل هذه المشكلة، كما أن الحلول تساعد على إجبار المعامل على التحول إلى استعمال الوقود النظيف خاصة الغاز الطبيعي.

في كافة الحالات لا تعتبر منظمة التجارة العالمية أن التجارة هي السبب الرئيسي في التدهور البيئي، بل هو إخفاق السوق والسياسات البيئية في حل هذه المشاكل. ولا يمكن الجزم بشكل تام التنبؤ بمستقبل حماية البيئة داخل منظمة التجارة العالمية حيث أثارت المحاولات العديدة للدول المتقدمة لفرض معايير بيئية وربطها بالتجارة العالمية داخل منظمة التجارة العالمية العديد من التساؤلات حول الأهداف الحقيقة للدول المتقدمة، وعن المصالح الحقيقة في عصر أصبح فيه استخدام الحواجز التجارية العادية أمراً مرفوضاً حيث أصبحت الميزة التنافسية ه ي المعيار الأوحد المقبول لتحديد حرية حركة التجارة العالمية، وهو ما كشف عنه سعي الدول الأكثر تقدماً وذات الميزة التنافسية تكنولوجياً إلى جعل هذه الميزة ه ي العنصر المتحكم في التدفقات التجارية بين دول العالم المختلفة، بل وسعيها في المقابل إلى حرمان الدول النامية من ميزاتها التنافسية والتي تتمثل في العمالة الرخيصة وخاصة من الأطفال والنساء وهذا كان ليس محل دراستنا والميزة الأخرى هي استخدامها أحيانا في صناعتها المحدودة لأدوات ومواد وطرق ملوثة للبيئة، ومن ثم فقد اختارت الدول المتقدمة التركيز على مثل هذه القضايا البيئية، وذلك دون الآخذ في الاعتبار القدرات الاقتصادية المحدودة للدول النامية، ولذا فان معظم الدول النامية لا تستطع أن تلتزم بجميع الشروط، ومن ثم فان الدول النامية تعتبر الشروط المعيارية الجديدة للبيئة بمثابة نوعا جديدا من الحماية التجارية تستطيع من خلالها الدول المتقدمة أن تتذرع به لتقييد حرية الدول النامية، ومن ثم فان مستقبل البيئة داخل منظمة التجارة العالمية يرتبط بشكل كبير في مدى قدرتها على التوفيق بين المصالح البيئية المتعارضة للدول النامية والدول المتقدمة وهو أمر صعب المنال في الوقت الحالي وخاصة في ظل عالم أصبح تحكمه قواعد ومنطق القوة وتخلى عن القواعد والاعتبارات القيمية والأخلاقية دون أي رجعة.

وترى لجنة التجارة والبيئة إن الإطار الأمثل لمعالجة المشكلات البيئية هو التعاون في ظل الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، كما تؤكد اللجنة على عدم السماح بوجود الإجراءات الأحادية بدعوى الحفاظ على البيئة والتي تتنافى مع قواعد حرية التجارة بمنظمة التجارة العالمية ، ولم ترحب اللجنة باقتراحات بعض الدول لتوسيع نطاق استخدام الإجراءات البيئية لتطبيق الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف في التبادل التجاري مع الدول الغير أعضاء بتلك الاتفاقات، وأما في حالة نشوب أي نزاع يتعلق بالمسائل البيئية وعلاقتها بالتجارة أقرت لجنة التجارة والبيئة على أحقية كل الدول الأعضاء الالتجاء إلى جهاز فض المنازعات الخاص بالمنظمة إلا في حالة اتفاق أطراف النزاع من الدول في تسويته خارج النطاق هذه الآلية. ومن جانبه فان الدول المتقدمة ترى ضرورة إعطاء الأولوية لفض النزاعات البيئية في إطار الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف، بينما تفضل الدول

النامية اللجوء إلى تسوية النزاعات في إطار منظمة التجارة العالمية والتمسك في حقها إلى اللجوء إلى جهاز فض المنازعات[1].

الفرع الثاني: النزاعات المتعلقة بالبيئة في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية

قد تنشأ منازعات فيما يتعلق بمدى التوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، عندما تتطلب إحدى الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف من البلدان الموقعة عليها اتخاذ تدابير تجارية ضد البلدان غير الموقعة لعدم امتثالها لما تنص عليه الاتفاقية البيئية متعددة الأطراف. فإذا كانت بعض البلدان الأعضاء في منظمة التجارة، ولكن ليست جميعها، من بين الموقعين على الاتفاقية البيئية متعددة الأطراف، و لم يكن للتدابير التجارية المنصوص عليها في الاتفاقية البيئية متعددة الأطراف ما يبررها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تكون هذه التدابير التجارية انتهاكاً لمبدأ عدم التمييز الذي تنص عليه اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتكون بذلك موجبة لإقامة دعوى عليها في إطار عملية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. و لم تنشأ حتى الآن أي اعتراضات قانونية داخل منظمة التجارة العالمية بشأن الأحكام التجارية السارية طبقاً لاتفاقيات بيئية متعددة الأطراف. ولكن تظل احتمالات الاحتكاكات المتعلقة بالنصوص التجارية لبعض الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف قائمة.

هناك مجموعة من الاهتمامات المتصلة بدور منظمة التجارة العالمية في إملاء الشروط التي يجوز التفاوض حولها في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وطبقاً لهذا الرأي، تعد بعض المشكلات البيئية مشكلات في غاية الأهمية، كما أن هناك مخاطر كبيرة من التقاعس عن اتخاذ الإجراءات، أو اتخاذ إجراءات من جانب واحد، بما يستدعى أن تكف منظمة التجارة العالمية عن تقييد حرية المفاوضين في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، في الوصول إلى حلول متعددة الأطراف لمشاكل البيئة ، بما في ذلك استخدام التدابير التجارية التي لا تتوافق مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. وهناك آراء أخرى مؤداها أن منظمة التجارة العالمية توفر بالفعل مجالاً لحماية البيئة، أنه لا ينبغي أن يسمح للأطراف في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بالإخلال بالتوازن القائم بين الحقوق والالتزامات في منظمة التجارة العالمية[2].

اختلف أسلوب تسوية المنازعات بين الجات ومنظمة التجارة العالمية حيث ساد أسلوب التفاوض المبني على علاقات القوة في ظل الجات، بينما ساد أسلوب الاحتكام إلى قواعد عامة محددة ومعروفة سلفاً في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية فيما عرف بآلية فض المنازعات. وبلغ عدد النزاعات البيئية التي نشبت حتى الآن تسعة نزاعات، جاءت ستة منها قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وسنتناول في هذا السياق أهم هذه النزاعات:

- **حظر استيراد اسماك التونة – الولايات المتحدة الأمريكية:** تقدمت كندا بشكوى ضد قرار الولايات المتحدة حظر دخول اسماك التونة المصدرة من كندا إلى الأسواق الأمريكية، وكانت الولايات المتحدة فرضت هذا الحظر

[1] – هشام، الصادق: البعد البيئي في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق.

[2] – التجارة والبيئة، نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://saudiawto.com/WorldTrade/World-articles/files/agriculture/part1_6.html. بتاريخ: 2011/11/11، 11:45 H.

ردا على قيام كندا بالاستيلاء على عدد من سفن الصيد الأمريكية لأنها لم تحصل على ترخيص بصيد اسماك تونة الباكورة من مياه تعتبرها كندا خاضعة لسيادتها. لكن الولايات المتحدة لا تعترف بهذه السيادة، وعلى هذا فرضت الحظر كإجراء عقابي بموجب قانون صيانة وإدارة الصيد الأمريكي. وقد صودق على قرار الخبراء في 22 نوفمبر 1982 باعتبار الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية مخالفاً للمادة 11-1 من اتفاقية الجات وليس مبررا طبقا للمواد 11-2، أو 20.

– **حظر استيراد اسماك السردين والسلمون– كندا:** تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد قيام كندا باتخاذ إجراءات، طبقا لقانون الصيد الكندي لسنة 1976، تمنع تصدير بعض أنواع الأسماك غير المصنعة مثل السلمون والسردين، وادعت الولايات المتحدة الأمريكية إن تلك الإجراءات تتعارض مع المادة 11 من الجات. وبالمقابل أكدت كندا أنها جزء من نظام إدارة موارد الصيد التي يهدف إلى حماية المخزون السمكي، ولذا فإنها متوافق ة مع أحكام المادة 20 من الجات. وقد صودق على قرار الخبراء في 22 مارس 1988، بان الإجراءات الكندية المشار إليها مخالفة للمادة 11-1 وليست مبررة طبقاً للمواد 11-2.

– **قيود على الاستيراد والضرائب الداخلية على السجائر:** تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد قيام تايلاند بمنع استيراد السجائر وبعض المكونات الأخرى للدخان، بموجب قانون للعام 1966، مع التصريح ببيع منتجات السجائر المحلية، بالإضافة إلى إخضاع السجائر إلى عدة ضرائب. وأَدَّعَت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلك القيود مخالفة للمادة 11-1 من الجات، كما لا يجوز تبريرها طبقا للمواد 11-2 أو 22، وأَدَّعَت أن الضرائب المفروضة لا تتوافق مع المادة 3-2. بالمقابل أكدت تايلاند جواز فرض تلك القيود استنادا إلى المادة 20، لأن التدابير المتبعة ستصبح سارية في حالة أصبح استيرا د السجائر من الولايات المتحدة ممنوعاً، كما تسبب المواد الكيماوية في السجائر الأمريكية ضرراً لصحة الإنسان اكبر مما تسببه السجائر المحلية. وقد صودق على قرار الخبراء في 7 نوفمبر 1990 الذي ينص على أن القيود التايلندية تتعارض مع المادة 11-1 من الجات ولا يجوز تبريرها بالاستناد إلى المادة 11-2، وأَنَّ قيود الاستيراد غير ضرورية طبقا للمادة 20، وأَنَّ الضرائب الداخلية جائزة بموجب المادة 3-2[1].

– **قضية التونة والدرافيل بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية:** رفعت المكسيك قضية ضد الولايات المتحدة في 3 سبتمبر 1991 تتهمها فيها بأن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بناء على قانون حماية الحيوانات البحرية والذي تحرم بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية استيراد التونة ومنتجاتها التي يتم اصطيادها بشبكات صيد حريرية أو بطريقة تؤثر على حياة الدرافيل خاصة من مياه المحيط الهادي الاستوائية متعارض مع مبادئ الجات، ومن جانبها فقد احتجت الولايات المتحدة بقانونها الصادر في عام 1988 بشأن حماية الحياة البحرية والذي يحرم استيراد التونة من دول الشرق الاستوائي للمحيط الهادي التي لا تتوافق طرق صيدها مع معايير حماية الدرافيل التي تطبقها الولايات المتحدة على صياديها المحليين. وساندت محكمة تسوية

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص.ص14-15.

النزاع – التي تشكلت في إطار الجات – المكسيك على أساس أن قواعد الجات هنا تمنع وضع قيود على الاستيراد وفقا لطرق الإنتاج كما لم تأخذ المحكمة بما أثارته الولايات المتحدة من معرفة الموردين السابقة بقواعد حماية الدرافيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ أن قرار المحكمة لم يتم تبنيه من مجلس الجات وبالتالي لا يلزم أطرافه حيث تم تسوية المسألة بعد ذلك بين المكسيك والولايات المتحدة.

- **نزاع الجمبري والسلاحف البحرية** : نتيجة لضغط المنظمات البيئية والغير الحكومية أدمج القانون الأمريكي الخاص بالمحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض حُكماً يمنع استيراد الجمبري الذي تم اصطياده بواسطة أنواع معينة من الشبكات والتي لا تحافظ على سلاحف البحر، ومن ثم فقد تضررت بعض البلدان المصدرة للجمبري من هذا القرار الأمريكي وكان على رأس تلك البلدان الهند وماليزيا وباكستان وتايلاند معتبرة أن القانون الأمريكي يناقض أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وهو ما أيدته الأجهزة المعنية لمنظمة التجارة العالمية حيث عارضت الإجراءات المتخذة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وخلص جهاز الاستئناف التابع لآلية فض المنازعات إلى أن الإجراء الأمريكي كان "تمييزيا بشكل لا يمكن تبريره" كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بإجراء مفاوضات لتوصل إلى حلول توافقية لحماية السلاحف البحرية والمحافظة عليها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقها لقرار منع الاستيراد أعطت دول الكاريبي فترة سماح أطول من تلك الممنوحة إلى الدول الأسيوية.

- **النزاع حول البقر الهرموني**: قام النزاع حول البقر الهرموني بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعدما قرر الاتحاد الأوروبي منع استيراد اللحوم المحتوية على هرمونات النمو القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض صحية، حيث كان الاتحاد الأوروبي يرى أنه يجب القيام بالتحاليل على المدى الطويل لمعاينة أخطار استهلاك اللحوم المحتوية على الهرمونات على صحة الإنسان، وعندما عرضت هذه القضية أمام منظمة التجارة العالمية فقد رفضت الأجهزة المعنية بتسوية النزاعات الإجراءات الأوروبية، حيث أن هذه الإجراءات من طرف الاتحاد الأوروبي مخالفة لقواعد المنظمة، حيث لم يثبت حتى الآن أي أخطار لتلك اللحوم.

- **الحظر الاسترالي ضد بعض صادرات السلمون الكندية** : يتلخص ذلك النزاع في تقديم كندا شكوى إلى منظمة التجارة العالمية بسبب وجود حظر استرالي لبعض أنواع صادرات السلمون الكندي بسبب بعض قواعد الحجر التي يعود تاريخها إلى عام 1975، ووفقاً لحكم محكمة جهاز الاستئناف التابع لمنظمة التجارة العالمية فإن استراليا بهذا الحظر تكون قد خرقت اتفاقية تدابير الصحة النباتية والحيوانية، وخاصة بعد أن فشلت في تبرير الحظر الذي فرضته على أساس علمي، ومن ثم فقد رفضت منظمة التجارة العالمية الإجراءات الاسترالية من جانب واحد[1].

- **ضرائب السيارات – الولايات المتحدة**: تقدم الاتحاد الأوربي بشكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية بشان ثلاثة أنواع من الضرائب الخاصة بالسيارات، يرى أنها تتعارض مع المادة 3 من الجات ولا يجوز الاستناد إلى المادة

[1] – هشام، الصادق: البعد البيئي في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق.

20. وصدر قرار الخبراء في 11 أكتوبر 1994 بان اثنين من هذه الأنواع يتوافقان مع المادة 3-2 من الجات، في حين يتعارض الثالث مع المادة 3-4. و لم يصادق على القرار.

المعايير المطبقة في شأن الجارولين – الولايات المتحدة: هذه القضايا من أوائل القضايا التي عرضت على منظمة التجارة العالمية وهي لا تتعرض لحق الدول في وضع اشتراطات بيئية، بل بنيت على أساس التمييز بين المنتج الوطني والأجنبي. فقد تقدمت فنزويلا، ثم تبعتها البرازيل بشكوى ضد الولايات المتحدة لتطبيقها إجراءات تمييزية ضد صادراتها من الجارولين تتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية ولا يجوز تبريرها بموجب الاستثناءات الواردة في قواعد منظمة التجارة العالمية في إطار الصحة والبيئة (المادة 20 من الجات). وقد صدر قرار الخبراء لصالح المدعين مؤكدا أن الإجراءات تتعارض مع المادة 3، كما لا يجوز تبريرها بالاستناد إلى الاستثناءات الواردة في المادة 20 من الجات، واستأنفت الولايات المتحدة القرار، وصادق جهاز تسوية المنازعات في المنظمة التجارة العالمية على قرار لجنة الاستئناف في 20 ماي 1996 الذي وافق على رأي الخبراء[1].

المبحث الرابع: أثر السياسات والاشتراطات البيئية على التجارة الخارجية

بدأت بعض الحكومات تضع اشتراطات ومعايير فنية ملزمة على المنتجات لاعتبارات الأمان والصحة والبيئة، بل وتشجع أيضاً وضع معايير غير ملزمة للمنتجات بهدف تسهيل الانتفاع أو الاستفادة منها، ومع هذا فإن تلك الضوابط والمعايير يمكن أحياناً استخدامها كعوائق أمام الواردات وبالتالي تدمر التجارة الدولية. وتدور القيود الفنية حول الخصائص والمواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في المنتج من حيث النوعية، والمكونات المادية، والنقاء والنظافة والصحة والأمان..الخ، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المعايير والاشتراطات البيئية

تمثل المعايير البيئية أداة تستعملها الحكومات عادة في إدارة الإنتاج والاستهلاك المحليين . وقد تكون المعايير طوعية أو تكون إلزامية للتمييز بين المنتجات وتحديد أساليب الإنتاج المستحسنة، وتركز المعايير على الشروط المتصلة بمنتج أو بعملية التصنيع أو الإنتاج، وعلى الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط، بما في ذلك مثلاً المصطلحات والرموز وشروط وضع العلامات والتغليف. وتتضمن هذه الإجراءات عموماً إجراءات للتأكد على الامتثال لمعايير محددة.

ومنه يمكن تعريف المعايير البيئية باعتبارها تدابير لها آثار على إدارة البيئة الطبيعية، غير أنها قد تتضمن أيضا تدابير تتعلق ببيئة من صنع الإنسان، والصحة والسلامة البيئيين، بما في ذلك الآثار المرتبطة بحماية صحة وسلامة البشر والحيوان والنبات[2]. وفيما يلي نذكر بعض المعايير والاشتراطات التي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

الفرع الأول: معايير واشتراطات المنتج

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص16.

[2] – اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 3.

المعايير التي تمثل أدوات للسياسات البيئية التنظيمية طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن تحدد وتتصف بما يلي[1]:

- الخصائص الكيميائية والمادية للسلعة، خاصة تلك التي تشير إلى محتويات من المركبات الملوثة والضارة؛
- قواعد التلوين، التعبئة والتغليف، وكذلك عرض السلعة بطريقة تكفل حماية المستهلك وسهولة التعرف على المنتج؛
- الحد الأقصى المسموح به من إصدارات التلوث أو مخلفات السلعة خلال استعمالها؛
- تحديد النسب القصوى المسموح بها من السميات أو الكيمياويات في السلع، بحيث لا يجوز إنتاجها، تداولها واستيرادها إذا تجاوزت هذه النسب؛
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج أو السلعة بعد استخدامها كإعادة التدوير أو الاستخدام لها مرة أخرى.

تستهدف هذه المعايير حماية البيئة من الأضرار التي قد تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما نظراً لما قد يصدر عنه أو يحويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان والنبات وصحة الإنسان والحيوان فإنها قد تنشئ آثار ذات مغزى على التجارة الدولية من صادرات وواردات خاصة إذ تباينت بين الدول المختلفة، كما قد يتم توظيفها لهذا الغرض.

قد اعتمد الاتحاد الأوروبي مثلا في عام 2002 أنظمة تتعلق بكمية الكادميوم القصوى التي يمكن أن تحتويها الأسمدة المصنوعة من الفوسفات، وقد أصبح هذا النظام نافذاً في كافة بلدان الاتحاد الأوربي في 31 ديسمبر 2004، وتبين أن الكادميوم يتسبب بالسرطان وأن مكوناته الموجودة في الأسمدة لها آثار على البيئة وصحة الإنسان، نظراً إلى احتمال تسرب الكادميوم إلى المياه الجوفية أو المنتجات الزراعية. ويمكن أن تنجم عن هذا المعيار صعوبات يواجهها المصدرون في الدول النامية حيث تكاد أسمدة الفوسفات كلها احتوائها على بعض آثار الكادميوم حيث يتطلب ذلك إمكانيات اكبر واستعمال تكنولوجيات أنظف بهدف الحفاظ على إمكانية النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوربي[2].

الفرع الثاني: معايير أساليب التصنيع والإنتاج

تتعلق المعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج بطرق الإنتاج أو التصنيع أو المعالج ة أو الإتلاف ومدى ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لمتطلبات السلامة البيئية، وفي هذا السياق كثيراً ما تحدد المعايير المبادئ التوجيهية أو القواعد المرتبطة بتصنيع سلعة معينة، بما في ذلك المدخلات والنواتج المتعلقة بعملية الإنتاج، ويمكن أن تشمل هذه التوجيهات معايير النفايات السائلة أو المقادير القصوى لانبعاث بعض المكونات أو الجزئيات في الهواء، أو شروط معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها.

---

[1] – أحمد، عبد الخالق،؛ أحمد، بديع بليح: الجات تحرير التجارة العالمية و دول العالم النامي، الكتاب الأول، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003/2002، ص.ص 168-169.

[2] – اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية, مرجع سابق، ص 11.

لا يمكن التأكد من الامتثال للمعايير المرتبطة بأساليب التصنيع والإنتاج أو اختباره في المنتج النهائي، ولذلك لا تستطيع البلدان بموجب قواعد التجارة الدولية التي يحددها الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة اعتماد الأنظمة الفنية التي تميز بين السلع المتشابهة المستوردة وتلك المنتجة محلياً استناداً إلى أساليب التصنيع والإنتاج، باستثناء الحالات التي قد تتعلق فيها بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وهذا ما يحول دون فرض الأنظمة البيئية المعمول بها في بلد ما، على سلع منتجة في بلد آخر, وكحل بديل نشطت المنظمات غير الحكومية والرابطات والشركات الخاصة، في مجال تحديد المعايير والنظم البيئية الطوعية بهدف التصديق على الأداء البيئي كوسيلة لاستهداف المستهلكين الذين يفضلون المنتجات المصنعة بطريقة أقل ضررا بالبيئة، ويمكن أن تحدث أساليب التصنيع والإنتاج البيئية الإلزامية منها والطوعية، آثاراً هامة على القدرة التنافسية والتجارة الخارجية.

من الأمثلة على ذلك مبادرة الشراكة العالمية للزراعة السليمة المستدامة التي أطلقتها في عام 1997 المتاجر الكبرى وسائر مراكز بيع الأغذية بالتجزئة في أوربا، ويشترط الأعضاء في الشراكة على موردي الأغذية الطازجة التقيد بمجموعة من الممارسات الزراعية الجيدة، تتضمن أحكام بشأن سلامة الأغذية وصحة العامل وسلامته، والحماية البيئية ورفاه الحيوانات، وبما أن الاتحاد الأوربي لا يستطيع تنظيم شؤون معايير وإجراءات الإنتاج، توفر هذه المبادرة الخاصة وسيلة يضمن من خلالها تجار التجزئة المنتجات الصادرة فقط عن المنتجين الذين يبرهنون امتثالهم لهذه المعايير الطوعية الأشد صرامة التي يؤيدها تجار التجزئة وقاعدة عملائهم، غير أن الجانب الطوعي الذي يتسم به المعيار قابل للنقاش لأن عدم التقيد بالممارسات الزراعية الجيدة يمنع في الواقع المنتجين الزراعيين من دخول العديد من سلاسل المتاجر الكبرى في أوربا [1]. والجدول الموالي يوضح الإطار العام لتنفيذ المعايير البيئة، من معايير المنتج وأساليب التصنيع، وكيفية تقييم الامتثال للمعايير، وحل النزاعات المترتبة عن عملية الامتثال لهذه المعايير .

[1] – اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية, مرجع سابق، ص11.

الجدول رقم (04): إطار مفاهيمي لتصنيف المعايير البيئية

	معايير المنتج	أساليب التصنيع والإنتاج	تقييم الامتثال للمعايير	حل النزاعات
التدابير التنظيمية (قوانين، مراسيم، تعاميم)	– القوانين البيئية المتعلقة بالصحة والسلامة	– الامتثال للقوانين البيئية المحلية	– اعتماد المختبرات – اختبار المنتج وإصدار الترخيص	– تسوية النزاعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة – المفاوضات الثنائية
التدابير الطوعية	– معايير القطاع ومواصفته	– وضع العلامات الايكولوجية. – البيع بالثمن المتفق عليه بين المنتج والبائع – الأسواق المتخصصة	– منح التراخيص المتعلق بوضع العلامات الايكولوجية – اختبار المستورد	– قانون التعاقد الخاص – نظم تحديد المسؤولية

المصدر: أنهار، حجازي: الإطار العام لقضايا التجارة والبيئة في المنطقة العربي، مائدة مستديرة حول القضايا المتعلقة بإنشاء وتفعيل اللجان الوطنية للتجارة والبيئة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 12-14 جانفي 2010، ص 4.

المطلب الثاني: المتطلبات الحديثة لمعايير المنتجات

يلاحظ أن هذه المعايير في تطور دائم يعكس ازدياد الإدراك بأهمية البيئة والحفاظ عليها وكذلك حماية المستهلك، كما قد يعكس الرغبة في تحقيق أغراض تجارية من وراء تطبيقها، وكذلك قد تتناول هذه المعايير المنتج من المهد إلى اللحد وكيفية التصرف في مخلفاته وإعادة استخدامها.

الفرع الأول: متطلبات التعبئة والتغليف

لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع وتتعلق بمواد التعبئة، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد ...الخ، حيث تتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائماً للأمور السابقة حتى يتسنى السماح بدخول السلع إلى الأسواق، وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد ينكر على السلع دخولها. ومن أهم الأمثلة على ذلك القانون الألماني الفيدرالي الذي أصبح ساري المفعول في جويلية 1999، إذ يطالب هذا القانون المنتجين والموزعين بضرورة استعادة استخدام وتدوير العبوات والأوعية المحتوية على السلع، ويهدف هذا القانون إلى مكافحة التلوث الذي تسببه مخلفات التعبئة والتغليف عن المصدر، كما أصدرت فرنسا في جانفي 1993 تشريعاً مماثلاً.

الواقع أن الاشتراطات التي تضمها مثل هذه القوانين وإن كانت تطبق من حيث المبدأ على السلع المحلية والمستوردة إلا أنها قد تمثل عقبة أمام التجارة الدولية، خاصة بالنسبة للدول النامية التي قد لا تستطيع التماشي معها من ناحية، وكذلك إذا التزمت باستخدام مواد معينة في الأغلفة والعبوات من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة قد تؤدي مثل هذه المتطلبات إلى خلق مشاكل إدارية وإجرائية عديدة ومعقدة بالنسبة للمصنعين الأجانب، كما قد تزيد التكلفة بالنسبة لهم ، وهذا يؤدي في النهاية إلى إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات والشركات الأجنبية.

لقد أثار تطبيق القواعد السابقة بعض النزاعات التي عرض بعضها على المحكمة الأوروبية مثل القانون الدنمركي الذي اشترط أن تباع المشروبات غير الكحولية في عبوات يعاد استخدامها مرة أخرى وعدم السماح بدخولها إلى السوق الدنمركي إن لم تكن مطابقة[1].

الفرع الثاني: العلامات البيئية

1- مفهوم العلامة البيئية

إن الحفاظ على البيئة من التلوث والمحافظة على الصحة العامة هو من أهم المجالات التي تلاقي اهتماماً واسعاً في العديد من دول العالم المتقدم، فقد تبع ذلك ظهور نظام للعلامات البيئية أو البطاقة الإيكولوجية **Schemes Eco-Labelling** وذلك للارتقاء بحدود التميز في الجودة البيئية للمنتجات.

يمكن تعريف العلامة البيئية على أنها منظومة متكاملة تهدف لإبراز تميز بعض المنتجات التي تبرهن على أعلى مستويات الجودة من ناحية المحافظة على البيئة وتبز القيام بمجهودات ملحوظة في مجال استعمالات التكنولوجيا ت النظيفة.

أيضاً يمكن تعريفها على أنها عبارة عن علامات معينة على أغلفة المنتجات وتتضمن البيانات البيئية، وتعد بمثابة جواز مرور هذه السلعة عند تصديرها إلى دول معينة تتطلب معايير بيئية محددة كشروط مسبقة لاستيراد سلع محددة. وهي تمنح من طرف الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي ع ن غيره من المنتجات المماثلة. كما انه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار[2].

يشترط لمنح العلامة البيئية لأي منتج معايير محددة للحفاظ على البيئة والجودة في الإنتاج، بحيث يكون الأساس في التقييم هو تقدير دورة حياة المنتج بما فيها من تحليل لمراحل استخراج الخامات من المورد الطبيعي والإنتاج والتوزيع والاستخدام، أو الاستهلاك ثم التخلص من النفاية، وبحيث تتوافر في البطاقة البيئية البيانية للمنتج بعض المبادئ الأساسية كما يلي[3]:

- أن تكون واضحة وغير مضللة وتظهر جميع بيانات المنتج وفئته وتعريفه؛
- أن تكون مركزة على نظرية دورة حياة المنتج؛
- أن تستند إلى الطرق العلمية في تقييم اثر المنتج على البيئة؛
- أن تستند لمنهج علمي معروف في الاختيار؛
- أن تكون محتوية على نظام معلومات للمستهلك وتتسم بالشفافية.

---

[1] – أحمد، عبد الخالق؛، أحمد، بديع بليح: الجات تحرير التجارة العالمية و دول العالم النامي، مرجع سابق، ص 178.

[2] – منية، براهم يوسفي: العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئية – التجربة التونسية خطوات نحو الاستدامة، اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007، ص 5.

[3] – أحمد، عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص79.

تجدر الإشارة إلى أن العلامات البيئية هي اختيارية في الأصل ولكن في ظل أوضاع السوق العالمي وتغير فئات المستهلكين واتجاهاتهم فقد أصبحت محددًا جديدًا على الموقف التنافسي لصادرات الصناعات الغذائية التي تعتبر من الصناعات المميزة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الزراعية. ومن أهم العلامات البيئية التي يفضل مستهلك الدول الأوروبية وجودها على المنتج لتوضيح درجة التأثير على الصحة العامة والبيئة.

2- العلامة البيئية والتجارة الدولية

رغم أن هذا الأسلوب اختياري ويركز على الجوانب الايجابية للمنتجات بأنها صديقة للبيئية أو خضراء (وهو الشعار الذي يستعمله أنصار البيئة)، إلا أنه قد يمارس آثار تعيق التبادل التجاري بين الدول.

إذ يمكن أن يستخدم كأداة لترويج المنتجات التي تحمله وفي نفس الوقت قد يعمل كأداة حمائية ضد المنتجات التي لم تحصل عليه حتى ولو كانت صالحة بيئيا كما أن هذا الأسلوب قد يحابي المنتجات الوطنية ضد المنتجات والمنتجين الأجانب، إذ أن المعايير التي تمنح الشعار على أساسها قد تكون استجابة للطلبات والمصالح الاقتصادية والتجارية للمنتجين المحليين. كما أن هؤلاء لا يستطيعون التأثير بسهولة على تنفيذ وتطبيق هذا الإجراء أكثر من منافسيهم الأجانب، والمنتجون المحليون يستطيعون تحديد المجموعات السلعية التي تحصل على العلامة وشروط حصولها عليه، ولا يخفى هنا أن مصالحهم الخاصة ستكون الدافع الرئيسي لذلك، وخاصة في ظل التحالف بينهم وبين بعض الجماعات أنصار البيئة، ففي كندا مثلا 70% من المصنوعات المرشحة للحصول على العلامة يأتي من قبل رجال الصناعة فيها.

كذلك قد تتفاوت الإجراءات الإدارية لمنح العلامة البيئية من دولة إلى أخرى حتى ولو تشابهت المعايير الفنية اللازمة لذلك، مما قد يسهل حصول المنتجات الوطنية عليها في حين يصعب ذلك على المنتجات الدول الأخرى خاصة الدول النامية، ومن أمثلة ذلك ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي بتطبيق برامج بيئية واجتماعية خاصة عديدة أعدتها منظمات المزارعين وتجار التجزئة والمستوردين مثل قواعد الممارسة الزراعية الجيدة (EUROGAP)، وهي عبارة عن نظام لتأكيد جودة المنتج ونظام خاص بتوحيد أساليب الإنتاج الزراعي وأحد أسس التجارة الدولية، ويهتم هذا النظام بصحة وسلامة الغذاء، وبالعمال (مزرعة، تعبئة، نقل وتخزين، وبالبيئة)، ولكي يستطيع المصدر من القيام بالتصدير لا بد له من القيام بالتسجيل للحصول على هذه الشهادة والتي يتطلب الحصول عليها المرور بخطوات متعددة من تسجيل وإشراف ورقابة وتتبع واختيار للأصناف والأصول الوراثية ، والاهتمام بالبيئة ونظافة المزرعة ومحطات التعبئة والاحتفاظ بالسجلات مما يحد من مقدرة العديد من الشركات في الدول النامية على التصدير إلى الأسواق الأوروبية نظرا لصغر حجمها ومحدودية مواردها من جهة أخرى[1].

[1]- سمير، بوعافية؛ وليد، حفاف: القيود الفنية الحديثة كأداة للتوفيق بين الأهداف البيئية وتحرير التجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة. الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة ، 11/10 ماي 2010، ص 10.

ومن الأمثلة على التأثير الضار لاشتراط الحصول على العلامة البيئية انخفاض واردات الترويج من الورق البرازيلي نظراً لأن هذه الأخيرة لا تحمل العلامة المذكورة كما تدرس دول الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق العلامة البيئية لتغطي بعض المنتجات التي تحتل المرتبة الأولى في الصادرات الدول النامية مثل ما تضعه من معايير صارمة على المنتجات النسيجية، ففي مارس 1992 أعدت المفوضية الأوروبية برنامجاً لوضع العلامات الإيكولوجية على مستوى الاتحاد وهو برنامج Eco label، ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع على تصميم وإنتاج وتسويق واستعمال منتجات تخلف أثراً بيئياً محدوداً خلال كامل دورة حياتها، وإلى تزويد المستهلكين بمعلومات أفضل عن الأثر البيئي على المنتجات.

على أية حال الأثر النهائي على صادرات الدول النامية يعتمد على ما إذا كانت منتجات الدول الصناعية التي تحصل على العلامة لها مماثل من منتجات الدول النامية، والواقع أن التماثل يزداد كلما حققت الدول النامية خطوة على طريق التقدم ومن ثم الحصول عل العلامة المذكورة قد تمثل عقبة على طريق تجارتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

الفرع الثالث: متطلبات إضافية ذات صلة بالبيئة وظروف العمل (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة)

المتطلبات الإضافية هي مجموعة من المتطلبات ذات الارتباط بالبيئة والصحة والعمالة والتي يجب أن يلتزم المتعاملين مع المستوردين الأوروبية بها، وذلك بهدف تحقيق تحسين ملحوظ في بيئة العمل، وبما يعود عليهم أنفسهم بالنفع المتمثل في الحصول على ذلك المنتج الآمن والمتوافق بيئيا[1].

وقد قامت هيئة التجارة الأوروبية FTA بإصدار ميثاق المتطلبات الإضافية والمعروف بـــ :

code of conducts BSCI الذي يحتوي على مجموعة من المتطلبات والاشتراطات البيئية، والذي أصبح بمثابة دستور ونظام عمل لكثير من الشركات الدولية الراغبة في الدخول كأحد حلقات خطوط الإمداد، فعلى الرغم من كون هذه المتطلبات هي في حقيقة الأمر ما هي إلى متطلبات اختيارية من حق المورد أن يقبلها أو أن يرفضها إلا أنها أصبحت الآن ضرورية.

أصبح الأمر الآن جليا فبدون هذه المتطلبات وغيرها من المتطلبات لن تستطيع أية سلعة المرور إلى الأسواق الأوروبية بأي حال من الأحوال، وليس الوضع قاصرا على السوق الأوروبية فقط، بل تخطاه كثيرا حيث انه أمكن الآن القول بأنه على الرغم من أن المتطلبات البيئية والصحية والاجتماعية هي في الأصل أوروبية المنشأ فقد أصبحت دولية المطلب. ونظراً لطول وكثرة بنود الميثاق فقد رأت هيئة التجارة الخارجية الأوروبية ضرورة أن تنفيذه يكون على مرحلتين، وهما[2]:

1- http://www.alshamsi.net/friends .2011/11/03, H 21:05.

[2] – سمير، بوعافية؛ وليد، حفاف: القيود الفنية الحديثة كأداة للتوفيق بين الأهداف البيئية وتحرير التجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص.ص 12-13.

– **المرحلة الأولى:** التوافق مع المتطلبات الأساسية، في هذه المرحلة يتم تنفيذ مجموعة من الالتزامات تنبثق في الأصل من مجموعة القوانين المنظمة للعمل وتلك الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة ،حيث تضم هذه المرحلة مجموعة من المتطلبات تتعلق بالعديد من جوانب ببيئة الأعمال بالمصنع أو المُصَدِر الذي يرغب في دخول سلعته إلى هذه .

– **المرحلة الثانية:** التوافق مع مجموعة المتطلبات الإضافية، يمكن القول بأن هذه المرحلة تعتبر أكثر تعقيداً وحساسية، حيث تتطلب حزمة من الإجراءات لا يمكن التطرق لها إلى بعد الانتهاء من مجموعة الإجراءات التمهيدية التي احتوت عليها المرحلة الأولى، ونتعرض فيما يلي للجوانب التي تغطيها المرحلة الثانية من ميثاق المتطلبات الإضافية ذات الارتباط بالبيئة والصحة وظروف العمل والذي وضعته أوربا لتضمن التزام كل مورديها ومستورديها بمستوى معين من الجودة البيئية وبما يعود بالنفع على مستهلكيها:

- الخطط الإستراتيجية ومدى الالتزام بها عند التنفيذ؛
- الرقابة على العقود الفرعية والتي يبرمها المصنع المورد مع موردیه؛
- الاتصالات الخارجية التي تتم بين الإدارة والجهات الخارجية الأخرى؛
- الرقابة على الأعمال التي تتم بالمنازل.

على الرغم من أن هذا الميثاق قد تم صياغته بهدف التطبيق على كافة دول العالم, إلا أنه يمكن القول بأن الدول النامية تعتبر من المناطق الهامة التي يركز عليها هذا الميثاق.

المطلب الثالث: التدابير الصحية والصحة النباتية

إن الاشتراطات الصحية والصحة النباتية هي تلك التي تطبق من أجل حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات من ما يلي[1]:

- المخاطر الناجمة عن انتقال وانتشار الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة للمرض أو المسببة له؛
- المخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الملوثات والسموم أو الكائنات المسببة للمرض الموجودة في الأطعمة والمشروبات الخفيفة والمواد الغذائية؛
- الأمراض التي ينقلها الحيوانات أو النباتات أو مشتقاتها.

يمكن أن تكون طبيعة الاشتراطات الصحية والصحة النباتية في صورة قوانين أو تشريعات، متطلبات أو إجراءات أو قرارات، وهذه بعض المواد التوضيحية التي ربما تغطيها تلك الاشتراطات:

- معيار المنتج النهائي؛
- الاختبار، الفحص، التراخيص وإجراءات الاعتماد؛
- معيار الحجر الصحي، متضمنة متطلبات أدوات نقل الحيوانات والنبات، أو متطلبات للمواد الضرورية لبقائها على قيد الحياة خلال عملية النقل؛

[1] – طارق، الزهد: معايير الصحة والسلامة في ظل منظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد، جامعة الكويت، العدد 252، 2002، ص 47.

- متطلبات التعبئة والعنونة المرتبطة مباشرة بالأمن الغذائي.

ولا تزال صادرات الدول النامية من المواد الغذائية إلى الدول المتقدمة تواجه صعوبات والسبب الرئيسي في هذا يعزى إلى مسائل النفاذ إلى السوق من قبيل ارتفاع التعاريف واتخاذ التدابير لصالح المنتجين الوطنيين وحينما يمكننا أن تتغلب القدرة التنافسية على الحواجز الجمركية تبقى الحواجز غير الجمركية المتعلقة بالبيئة والصحة وسلامة الأغذية حواجز يواجهها المصدرون في الدول النامية.

فقد وضعت المفوضية الأوروبية مثلا مجموعة هامة من القوانين المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات، وهذه القوانين ملزمة في كافة بلدان الاتحاد وتطبق أيضاً على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تصدر حيوانات ومنتجات حيوانية ونباتات ومنتجات نباتية إلى الاتحاد الأوروبي، وقد ازداد عدد الأنظمة المتعلقة بالبيئية والصحة والسلامة التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية خلال السنوات الأخيرة[1].

من المؤكد أن السياسة البيئية للاتحاد الأوربي يترتب عليها عواقب للمصنعين ليس فقط في الاتحاد الأوربي ولكن أيضا للأطراف المعنية خارج أوربا وعلى نحو متزايد سيتحمل المصنعون في الدول النامية مسئولية عدم مطابقة المنتجات لمواصفات الاتحاد الأوربي. وينطبق هذا على كل مراحل المنتج أي ينطبق على الآثار المترتبة على التخلص من المنتج بعد استخدامه وليس فقط على مرحلة استخدامه[2].

إنَّ القيود الصحية والصحة النباتية التي تطبق على الواردات لا تمثل إجراءات تجارية في حد ذاتها، ولكن من السهولة بمكان تحويلها إلى مثل هذه القيود، فقد تزايد باستمرار استخدام هذه القيود بقصد حماية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية، كما أنه ليس نادرا أن تقوم البلدان بإقامة مثل هذه الحواجز، وليس بغرض الحماية من مهددات معينة استناداً على دليل علمي، بل استجابة للنشاطات السياسية للجماعات المصلحية، وقد كان الاعتراف بهذه الاعتبارات هو الذي وضع القيود الصحية والصحة النباتية على أسس الأجندة في المفاوضات التجارية. فقد أشارات غالبية دراسات الحالة التي أجريت في إطار منظمة الأغذية والزراعة على ثلاث وعشرون حالة قطرية إلى أن الإجراءات التي اتخذت في طار اتفاقية تدابير الصحة والصحة النباتية قد أضرت بصادرات البلدان التي شملتها الدراسة، حيث تضمنت على قرائن تدل على أن عدد هذه التدابير قد ازداد بشكل مطرد بمرور الوقت، (ففي حالة إندونيسيا على سبيل المثال، من أقل من 10 أوامر حجز ضد صادراتها من المواد الغذائية المجهزة إلى أستراليا في الفترة 1993 – 1995 إلى 40 أمر وقف في سنة 2001). وفي عدد من الحالات، كان هناك تسليم بأن هذه التدابير كان لها ما يبررها واتخذت تدابير محلية لتلاقي هذه المشكلة[3].

---

[1] – اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق, ص39.

[2] – وزارة التجارة الخارجية لمصر: مختارات من دليل التجارة البيئية للمصدرين للاتحاد الأوربي،قطاع اتفاقيات التجارة وحدة المشاركة الأوربية، دون ذكر السنة، ص22.

[3] – منظمة الأغذية والزراعة: عرض تحليلي للنماذج التي توصلت إليها ثلاث وعشرون "دراسة حالة قطرية"، 2002، ص33، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.fao.org. بتاريخ: 10/14/ 2011، H21:05.

كما لوحظ في بعض الحالات على وجود تباين بين البلدان في القواعد التي تطبقها فيما يتعلق بفرض القيود الخاصة بالصحة والصحة النباتية مثل التفتيش على المنتجات المستوردة، والمعاملات التي تخضع لها المنتجات أو تصنيعها، وتحديد الحد الأقصى للمستويات المسموح بها من المبيدات أو استخدام إضافات غذائية معينة إلى الأغذية، وهذه الأشكال من المرونة في اتفاقيات تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية تترك مجالاً كبيراً للسلطة التقديرية.

علاوة على ذلك تتجه المعايير الخاصة بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية إلى التعقيد بشكل متزايد ، مما يؤدي أحيانا إلى وجود نوع من عدم الاتساق في المعاملة في الأسواق المختلفة، فقد واجهت الهند حظرا على تصدير المنتجات البحرية إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 1997 بعد أن تبين أن بعض الشحنات كانت ملوثة ببكتيريا السالمونيللا وبكتريا vibriocholero، ومع ذلك ظلت المنتجات البحرية الهندية تصدر إلى الولايات المتحدة طوال الفترة التي كان الحظر مفروضاً على تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، وتنشأ هذه المشاكل في بعض الحالات بسبب عدم وجود فهم متبادل للتفتيش والمعايير الواجب تطبيقها.

يوجد أيضاً عدد من الأمثلة لحالات كانت تدابير الصحة والصحة النباتية تطبق فيها بطريقة تعسفية و لم يكن ما يبررها فيما يبدو، إذ تواجه البرازيل على سبيل المثال قيودا على صادراتها من الفواكه الاستوائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أساساً نظراً لوجود ذبابة الفاكهة ،وتقوم البرازيل بتنفيذ إجراءات مكلفة لضمان التقييد بهذه المواصفات، وهناك حالات تدل على زيادة في التكاليف بلا مبرر بسبب اشتراطات غير معقولة, مثل اشتراط وزارة الزراعة الأمريكية وجود أحد موظفيها في موقع الإنتاج للإشراف على الإنتاج، وأن يكون ذلك على حساب المنتجين أو التجار المحليين. وتعترف دراسة الحالة بوجود مشكلات في تحديد ما إذا كان الاحتجاز والشكاوى ضد الواردات الغذائية من البلدان النامية تعد دلالة على وجود مشكلات حقيقية فيما يتعلق بتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، أو أنها ببساطة من قبيل الحواجز غير التعريفية التي تتستر تحت عباءة تدابير الصحة والصحة النباتية.

المطلب الرابع: أثر المتطلبات والمعايير البيئية على التجارة الخارجية

الفرع الأول: الآثار السلبية

إن ما تفرضه الدول من معايير مغالى فيها ضد انسياب السلع إلى الأسواق الخارجية قد يؤدي إلى آثار سلبية على التجارة الخارجية، والمتمثلة في[1]:

- قد يتحمل المنتجين المحليين نفقات إضافية للتكيف مع المتطلبات والمعايير البيئية مما يؤثر بالتالي في هيكل النفقات والأثمان النسبية ويصبح هذا التأثير ملحوظاً إذا طبقت المعايير في بعض البلدان دون البعض الآخر، مما يجعل الأولى تفتقد ميزة تنافسية في السوق الخارجية؛

[1] – أحمد، عبد الخالق؛ أحمد، بديع بليح: الجات تحرير التجارة العالمية و دول العالم النامي، مرجع سابق، ص.ص 170- 174.

– قد تضع المعايير والمتطلبات البيئية أعباء إضافية على الموردين الأجانب لكي تتلاءم منتجاتهم معها، وكلما كان هناك تشابه كبير في المعايير البيئية السائدة في الدول المتقدمة الصناعية، فلن توجد مشكلة كبيرة، لكن المشكلة قد توجد في الدول النامية حيث لا معايير أو لا تطبيق لها، وتزداد الخسائر أو التكاليف التي تلحق بالمورد الأجنبي إذا كان حجم سوق التصدير محدود مما يجعله أكثر إحساسا بالتحميلات الخارجية، أو قد يقرر الانسحاب من السوق؛

– كما أن المعايير واشتراطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلاً أو تجديداً وإحلالاً، وهو أمر قد لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من حلبة المنافسة الخارجية.

– قد تؤدي المعايير المتشددة في الدول الصناعية إلى هروب الصناعات منها إلى دول أخرى ذات سياسة بيئية متراخية في شكل استثمارات أجنبية وبالتالي انتقال الميزة التنافسية[1].

ما قد يؤكد المخاوف السابقة أنه تاريخياً لوحظ أن الدول المتقدمة تلجأ إلى وضع الحواجز التجارية كلما استطاعت الدول النامية التصدير على أنها مبنية على أسس تنافسية وتتحول الميزة التنافسية لصالحها بالنسبة لبعض المنتجات، ومع ذلك فإنه يصعب تحديد ما إذا كانت هذه المعايير تستخدم لأهداف تجارية، إلا أن " بيرسون " حاول في دراسة له أن يضع بعض المؤشرات العامة التي يمكن في ظلها اعتبار المعايير البيئية بمثابة أدوات حمائية غير تعريفية أم لا، ومن أهمها[2]:

- إذا خضعت السلع المستوردة لمعايير مختلفة عن تلك التي تخضع لها السلع المحلية المماثلة من ناحية، وحينما لا تتوافق هذه المعايير مع الأهداف البيئية المراد تحقيقها حينئذ لا يكون من العسير القول بأن المعايير تستخدم كأداة حمائية.

- إذا كانت الاختلافات في المعايير تتعلق بمسائل إجرائية أو متطلبات تحكمية، فمثل هذه تعد إجراءات قصد بها أهداف تجارية لأنها تفرض أعباء زائدة على المنتجات الأجنبية مقارنة بالمحلية ومن أهم تطبيقاتها عدم الاعتراف بإجراءات الفحص المماثلة للإشعاع أو معايير الإصدارات الأخرى، لذا فالمنتج الأجنبي قد يتحمل نفقات للحصول على المعلومات حول المعايير المتباينة، نفقات مباشرة لتطويع المنتجات ...الخ. ويلاحظ أن مثل هذه التكاليف أشد وطأة ومحسوسا بها أكثر بالنسبة للمنتجات القادمة من الدول النامية؛

- إذا كان التباين في المعايير البيئية يرجع إلى تباين في التفضيلات الاجتماعية واختلاف في الأذواق، أي أن المعايير هي معايير رفاهية أكثر من كونها معايير بيئية حينئذ تصبح المعايير المنشودة ضد المنتجات الأجنبية بمثابة إجراءات حمائية غير مبررة.

---

[1] – سامي، عفيفي حاتم: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 346.

[2] – المرجع نفسه، ص.ص 175-176.

وقد لاحظت الأنكتاد تزايد تركيز الدول الصناعية المتقدمة على المعايير المتعلقة بالجودة ونوعية السلع والخدمات وربما تدخل المعايير البيئية ضمن هذا الاتجاه خدمة تجارية لهذه الدول، حيث قد تتخذ المعايير البيئية كأداة حمائية ضد صادرات الدول النامية، خاصة وأن هذه الأخيرة تلعب دوراً ضعيفاً في عملية وضع هذه المعايير، كما أن الدول النامية لا يمكنها توفير المبالغ الكافية للتوافق مع المعايير البيئية مما يؤثر على القدرة التنافسية لهذه الدول.

الفرع الثاني: الآثار الايجابية

إلا أن المعايير والاشتراطات البيئية قد يكون لها بعض الجوانب الايجابية[1]:

–حينما تبحث الصناعات في الدول المتقدمة عن بدائل من المدخلات أقل تلويثاً للبيئة من خلال إعادة استخدام الموارد الأولية الطبيعية مثل القطن الخام، الحرير الطبيعي، وتخفض من المدخلات والمركبات الصناعية ذات المكونات الكيميائية الكثيفة، هذا التطور يزيد من حجم الطلب على صادرات الدول النامية من ناحية، وقد يحسن من شروط التجارة بالنسبة لها ويحيد من الاتجاه العام لتدهور أسعارها ويزيد من دخلها الحقيقي من ناحية أخرى؛

– إن تطبيق هذه المعايير قد تحفز على الابتكار والتطوير مما يسمح بخفض النفقة بشكل يسهم بالتعويض الجزئي للزيادة في نفقات التوافق مع المعايير، فعلى سبيل المثال، قد يسفر الابتكار عن تقليل الطاقة المستخدمة أو الاقتصاد في المدخلات المادية أو إحلال بدائل أقل تكلفة، وأكثر حفاظاً على البيئة ...الخ؛

– إن هذه المعايير قد تحقق مكاسب على الجانب الآخر على المستوى القطاعي أو على مستوى المشروع، إذ قد يتم خلق سوق جديدة أو نمو الأسواق القائمة للسلع والخدمات التي تنتج بالأساليب الجديدة، وكذلك السلع والخدمات الرأسمالية والوسيطة الملائمة للبيئة ذاتها.

[1] - أحمد، عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية – دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية،مرجع سابق، ص 77.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل البحث عن أهم المفاهيم المتعلقة بالبيئة، وأهم المشاكل التي تعاني منها والتي استوجبت البحث عن إجراءات وسياسات تكفل حمايتها، ومع تفاقم هذه المشكلات عجل بظهور مفهوم التنمية المستدامة، والذي يعتمد على ثلاث أبعاد رئيسية، البعد الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى البعد البيئي. حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الأهداف التالية: تحسين مستوى معيشة الإنسان، والاستغلال الرشيد للموارد باحترام البيئة، ونشر الوعي البيئي واستخدام التقنية النظيفة. حيث لا زال موضوع أثر تحرير التجارة على البيئة موضع نقاش، فهناك من يذهب إلى أن تحرير التجارة سيؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وهناك من يرى أن تحرير التجارة وما ينتج عنه من ارتفاع الإنتاج والتنقل سيؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة والتنمية المستدامة. ومن خلال التمعن في حجج الفريقين المدافعين يتضح لنا أن كلا الفريقين قد قدما حججاً مقنعة يدافعان بها عن وجهة نظرهما، لذلك فإن الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة مطالبون بدراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة، وأن تسعى إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن التحرير التجاري. وقد اتضح في المفاوضات في لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية أن هناك تباينًا واضحًا في الآراء، خاصة بين الدول النامية والمتقدمة، فالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية يمكن أن تعيق صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وترى أن المعايير البيئية قد تستخدم أحيانًا كعوائق فنية تفقدها ميزتها التنافسية، وقد تركزت مقترحات الدول المتقدمة على أهمية وضع الاعتبارات البيئية ضمن التزامات منظمة التجارة العالمية، وتعزيز دور المبادئ البيئية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فالعواقب المترتبة على تلوث البيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، مثل الغابات والأراضي الزراعية، ستكون وخيمة على كوكب الأرض، ويجب مواجهة ذلك للحفاظ على الجنس البشري والحيواني والنباتي. ولذلك فقد عقدت الكثير من الاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة والبيئة بغرض حماية البيئة من المشاكل المترتبة عن التجارة، حيث أنه رغم ما تحمله هذه المعايير من مقاصد نبيلة من أجل حماية البيئة، إلا أنها تحمل في طياتها الجانب الحمائي من خلال ما تخلفه من آثار سلبية على تنافسية صادرات الدول النامية، إذ تعتبر هذه الأخيرة موانع وقيود كيفية أمام انسياب المبادلات الدولية.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة على بلدان مختارة:

الجزائر، مصر، تونس والمغرب

تمهيد:

أصبح العالم أكثر تعقيداً إذ تتجاذبه مشاكل عالمية عديدة، ومن بين هذه المشاكل التي استقطبت اهتمام المجتمع الدولي تدهور البيئة، هذا التدهور الذي يعتبر أقوى دليل عن التحرير التجاري والاستثمار والاستغلال غير المسؤول للموارد الطبيعية، وهو نتيجة حتمية لمناهج التنمية الاقتصادية التي تتبناها دول العالم والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أعلى معدلات نمو ولو كان ذلك على حساب الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، وعليه فالتحرك الواجب الآن هو نحو الموازنة بين ضروريات التنمية وحماية البيئة، وهذا لخلق نمو مستدام في ظل استخدام عقلاني ورشيد للموارد البيئية يؤدي بنا في الأخير إلى تبني نهج التنمية المستدامة الذي يضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل بيئة نظيفة.
وتبقى دول: الجزائر، مصر، تونس والمغرب وسط هذا كله كدول مصنفة ضمن البلدان السائرة في طريق النمو وحالها كحال جميع دول العالم التي تعاني من المشاكل البيئية، الأمر الذي استلزم التدخل للحد أو التخفيف من مستويات التلوث التي أصبحت تهدد حياة المواطنين بشكل مباشر، حيث سيتم التطرق في هذا الجانب إلى دراسة واقع التحرير التجاري في كل من الجزائر ومصر وتونس والمغرب كعينة من دول شمال إفريقيا وباعتبارها دول نامية، وإلى أهم ملامح الوضعية البيئية في هذه الدول، وأهم التشريعات البيئية المتخذة من أجل مواجهة أو تخفيف من حدة هذه المشاكل، وتحديد أهم الآثار الناجمة عن التحرير التجاري على البيئة رغم غياب المؤشرات الكمية المباشرة التي تثبت وجود آثار بيئية إيجابية كانت أو سلبية، وذلك نظراً لغياب الجهات المسؤولة عن رصد التغيرات الناتجة عن التحرير التجاري، إلا أنه يمكننا أخذ نظرة ولو بسيطة عن الأوضاع البيئية السائدة في المنطقة، والتي تبين مدى تدهور حالة البيئة في هذه الدول، ويبقى تخوف هذه الدول عن مدى تأثير التحرير التجاري على الاستدامة البيئة والخوف من تنامي التدهور البيئي في هذه الدول في ظل التحرير التجاري. ومنه سنتناول في هذا الفصل:

- **المبحث الأول:واقع التجارة الخارجية في دول المقارنة؛**
- **المبحث الثاني: آثار التحرير التجاري على الاستدامة البيئية في دول المقارنة؛**
- **المبحث الثالث: سياسات حماية البيئة في دول المقارنة؛**
- **المبحث الرابع: آثار المعايير والاشتراطات البيئية على بعض القطاعات الرئيسية في دول المقارنة.**

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في دول المقارنة

تتميز التجارة الخارجية في دول المقارنة كغيرها من الدول العربية والنامية بارتباطها الوثيق بأسواق الدول الصناعية المتقدمة خاصة أسواق الدول الأوربية على وجه الخصوص، سواء تعلق الأمر بالواردات أو بالصادرات، حيث تميزت التجارة الخارجية بهذه الدول خلال السنوات الأخيرة بتقدم تدريجي نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية، إلا أن السياسات الحمائية ما زالت قوية كما هو حال انخراط الحكومات في القطاعات الرئيسية، حيث تم تنسيق الجهود في السنوات الأخيرة لتنويع الاقتصاد في هذه الدول وتأمين مصادر للتبادل الأجنبي تكون أكثر استقراراً. على ضوء ذلك سيتم التركيز على واقع التحرير التجاري وكذا التجارة الخارجية في دول المقارنة، والتطرق إلى عرض وتحليل كل من الميزان التجاري والهيكل السلعي للصادرات والواردات، وكذا التوزيع الجغرافي لها ومكانة الخدمات في اقتصاديات هذه الدول.

المطلب الأول: سياسات التحرير التجاري

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية المستمرة، أصبحت اقتصاديات دول شمال إفريقيا أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، مما جعل تحرير التجارة أمراً ضرورياً من أجل الإسراع في عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل. حيث تمتلك كل من مصر وتونس والمغرب قاعدة إنتاجية أوسع وهيكل تصديري متنوع، وتتمثل أهم هذه الصادرات: القطن، الفواكه الطازجة والمعلبة، الخضر، الأسمدة، المنسوجات، والملابس... حيث طبقت هذه الدول سياسات تجارية ليبرالية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية.

أما الجزائر فهي تعتبر من البلدان المصدرة للبترول حيث تتحصل على أكثر من 97% من حصيلة صادراتها من صادرات النفط، حيث اتبعت سياسة احتكار من طرف الدولة وتنويع صناعتها موجه نحو الصناعات البتروكيماوية أو الصادرات كثيفة استخدام الطاقة.

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية

تتسم التجارة الخارجية بدول المقارنة باتجاهين، الأول طبق اتجاه ليبرالي يدعو إلى المزيد من التحرير التجاري وفقاً لما توليه منظمة التجارة العالمية وبرامج الإصلاح، وهذه الدول هي تونس ومصر والمغرب. والثاني طبق سياسة احتكار من طرف الدولة كما هو الشأن في الجزائر.

أولا: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت الجزائر عقب الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا ثلاث اتجاهات رئيسية في تسيير التجارة الخارجية، حيث تمثل الاتجاه الأول في رقابة الدولة للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى بداية السبعينات، حيث سعت السلطات آن ذاك لإحكام قبضتها على قطاع التجارة الخارجية أملاً في تحقيق الأهداف المرجوة منه، متخذة بذلك جملة من الإجراءات والتدابير للوصول إلى تلك الأهداف، غير أن الظروف التي عقبت الاستقلال وإلى غاية سنة 1970 جعلت من ذلك الجهد تمهيدا لبسط النفوذ الحقيقي على هذا القطاع إلى غاية 1989، حيث استخدمت الدولة من خلاله جملة من الإجراءات حققت ما أمكنها تحقيقه، لكنها وصلت في نهاية الثمانينات إلى حقيقة أنه لا

يمكن مسايرة رياح التغيير سواء الخارجية أو الداخلية، إلا إذا تم التحرير الكامل للاقتصاد الوطني عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة. حيث قامت الحكومة بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير على الرغم من بقاء كثير من العوائق غير التعريفية مع ارتفاع الجمارك على الكثير من الواردات. وبرنامج التحرير التجاري بدأ بشكل تدريجي حيث جسده أولا قانون 88-29 الذي أعطى مرونة في مجال تحرير التجارة مع الخارج [1]. وبالفعل تم كسر ذلك الاحتكار الذي مورس على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون القرض والنقد عام 1990، وبدأ أول تحرير فعلي لها سنة 1991 حيث تم إصدار تعليمات تتضمن شروط تحويل عمليات الاستيراد وتحدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين، وبحلول عام 1996 صار نظام التجارة الخارجية خاليا من القيود الكمية كما تم تدعيم هذا البرنامج التدريجي لتحرير التجارة الخارجية بتخفيض المعدل الأقصى للرسم الجمركي على الواردات إلى 50% في عام 1996، ثم إلى 45% ابتداء من 1 جانفي 1997، وإلغاء ما يقارب 20 بندا متعلق بالصادرات[2]. كما دعمت أيضا تحرير التجارة الخارجية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والدخول في اتفاقيات مع الاتحاد الأوربي والسعي الحثيث من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث لم تحصل الجزائر على العضوية بعد، ومرت هذه المفاوضات بعدة جولات يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مراحل كما يلي[3]:

– **المرحلة الأولى (1996–1998)**: هي أول جولة من المفاوضات مباشرة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، حيث تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: الو م أ 170 سؤال، دول الاتحاد الأوربي 124 سؤال، سويسرا 33 سؤال، اليابان 09 أسئلة، أستراليا 08 أسئلة، أما الإجابة على هذه الأسئلة التي بلغ مجموعها أكثر من 500 سؤال كانت بشكل كتابي.

– **المرحلة الثانية (2000–2002)**: تلقت الجزائر في هذه المرحلة مجموعة أسئلة وملاحظات عن سياستها الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدمت الجزائر في جوان 2001 مذكرة جديدة معدلة تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، وتلقت الجزائر بعد تقديمها للمذكرة الجديدة مجموعة أسئلة كانت تتعلق في مجملها بالمنظومة التعريفية، ووجهت لها عدة انتقادات بسبب احتواء الملف لحوالي 37 قاعدة تخرق المبادئ القانونية المنصوص عليها من قبل المنظمة.

– **المرحلة الثالثة 31 أكتوبر 2002 وإلى اليوم**: بدأت المفاوضات الثنائية حيث تم التركيز في هذه المفاوضات على أهم النقاط التي مازالت عالقة بين الطرفين مثل تحرير الأسعار، بالإضافة على تصدير واستيراد بعض المواد وبعض المواشي والتي لازالت الجزائر تتحفظ على قواعد المنظمة بشأنها.

---

[1] – علي، بطاهر: سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، 2004، ص 196.

[2] – آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص 169.

[3] – عبد اللطيف، عامر: آثار سياسات التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2011/2010، ص 131.

ثانيا: التحرير التجاري في مصر

تميزت سياسات التجارة الخارجية في مصر إلى غاية سنة 1974 بخضوع نظام التجارة الخارجية لإشراف الحكومة، ومع تقلص درجة التخطيط المركزي فإن الرقابة المباشرة على الصادرات والواردات استمدت من خلال نظام التراخيص وتطبيق أسعار صرف متعددة ومغالى فيها، بالإضافة إلى استخدام التعريفة الجمركية في التأثير على كمية وهيكل السلع الداخلة في التجارة الخارجية فضلا عن قوائم الحظر وتقييد الواردات السلعية لمصر، إلا أنه بعد 1974 بدأت محاولات لتخفيض حدة سيطرة وتدخل الدولة في هذا المجال وإعطاء قوى السوق الحرة دورا أكبر في توجيه الموارد وزيادة إسهام القطاع الخاص، إلا أن هذا التحرر اقتصر على قطاع التجارة والصرف دون أن يمتد ليشمل كافة السياسات المؤثرة في هيكل الأسعار المحلية استيرادها، وقد عملت الجات خلال مفاوضاتها التجارية متعددة الأطراف للتخلص من هذه النزعة الحمائية، وأصبحت الأطراف المتعاقدة في الجات ملتزمة بعدم زيادة الضرائب الجمركية أو بفرض قيود كمية، ومع تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1991 بدأت سياسة تحرير التجارة الخارجية تتضح بصورة أكثر فعالية، إذ قامت السلطات بتنفيذ بعض الإجراءات بهدف تحويل الاقتصاد إلى نظام مفتوح في ظل حماية تعريفية معتدلة وتحويل توجه الصناعات المصرية إلى الإنتاج للتصدير، وشملت هذه الإجراءات وضع جداول تعريفية جمركية جديدة تم تعديلها أكثر من مرة، كما حدث خفض كبير في الحد الأعلى للتعريفة، وتضييق نطاق معدل التعريفة، وإلغاء قائمة المنتجات التي تحتاج إلى ترخيص حكومي مسبق للاستيراد، وإلغاء قائمة المنتجات الممنوعة من الاستيراد، كما جرى إلغاء الحظر على مجموعة المنتجات التي كان محظور[1].

ثالثا: تحرير التجارة في تونس

شهدت السياسة الاقتصادية المعتمدة في تونس منذ الاستقلال تحولات هامة يمكن حصرها وفق ثلاث محطات تاريخية هامة[2]:

– **فترة الخمسينات والستينات:** والتي تميزت ببناء القاعدة الاقتصادية للدولة الفتية واعتماد سياسة إحلال الواردات مع تدخل مكثف للدولة في النشاط الاقتصادي ووجود حماية مفرطة؛

– **فترة السبعينات والثمانينات:** وتتميز هذه الفترة باعتماد سياسة ليبرالية بعد فشل تجربة التعاضد 1969، كما تتزامن مع بداية بروز قطاع خاص وطني في ظل سياسات تشجيع الاستثمار (قوانين 1972 و1974) وخاصة الموجه منه للتصدير. وقد تميزت هذه الفترة أيضا بتواصل تدخل الدولة المكثف في إدارة وتأطير النشاط الاقتصادي، وكذلك اعتماد سياسة حمائية للنسيج الاقتصاد الوطني؛

– **فترة التسعينات إلى اليوم:** شهدت هذه الفترة اعتماد برامج إصلاح هيكلي وسياسة تحرير وانفتاح تدريجي للاقتصاد، وتدعيم لدور القطاع الخاص وتخلي تدريجي للدولة عن الأنشطة التنافسية. كما تميزت هذه الفترة بانفتاح

[1] - آيات الله، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر ومصر، مصدر سابق، ص 211.

[2] – المركز الوطني لتطوير حكم القانون والنزاهة: التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في تونس، مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس، نوفمبر 2008، ص.ص 16-17.

الاقتصاد الوطني وانصهاره التدريجي في الاقتصاد العالمي، حيث انضمت تونس إلى اتفاقية مراكش وأصبحت عضوا مؤسسا للمنظمة العالمية للتجارة وأبرمت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

أما بخصوص السياسة الجمركية لتونس فإن أعلى مستوى تعريفة لا يتعدى 43%، وتعتبر تونس منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ عام 1995. وتم في سنة 1959 قبول تونس كعضو ملاحظ في الجات وذلك إلى حدود 1987 تاريخ انطلاق المفاوضات مع الدول الأجنبية قصد الانضمام إلى الجات، وفي جويلية أصبحت تونس عضوا كامل الحقوق في الجات، وتعد تونس من الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة حيث وقعت في 1994/04/15 على اتفاقية مراكش، وتمت المصادقة على هذه الاتفاقيات بمقتضى القانون عدد 06 لسنة 1995 والمعروفة أكثر باتفاقيات جولة الأورغواي ودخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ بالنسبة لتونس في 29 مارس1995[1].

رابعا: تحرير التجارة في المغرب

تتسم التجارة الخارجية في المغرب بتحرير المبادلات التجارية مع الخارج، فقد شرع في نهج هذه السياسة عندما وضع المغرب برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983 برفع جميع القيود على التجارة الخارجية، حيث لم تعد تشكل نسبة المواد الخاضعة للرقابة سوى 10% من مجموع الواردات المغربية. أما فيما يخص الصادرات، فهي لا تخضع لأي قيود جمركية أو غير جمركية وتستفيد من حوافز من أجل إنعاشها. وفي مجال السياسة الجمركية فقد تم إدخال تعديلات جد هامة على التعريفة الجمركية، إذ تم تخفيض الحد الأقصى للحقوق الجمركية من 400% سنة 1982 إلى 45% سنة 1986. كما تم التقليل التدريجي لاستعمال القيود الكمية قبل إلغائها نهائيا، وانخفضت تراخيص الاستيراد من 75% سنة 1983 إلى 10% سنة 1994، بالإضافة إلى التخلي الفوري على سياسة حظر الواردات منذ بدء برنامج التعديل الهيكلي. والمغرب يعتبر دولة منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ 1995[2].

الفرع الثاني: الحواجز الجمركية وغير الجمركية

حدث انخفاض حاد في معدلات الرسوم الجمركية المرجحة على الواردات في كل من مصر وتونس والمغرب سنة 1990 نتيجة التغيرات في أنظمة التعريفة الجمركية في إطار التصحيح الاقتصادي الذي طبقته هذه الدول. وفيما يخص الحواجز غير الجمركية والتي تشمل: السلع المحظورة، احتكار الواردات، التدابير النقدية والمالية، تراخيص الاستيراد والحصص. فإننا سنتطرق إلى بعض هذه الحواجز التي استعملت في هذه الدول:

- تراخيص الاستيراد والحصص: طبقت تراخيص الاستيراد تقريبا على جميع الواردات في الجزائر، واشترط الحصول على تراخيص الاستيراد وفقا لقوائم سلعية تحددها السلطات المعنية في كل من تونس ومصر والمغرب.

---

[1] – تونس والنظام التجاري متعدد الأطراف، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.commerce.gov.tn.mht. بتاريخ: 2012/01/11، H12:05.

[2] – سمية، كبير: أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، جامعة الشلف، 2008، ص 72.

- احتكار الحكومة للواردات: تولت المؤسسات الحكومية في العديد من الدول احتكار استيراد السلع الأساسية التي تشمل المنتجات النفطية والخامات والمعادن والحبوب والمواد الغذائية، وتفاوتت درجة احتكار هذه المؤسسات لهذه الواردات بين 75% و 95% في الجزائر، وبين 25% و 70% في كل من مصر وتونس والمغرب.

- التدابير النقدية: يعد اشتراط إيداع مبالغ من أهم القيود النقدية التي مارسها عدد من الدول العربية للحد من الواردات، حيث طبقت من طرف مصر والمغرب وتراوح هذا الإيداع بين 10 و 100% من قيمة السلعة المستوردة.

- القيود شبه الجمركية: بصفة عامة هي رسوم إضافية تفرض على الواردات عادة ولها أثر مماثل للتعريف، لأنها تستخدم لتقييد الطلب على الواردات وتشجيع إحلال الواردات، حيث استعملت أغلبية هذه الدول هذا النوع من القيود، غير أن عدم شفافية الرسوم وتعددها وقلة وضوح طرق احتسابها والجهة الحكومية التي تديرها، جعل لهذه القيود تأثيرا يشوه أنماط التجارة بصورة مماثلة غير الجمركية الأخرى[1].

الفرع الثالث: التجارة الإقليمية والتكامل

بالرغم من ضعف مستوى التجارة البينية لدول المقارنة، تقوم هذه الدول بصياغة اتفاقيات متعددة الأطراف إقليمية وثنائية على أمل زيادة مستوى التكامل الإقليمي، ومن ضمن هذه الاتفاقيات ما يلي:

– اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى؛ التي تضم جميع الدول العربية ومن بينها الجزائر ومصر وتونس والمغرب، باستثناء جيبوتي والصومال ، وجزر القمر وموريتانيا[2].

– منطقة التجارة الحرة الأوربية – المتوسطية؛ التي تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بالارتكاز إلى اتفاقية الشراكة الأوربية – المتوسطية الثنائية الحاصلة بين الاتحاد الأوربي وعشر دول متوسطية شريكة، من بينها الجزائر ومصر وتونس والمغرب.

– اتفاقية أغادير؛ هي اتفاقية إقليمية فرعية تسعى إلى إنشاء منطقة حرة بين تونس ومصر والمغرب بالإضافة إلى الأردن، وإتمام الجهود لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية- المتوسطية.

– اتحاد المغرب العربي؛ والذي انشأ في فيفري 1988 بمراكش، والذي يسعى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريطانيا، ولكنه في حالة ركود.

– السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا؛ وقد أنشأت سنة 1993، وتسعى إلى تعزيز التكامل التجاري والاقتصادي بين 19 دولة افريقية صحراوية، من بينها دولتان عربيتان مصر والسودان.

– مبادرة الشراكة التي وقعت عليها المغرب سنة 2004 مع الولايات المتحدة والشرق الأوسط؛ والتي تركز على الاتفاقيات الثنائية.

– الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول العربية، والتي من بينها الاتفاقية بين الجزائر والمغرب.

---

[1] - سمية، كبير: أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)، مرجع سابق، ص.ص 73-74.

[2] - صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبو ظبي، ص 156.

وأخذت المفاوضات في منظمة التجارة العالمية العلم بانتشار الاتفاقيات التجارية التي يتم توقيعها في العالم، الأمر الذي يثير القلق حيال إذا ما كانت هذه الظاهرة العالمية تعمل على تقدم التحرر التجاري والاستثمار أم تعيقه، إلا أنه تم النظر في العديد من هذه التدابير التجارية بروح تعزيز تكامل إقليمي أعظم بين الدول العربية، الأمر الذي يتم التشجيع عليه كوسيلة لتنسيق السياسات الإقليمية حول مسائل متعددة كالتناسق بين المعايير الفنية وإجراءات تقييم التطابق، التي بدورها تستطيع تسهيل التجارة. إلا أنه في حقيقة ما زال التكامل الاقتصادي محدوداً[1].

المطلب الثاني: تطور المبادلات التجارية السلعية

أصبح التحرير التجاري للمبادلات الدولية واقعاً معاشاً، والدليل على ذلك الزيادة المتتالية في حجم المبادلات الدولية، حيث نلاحظ أنها في تطور مستمر نتيجة تخفيف أو إلغاء الحواج ز الكمية والكيفية التي تعيقها، حيث تأثرت التجارة الإجمالية لدول شمال إفريقيا في سنة 2010 بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي، حيث ساهمت الزيادة في الأسعار العالمية للنفط الخام والسلع الأخرى إلى ارتفاع قيمة الصادرات، كما ارتفعت قيمة الواردات جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية وكذلك أسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة له.

الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية

من خلال تحليل الجدول الموالي والذي يمنحنا صورة موجزة عن التطور الذي عرفته المبادلات التجارية السلعية بالقيم في جانب الصادرات والواردات خلال الفترة 2000- 2010. حيث نلاحظ أنها في تطور مستمر نتيجة تخفيف أو إلغاء الحواجز الكمية والكيفية التي تعيق انتقالها.

الجدول رقم (05): تطور المبادلات التجارية لدول المقارنة للفترة 2000-2010

الوحدة: مليون دولار

	الدول	2000	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الإجمالية	الجزائر	21713.6	54733.7	60183.1	78113.6	45078.2	57218.0
	مصر	7060.8	20545.6	24454.6	29849.3	23089.3	25024.2
	تونس	5829.9	11703.1	15164.9	19203.0	14428.0	16417.0
	المغرب	7405.7	12730.7	15321.9	20138.2	13972.8	17676.0
الواردات الاجمالية	الجزائر	8644.1	20680.1	25992.3	37444.2	36745.7	37805.4
	مصر	16102.4	33270.9	45255.6	56623.2	45564.3	51537.2
	تونس	8548.8	15425.6	19092.7	24568.4	19177.1	22209.3
	المغرب	11511.3	23938.7	31894.3	42068.6	32636.4	35494.5

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص 369.
- صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009، العدد 31، أبو ظبي، 2011، صفحات متفرقة.

[1] - كريم، مقدسي؛ كارول، شوشاني شرفان: الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة – المرحلة الثانية، ورقة مرجعية حول الدول العربية، بيروت، 2005، ص 13.

الملاحظ من خلال الجدول هو زيادة حجم المبادلات التجارية لدول: الجزائر، مصر، تونس والمغرب، خلال الفترة 2000- 2010، حيث تضاعف حجم التجارة الخارجية حوالي ثلاث أضعاف مقارنة بسنة 2000 مما يبين اندماج هذه الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي، وتحريرها المستمر لقطاع التجارة الخارجية وذلك بتسجيلها نموا مستمرا في حجم مبادلاتها التجارية باستثناء سنة 2009 أين سجلت هذه الدول انخفاضاً حاداً في حجم المبادلات التجارية، وذلك لتأثرها بالأزمة العالمية ليرتفع حجم المبادلات التجارية في سنة 2010 مستفيدة من الانتعاش الذي ميز الاقتصاد العالمي. والملاحظ من خلال الجدول أن كل من مصر وتونس والمغرب قد سجلت عجزا في ميزانها التجاري خلال الفترة 2000- 2010. ومنه فالسمة الأساسية للميزان التجاري في كل من مصر وتونس والمغرب هو العجز المزمن والدائم خلال هذه الفترة، وهو ما يشكل ضغطاً دائماً على ميزان المدفوعات، على عكس ذلك حققت الجزائر فائضاً مستمرا في ميزانها التجاري، ومرد ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي تمثل حوالي 97% من إجمالي صادراتها الخارجية. ويعود ارتفاع قيمة الواردات في المنطقة أساساً إلى ارتفاع واردات كافة المجموعات السلعية، وعلى رأسها الواردات من السلع الوسيطية والسلع الاستثمارية والسلع الزراعية. من خلال ما تقدم حول رصد مختلف التغيرات التجارية التي طرأت على التجارة الخارجية للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2010 نلاحظ نمو المبادلات التجارية تقريباً بثلاث أضعاف مما يعكس التحرير المستمر للمبادلات التجارية، باستثناء سنة 2009 أين انخفضت مبادلات هذه الدول متأثرة بالأزمة المالية العالمية، وعلى العموم فإن الملاحظ على اقتصاديات هذه الدول الهشاشة وذلك بتأثرها الواضح بتداعيات الأزمة المالية العالمية، مما يبين عدم امتلاك هيكل اقتصادي متنوع كفيل بمواجهة الأزمات، وهو ما يطرح الضرورة الملحة إلى بناء اقتصاديات وطنية أكثر تنويع للقطاعات الحيوية للتقليل من الواردات وزيادة الصادرات.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للمبادلات التجارية

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادي الذي تحققه دولة ما، إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذه الدول، حيث تم تجميع عشرة أصناف من السلع حسب التصنيف الموحد للتجارة الخارجية في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي السلع الزراعية، الوقود والمعادن، والمصنوعات. فالسلع الزراعية تتضمن الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، وتشمل فئة الوقود والمعادن الأخرى النفط الخام والغاز الطبيعي، أما المصنوعات فتشمل البتروكيماويا ت والمنتجات المتصلة بها، بالإضافة إلى المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة الأخرى، وتبقى الميزة الأساسية لتجارة الدول النامية سيطرة سلعة أو سلعتان على النسبة الأكبر من قيمة الصادرات الإجمالية، وغالباً ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة، وعلى النقيض من ذلك تسيطر السلع المصنعة باختلاف تنوعها على النسبة الكبرى من هيكل الواردات لهذه الدول، والجدول الموالي يوضح الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية لعام 2009.

الجدول رقم (06): الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول المقارنة لسنة 2009

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	الهيكل السلعي للصادرات				الهيكل السلعي للواردات			
	الجزائر	مصر	تونس	المغرب	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
السلع الزراعية	**0.63**	**21.11**	**6.47**	**29.19**	**18.10**	**23.32**	**10.19**	**13.25**
الوقود والمعادن	**98.33**	**30.48**	**22.13**	**07.51**	**01.13**	**12.26**	**13.47**	**27.36**
المصنوعات	**0.96**	**43.83**	**68.25**	**62.50**	**79.23**	**48.98**	**75.07**	**59.37**
المواد الكيماوية	0.57	12.52	09.19	13.12	10.74	10.93	13.63	09.24
آلات ومعدات النقل	0.05	04.36	22.56	17.90	41.30	20.29	33.78	25.56
المصنوعات	0.34	26.94	36.49	31.47	27.17	17.75	31.04	24.57
سلع غير مصنفة	**0.06**	**04.57**	**03.12**	**0.77**	**01.52**	**39.56**	**01.25**	**0**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**36760**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

الملاحظ من خلال الجدول أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية لعام 2009 تلك الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات (الوقود والمعادن)، والتي بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الجزائرية نسبة 98.33% من إجمالي الصادرات، فيما يمثل كل من قطاعي السلع الزراعية والمصنوعات نسبة متواضعة جداً من إجمالي صادرات التجارة الخارجية، حيث بلغت نسبة السلع الزراعية والمصنوعات على التوالي 0.63%، و0.96% على التوالي. أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الجزائرية، فنلاحظ تلك الأهمية الكبيرة لفئة المصنوعات، حيث سجلت ارتفاعاً في سنة 2009 حيث بلغت نسبتها 79.23% مقارنة بسنة 2008 أين سجلت نسبة تقدر بحوالي 67.44%، وجاءت في المرتبة الثانية السلع الزراعية بنسبة 18.10%، حيث انخفضت نسبتها من إجمالي الواردات لعام 2009، مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت حوالي 30.79% وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما مقارنة بالإمكانيات المتاحة. في المقابل نلاحظ أن واردات الوقود والمعادن سجلت نسبة ضئيلة قدرت بحوالي 01.13%. بينما يتميز الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية في جانب تركيبة الصادرات ارتفاع قيمة المصنوعات لتبلغ نسبة 43.76% من إجمالي الصادرات مقارنة بعام 2008 أين بلغت نسبة 35.52%، وانخفضت مساهمة قطاع الوقود والمعادن فبعدما كان يمثل ما يقارب حوالي 50% من إجمالي الصادرات في السنوات الأخيرة، أصبح لا يمثل سوى الثلث وبنسبة تقدر بحوالي 30.43% في عام 2009. أما السلع الزراعية فقد حققت زيادة في أهميتها النسبية لترتفع إلى نسبة 21.23% مقارنة بسنة 2008 أين بلغت حوالي 12.71%، أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات المصرية، فنلاحظ هيمنة فئة المصنوعات واستحواذها على النسبة الأكبر من إجمالي الواردات حيث ارتفعت نسبتها إلى 48.98% عام 2009 مقارنة بسنة 2008 أين سجلت ما نسبته 40.11%. في مقابل ذلك انخفضت نسبة الواردات من السلع الزراعية حيث بلغت نسبة 23.32% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 أين بلغت نسبة 32.23%، وسجلت فئة الوقود والمعادن ما نسبته 11.89% من إجمالي الواردات المصرية لسنة 2009.

والملاحظ على الهيكل السلعي للصادرات التونسية هو تلك الأهمية الكبيرة لقطاع المصنوعات (الصناعات التحويلية)، حيث تمثل الحصة الأكبر من إجمالي صادرات تونس نحو العالم الخارجي، حيث تمثل ما نسبته 68.25% من إجمالي الصادرات، حيث سجل قطاع الوقود والمعادن ما نسبته 22.13%، بينما سجل قطاع السلع الزراعية نسبة تقدر بحوالي 6.47%، وهي أقل نسبة للصادرات التونسية وهو ما يعكس الوضعية الصعبة التي يشهدها القطاع الفلاحي في ظل التوجه الكلي للسياسات الاقتصادية نحو النهوض بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وذلك بهدف دعم القدرة التنافسية للصادرات الصناعية، أما فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات التونسية، فتشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى بنسبة بلغت 75.07% من إجمالي الواردات لعام 2009، في المقابل تراجعت حصة الواردات من فئة الوقود والمعادن من 28.25% سنة 2008 إلى ما نسبته 13.47% في سنة 2009. وتأتي في المرتبة الثالثة فئة السلع الزراعية بنسبة والتي سجلت تراجعاً حيث بلغت نسبتها 10.19% إلى إجمالي الواردات لعام 2009. بينما تميز الهيكل السلعي للصادرات المغربية لعام 2009 بمساهمة الصناعات التحويلية بالنسبة الأكبر من إجمالي الصادرات المغربية حيث قدر بحوالي 63.28%، وسجلت صادرات السلع الزراعية نسبة بلغت 29.19% من إجمالي الصادرات وهي نسبة معتبرة لقطاع السلع الزراعية، بينما قطاع الوقود والمعادن فإنه لا يمثل سوى 7.51%، وذلك لافتقار المغرب إلى الموارد الطاقوية، كما ارتفعت قيمة واردات المغرب من فئة المصنوعات سنة 2009 لتبلغ نسبة 59.37% من إجمالي الواردات المغربية مقارنة بسنة 2008 أين بلغت نسبة 56.60%، كما ارتفعت واردات المغرب من السلع الزراعية حيث بلغت نسبة 23.28% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 أين بلغت نسبة 13.25%. فيما انخفضت نسبة الواردات من فئة الوقود والمعادن لتبلغ نسبة 20.10% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 والتي بلغت نسبة 27.36%.

من خلال تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية من جانب الصادرات والواردات يتبين لنا من جانب التركيبة السلعية للصادرات وجود اتجاهين لكل منهما تحديات مختلفة، حيث يهم الاتجاه الأول الدول المنتجة للمحروقات وهي الجزائر ومصر وتواجه الدولتان التحدي المتمثل في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات حتى تتمكن من الحفاظ على استمرارية ميزان الأداءات على المدى المتوسط والبعيد ، وما يمكن أن يكون للتحرير التجاري من إفرازات خطيرة على البيئة . أما الاتجاه الثاني، فيخص الدول غير النفطية تونس والمغرب وبدرجة أقل مصر، حيث يتمثل التحدي الكبير على حد سواء في تأهيل هياكل التصدير للاستجابة لمتطلبات اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوربي، وكذا منطقة التبادل الحر العربية واتفاقية أ غدير، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية التوقيع على اتفاقيات اتحاد المغرب العربي في المستقبل[1].

ومن خلال تحليل هيكل السلع للواردات فإننا نلاحظ أن معظم واردات هذه الدول عبارة عن سلع مصنعة أو تامة الصنع وهو ما يعكس هشاشة اقتصاديات هذه الدول واعتمادها على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من هذه

[1] - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا – تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، الاجتماع 24 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، مكتب شمال إفريقيا، المغرب 6-9 ماي 2009، ص 27.

السلع دون الاعتماد على مواردها، وكذا ارتفاع نسبة الواردات من السلع الزراعية رغم ما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات تسمح لها بتغطية احتياجاتها من هذه السلع.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

تراجعت قيمة التجارة الخارجية لدول شمال إفريقيا في اتجاه جميع الشركاء التجاريين في عام 2009، وأدى ذلك إلى تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لكل من الجزائر، مصر، تونس والمغرب.

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لدول المقارنة لسنة 2009

الوحدة: نسبة مئوية

المناطق الاقتصادية	التوزيع الجغرافي للصادرات				التوزيع الجغرافي للواردات			
	الجزائر	مصر	تونس	المغرب	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
الدول العربية	**3.01**	**35.41**	**12.20**	**4.83**	**4.12**	**11.14**	**8.41**	**12.42**
الاقتصاديات المتقدمة	**80.32**	**40.61**	**76.08**	**67.97**	**65.85**	**50.03**	**69.41**	**66.05**
الاتحاد الأوربي	47.93	24.56	67.75	54.87	47.95	25.62	58.17	52.22
دول متقدمة أخرى	32.37	16.04	8.33	13.10	17.90	24.40	11.23	13.82
الاقتصاديات النامية والناشئة	**12.59**	**18.83**	**7.79**	**19.68**	**29.01**	**29.93**	**18.32**	**19.96**
الدول الآسيوية غير العربية	8.24	15.27	4.51	11.43	21.83	20.75	10.92	14.07
الدول الإفريقية غير العربية	0.18	1.61	1.51	1.67	0.08	0.49	0.06	0.37
دول أوربية أخرى	0.52	1.33	0.94	3.09	2.22	4.60	5.19	2.74
دول أمريكا اللاتينية	3.64	0.60	0.83	3.49	4.86	4.07	2.14	2.77
باقي دول العالم	**4.08**	**5.15**	**3.93**	**7.49**	**1.02**	**8.90**	**3.86**	**1.57**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: صندوق النقد العربي: نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر، فإننا نلاحظ أن أغلب الصادرات تذهب إلى الاقتصاديات المتقدمة وبنسبة 80.32% من إجمالي الصادرات، حيث أن منطقة الاتحاد الأوربي تستقطب حوالي 47.93%، أما في جانب مصدر الواردات السلعية فنلاحظ أن أغلبها يأتي من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة دول الاتحاد الأوربي بنسبة 47.95%، أما الدول النامية فإن حصتها تبلغ حوالي 29.01% حيث بلغ نصيب الدول الآسيوية حوالي 20.83% أغلبها من الصين، أما واردات الجزائر من الدول العربية لا تبلغ إلا حوالي 4.12% من إجمالي الصادرات.

وتشكل مصر الاستثناء الوحيد من بين هذه الدول إذ تبلغ نسبة الصادرات المصرية للدول العربية ما نسبته 35.41%، وتمثل حصة الاقتصاديات المتقدمة ما نسبته 40.61%، وتبلغ نسبة الاتحاد الأوربي 24.56%، والاقتصاديات النامية ما نسبته 18.83% حيث تبلغ نسبة الدول الأسيوية 15.27%. أما من جانب الواردات فإن حوالي النصف من إجمالي الواردات تأتي من الاقتصاديات المتقدمة، حيث تقدر الواردات المستقطبة من الاتحاد

الأوربي حوالي 25.62%، أما الاقتصاديات النامية فإن نصيبها يقدر بحوالي 30% وخاصة الدول الآسيوية بنسبة 20.75، أما الدول العربية فإن نصيبها من الواردات لا يتجاوز 11.14%.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية فإنه يتبين لنا أن حوالي 76.08% تذهب إلى الدول المتقدمة وخاصة دول الاتحاد الأوربي بنسبة 67.75%، بينما حصة الدول العربية لم تستأثر إلا على سوى 7.79%، والاقتصاديات النامية والناشئة ما نسبته 7.79%. أما من جانب الواردات فنلاحظ أيضاً أن اغلب الواردات مصدرها أيضا الاقتصاديات المتقدمة وهي تمثل ما نسبته 58.17% والاقتصاديات النامية والناشئة تمثل حوالي 18.32% من إجمالي الواردات حيث تمثل نسبة الواردات الواردة من الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين حوالي 10.92%، أما الدول العربية فإن نصيبها من الواردات التونسية حوالي 8.41%.

وبالنسبة للمغرب فإن حوالي ثلثي الصادرات المغربية تذهب إلى الاقتصاديات المتقدمة وخاصة دول الاتحاد الأوربي بنسبة 54.87%، أما الاقتصاديات النامية فإن نصيبها من الصادرات حوالي 19.68% وكان نصيب الدول الأسيوية حوالي 11.43%، أما الدول العربية فإنها لا تستأثر إلا على ما نسبتة 4.83% من إجمالي الصادرات. أما من جانب الواردات فنلاحظ أيضاً أن أغلب الواردات متأتية من دول الاقتصاديات المتقدمة وخاصة دول الاتحاد الأوربي بنسبة 52.22%، أما الاقتصاديات الناشئة فإن حصتها من الواردات تقدر بحوالي 19.96% ، حيث بلغت نسبة الدول الأسيوية حوالي 14.07% من إجمالي الواردات، بينما الدول العربية فإن حصتها من الواردات المغربية تقدر بحوالي 12.42%.

من خلال تحليل التوزيع الجغرافي لدول الجزائر، مصر، تونس والمغرب، نلاحظ أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر الشريك الأكبر لكل من تونس والمغرب والجزائر وبدرجة أقل مصر، ليس فقط لإبرام اتفاقيات الشراكة الأوروبية متوسطية، ولكن أيضا بسبب اعتبارات جغرافية وسياسية وإستراتيجية، ولكن من الواضح أن اتفاقيات الشراكة قد عززت ذلك أو على الأقل قد حافظت على أواصر العلاقات التجارية القائمة مع معظم دول الشراكة. وبالرغم من ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوربي وهذه الدول، إلا أن كل من مصر وتونس والمغرب قد حققت عجزاً مستمراً في ميزانها التجاري مع دول الاتحاد الأوربي، إلا أن تونس تعتبر أفضل نوعاً ما من مصر والمغرب كونها استطاعت تضييق الهوة في إطار ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوربي على عكس مصر والمغرب. وتعتبر الجزائر الوحيدة التي حققت فائضاً مستمراً في ميزانها التجاري مع دول الاتحاد الأوربي[1].

الفرع الرابع: التجارة البينية

مستوى التبادل التجاري لا يبعث عن الرضا بالمقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى، فإن المبادلات بين دول شمال إفريقيا غير نامية بما فيه الكفاية ولا تزال هامشية. وأن مجمل المبادلات البينية انحصرت في 2,6% من المبادلات الخارجية للمنطقة في 2006، وهو مستوى للتبادل لا يعتد به مقارنة بالقدرات الهائلة الكامنة في هذه

[1] - مصطفى، عبد الله أبو القاسم خشيم: اتفاقيات الشراكة الاورو – المغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 07، طرابلس، 2009، ص 84.

البلدان. ويمثل هذا الأمر مفارقة، لاسيما وأن الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان تكمل بعضها بعضا بشكل إجمالي، علما بأن الجزائر وليبيا ومؤخرا موريتانيا دول مصدرة للنفط والغاز، يزداد الطلب فيها على الواردات في حين اقتصاديات مصر والمغرب وتونس أكثر تنوعاً لاسيما فيما يخص قطاع الزراعة والتصنيع والخدمات والسياحة.

إن تعزيز المبادلات التجارية وتحرير التجارة بين هذه البلدان قد يساعدها على مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في تحسين آفاق النمو وتقليص البطالة، كما سيمكنها كذلك من الاستفادة القصوى من اندماجها الجاري مع أوربا ومع باقي العالم. ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن دول المغرب العربي لا تزيد مبادلاتها البينية عن 2% مقابل 66% مع الاتحاد الأوربي و13% مع باقي الدول المصنعة و19% مع باقي الدول.

تسجل الجزائر، والتي تعتبر من بين البلدان ذات الإمكانيات التصديرية الكبيرة، أضعف مستوى للمبادلات مع الدول الأخرى في الإقليم، أي بمعدل لا يتجاوز 1,7% من تجارتها الخارجية و2,0% من وارداتها الإجمالية و1,7% من صادراتها، وتعتبر مصر والمغرب وتونس الشركاء الرئيسيون للجزائر التي تمدهم بالمواد النفطية والمنتجات الكيميائية والبلاستيكية ومؤخرا بالمنتجات السمكية، كما تغطي الجزائر كل حاجات موريتانيا من المحروقات، وتعتبر مصر وتونس أهم مورديها بالمواد الغذائية والسلع شبه النهائية ومواد التجهيز الصناعي والمواد الاستهلاكية غير الغذائية.

ولا تصدر مصر للمنطقة إلا حوالي 3,8% من مجموع صادراتها، ويتمثل شركائها الرئيسيون في ليبيا والسودان اللذان تصدر إليهما المنتجات الغذائية والحبوب والماشية والغاز الطبيعي، وتصل قيمة الواردات من الجزائر إلى أكثر من 600 مليون دولار، حيث يمثل هذا البلد المزود الرئيسي للسوق المصرية بمنتجات الطاقة بشكل خاص، تليه ليبيا والسودان وتونس.

وتعتبر تونس بصفتها الاقتصاد الأكثر انفتاحاً على المبادلات التجارية البينية، والتي لا تمثل بالرغم من ذلك إلا 7,3% من تجارتها الخارجية، وأغلب هذه المبادلات يأخذ شكل صادرات بمعدل 8,3% مقابل 7,8% من الواردات، مما يجعل تونس تتمتع بفائض مقارنة مع دول الإقليم الأخرى، وتعتبر ليبيا والجزائر والمغرب الشركاء الرئيسيين لتونس بالنسبة للمنتجات الموجهة للصناعات الكيماوية وللبناء والمنتجات الغذائية والجلد والخشب والورق والنسيج، في حين تعتبر الجزائر وليبيا ومصر الدول الرئيسية المزودة لتونس بالمحروقات والغاز الطبيعي.

بينما تستقر صادرات المغرب في اتجاه دول المنطقة في مستوى 2,1%، حيث يصدر إليها الفوسفات والمنتجات الغذائية والنسيج والملابس. أما الواردات المغربية الآتية أساسا من الجزائر ومصر وتونس وليبيا، فهي مرتبطة أساسا بالطاقة، إضافة إلى بعض المنتجات الأخرى كالتمور ومنتجات الحديد والصلب والمخصبات[1].

المطلب الثالث: مكانة الخدمات في التجارة الخارجية

بالنسبة لتجارة الخدمات، فقد كان تعاظم قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي سبباً رئيسياً في انطلاق جولة الأورغواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة، التي شجعت تحرير هذا القطاع في كافة أنحاء العالم، والجدول الموالي

[1] - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، مرجع سابق، ص.ص 28-29.

يوضح مدى أهمية هذا القطاع، وتطور حجم التجارة في قطاع الخدمات في كل من الجزائر، مصر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000- 2009.

الجدول رقم (08) : تطور التجارة الخارجية في الخدمات لدول المقارنة 2000، 2005-2010

الوحدة: مليون دولار

الدول	2000	2005	2006	2007	2008	2009
صادرات الخدمات						
الجزائر	910	2510	2580	2890	3550	3020
مصر	9803	14643	16135	19943	24912	21520
تونس	2767	4022	4294	4909	6014	5499
المغرب	3115	6710	8089	9789	12165	13416
واردات الخدمات						
الجزائر	2360	4780	4780	6930	10980	11690
مصر	7513	10508	11569	14342	17615	13935
تونس	1218	2191	2455	2803	3370	2974
المغرب	2003	3451	3845	4473	5416	6694

المصدر: صندوق النقد العربي:نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009، صفحات متفرقة.

يمثل الميزان الخدمي الشق الثاني بعد الميزان التجاري السلعي من ميزان العمليات الجارية، ويضم الصادرات والواردات غير المنظورة مثل خدمات السياحة والنقل والتأمين، ونظراً لما تتصف به التحويلات من الانتظام والدورية فغالباً ما تلحق خدمات عناصر الإنتاج خاصة العمل إلى الميزان الخدمي، والملاحظ على حجم المبادلات في جانب الخدمات هو نمو هذه الأخيرة وتضاعفها خلال الفترة 2000-2010. وعليه فقد لعب الميزان الخدمي دورا هاما في الحد من تدهور ميزان المدفوعات لكل من مصر، تونس والمغرب، على عكس الجزائر فإن ميزان الخدمات يمثل عبء على ميزان المدفوعات وذلك بتحقيقه عجزاً مستمراً، ولكن الملاحظ هو الارتفاع المستمر في حجم التجارة في الخدمات في هذه الدول باستثناء سنة 2009 أين حققت معدلات نمو سالبة بسبب الأزمة المالية العالمية، وهو ما يعكس التحرير التدريجي لهذا القطاع.

من خلال الجدول يتضح أن ميزان الخدمات في كل من مصر، تونس والمغرب وعلى عكس الميزان التجاري للسلع المنظورة فإنه يتسم بتحقيق فائض بصفة مستمرة، حيث يعتبر ميزان الخدمات أحد مصادر النقد الأجنبي الهامة في هذه الدول، وعلى النقيض من ذلك فإن ميزان الخدمات الجزائري حقق عجزاً متواصلاً، وهو ما يدل أن حجم التدفقات الخارجة من الجزائر (المدفوعات) أكبر من تلك الداخلة إليها (المتحصلات) على عكس الميزان التجاري الذي حقق فائضا مستمرا، ومن خلال دراسة تطور ميزان الخدمات لكل من تونس والجزائر ومصر والمغرب، يتبين تلك الأهمية الكبيرة التي يلعبها قطاع الخدمات في كل من مصر والمغرب وبدرجة أقل في تونس، فهو يعتبر من بين القطاعات الحيوية وذلك بما يساهم به بنسبة معتبرة في تغطية العجز المسجل في الميزان التجاري، على عكس ذلك

سجل قطاع الخدمات في الجزائر عجزاً مستمراً في ميزان الخدمات، مما يبين الإهمال الذي يتعرض له هذا القطاع رغم ما تتوفر علية الجزائر من إمكانيات لا تقل أهمية عن تلك الموجودة في هذه الدول، وهذا ما ين اهتمام الجزائر بمجال المحروقات عن باقي القطاعات.

من خلال رصد أهم التغيرات الحاصلة على التجارة الخارجية في دول: الجزائر، مصر، تونس والمغرب في شقيها المنظورة وغير المنظورة، يتضح لنا نمو المبادلات التجارية خلال السنوات الماضية، والمضي نحو تحرير التجارة الخارجية في هذه الدول. حيث تعتبر كل من مصر وتونس والمغرب دول منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر باعتبارها دولة مراقبة وسعيها الدائم للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني:آثار التحرير التجاري على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في دول المقارنة

على الرغم من اختلاف دول: الجزائر، مصر، وتونس والمغرب فيما بينها عن طبيعة الموارد التي تمتلكها كل دولة، سواء كانت طبيعية أو بشرية إلا أنها تملك إرثاً ثقافياً موحداً، وتواجه تحديات اقتصادية واجتماعية مشتركة، والتي من بينها رفع معدلات النمو وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، تهدف من خلالها إلى تحسين مستوى الحياة وتقليص معدلات البطالة والقضاء على معدلات الفقر، حيث سطرت لهذه الأخيرة برنامجاً في إطار إعلان أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة والذي يقضي بتقليص معدلات الفقر إلى النصف في حدود سنة 2015.

المطلب الأول: آثار التحرير التجاري على الاستدامة الاقتصادية في دول المقارنة

ارتبطت التنمية الاقتصادية تاريخياً وما زالت بالموارد الطبيعية، فقد تزايد النمو الاقتصادي في الجزائر بصورة ملحوظة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي نتيجة للعوائد البترولية الضخمة، و للتحويلات في البلدان غير المنتجة له من أفرادها العاملين في الخارج (مصر، تونس والمغرب)، وخلال تلك الفترة لجأت هذه الدول إلى سياسات للحماية الزراعية والصناعية إضافة إلى دعم الغذاء والماء والطاقة، غير أن فترة الثمانينات كانت أكثر صعوبة اقتصادياً على الجزائر وذلك للانخفاض الحاد لأسعار البترول وتدهور الإنتاجية عموماً والأخذ بسياسات البنك الدولي وإعادة الهيكلة، وبداية من نهاية التسعينات وبداية الألفية ارتفعت أسعار البترول مما أدى إلى تحسن الاقتصاد الجزائري لكنها ليست بالضرورة ثابتة، ويعتبر قطاعي الصناعات التحويلية والسياحة من أكبر المساهمين في إجمالي الناتج المحلي في كل من مصر، تونس والمغرب، في حين يبقى قطاع الزراعة مهما في كل من مصر والمغرب [1].

الفرع الأول: نمو الناتج المحلي الإجمالي

من المهم جداً إدراك أن أي اقتصاد لا يزال يعرف بالناتج المحلي الإجمالي الخاص به، وهو مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات المنتجة في العام. وفي الاقتصاديات التقليدية، يكون الهدف الأساسي هو زيادة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك تعتمد الاقتصاديات التقليدية على افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ينمو رأسياً وبلا نهاية، وأن هذه الزيادة ايجابية ومفيدة للجميع وممكنة، إلا أن التحليل للنمو الاقتصادي ينقصه شمول الصحة، والتعليم، والنظم الايكولوجية الضرورية للرفاه البشري، ومن ثم فإن زيادة الناتج

[1] - كريم، مقدسي؛ كارول، شوشاني شرفان: الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة – المرحلة الثانية، مرجع سابق، ص 8.

المحلي الإجمالي لا تشير إلى حقيقة صحة الاقتصاد. ويشير الكثير من الاقتصاديين أنه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا بد أن تتأثر حالة البيئة، وهي نظرية المنحنى البيئي لكزنتس (Kuznets Curve)، ومفادها أن كثيراً من مؤشرات الصحة البيئية، كتلوث المياه والهواء ترتفع بارتفاع نصيب الفرد من الدخل حتى تصل إلى حد معين، وبالوفاء بالاحتياجات الطبيعية الأساسية تظهر الرغبة في بيئة نظيفة، فقد أظهرت الدراسات الحديثة أهمية الحوكمة البيئية على الناتج المحلي الإجمالي، فقد كشفت إحدى الدراسات التي فحصت بيانات 123 بلداً، أنه لا توجد أدلة مباشرة تثبت أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يعكس التدهور البيئي بعد نقطة معينة، بل أن تأثير ذلك الناتج غير واضح على البيئة ويعتمد على طريقة الإدارة [1]. والجدول الموالي يوضح نمو الناتج المحلي لكل من الجزائر، مصر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم (09): تطور الناتج المحلي لدول المقارنة خلال الفترة 2000، 2005- 2010

الوحدة: مليون دولار

	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	54728	103066	117220	135032	171756	138126	161947
مصر	97655	89528	107378	130367	162464	188489	218393
تونس	19435	32256	34419	38967	44924	43551	44253
المغرب	33278	59524	65640	75224	88880	90553	91314

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، مرجع سبق ذكره، ص286.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2006، مرجع سابق، ص 42.

ارتفع قيمة الناتج المحلي خلال العشر سنوات الأخيرة أكثر من الضعف خلال الفترة 2000-2010 في دول شمال إفريقيا. وسجلت دول شمال إفريقيا معدلات نمو معتبرة لعام 2010، وذلك لانتعاش اقتصاديات هذه الدول عقب الأزمة الاقتصادية العالمية.

ساهم ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية إلى تحسن واضح في الناتج المحلي للجزائر بالمقارنة مع تلك المسجلة في عام 2009 أين حققت معدل نمو سالب قدر بحوالي 19.8%، وباستثناء سنة 2009 أين انخفض الناتج المحلي انخفاضاً حاداً حيث بلغت قيمة الناتج المحلي حوالي 138126 مليون دولار متأثرة بانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية. ووصل معدل نمو الاقتصاد في الجزائر إلى حوالي 4% لسنة 2008، مقابل 3.1% في 2007. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى حد كبير إلى البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة للحد من تبعية اقتصادها وهشاشته إزاء المحروقات. وقد أدت هذه البرامج إلى تحسين معدل النمو بمعدل 6% في القطاعات الغير مرتبطة بالمحروقات، كما أن النمو الذي تحقق في 2010 دعمه الزيادة في إنتاج المحروقات خلال فترة ارتفاع الأسعار، ومع انتعاش قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية واستفاد القطاعان من برنامج طموح للاستثمارات العمومية في الهياكل الأساسية

[1] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة: توقعات البيئة للمنطقة العربية – البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، نيروبي، 2010، ص 18.

والخدمات الاجتماعية من خلال استثمار فوائض الميزانية التي بلغت 15,9 مليار دولار أمريكي في 2007، كما مكنت الاحتياطات المهمة والمتراكمة للعملات والتي وصلت إلى ما يقارب 137 مليار دولار أمريكي في 2008، من إطلاق العديد من المبادرات، منها خطة دعم النمو على مدى 5 سنوات بقيمة قدرها 200 مليار دولار، إضافة إلى إستراتيجية التنويع الصناعي الجديدة التي تركز على القطاعات الأساسية كالصناعة البيتروكيماوية والصناعة التحويلية الزراعية والصناعة الإلكترونية[1].

والملاحظ على الناتج المحلي المصري هو الأداء الجيد للنمو، فقد حقق معدلات نمو متواصلة، وذلك راجع إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي خاصة خلال الجزء الأول من عام 2010، حيث وصل معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي بالأرقام الحقيقية إلى معدل 7,2% في 2008 (السنة الجبائية 2008/2007) وقد يصل إلى 4,1% في 2009 (السنة الجبائية 2009/2008)، مقابل 6,8% في 2006/2005 و 7,1% في 2007/2006. وقد عزز هذا النمو خلال 2007-2008 زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة بنسبة 28,5%، في القطاع الخاص بالنسبة لأغلبها (86%)، والذي حقق الجزء الأكبر من إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 60%. ويعود هذا المعدل إلى الزيادة القوية في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 8%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14%، وقطاع الاتصالات بنسبة 14%. كما سجلت هذه السنة نمواً قوياً لخدمات المطاعم والإيواء بنسبة 24,3%، ويعزى تباطؤ النمو خلال الفترة 2008-2009 إلى آثار الأزمة المالية العالمية التي كان لها وقع غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع واضح في المصادر الرئيسية للدخل، كالصادرات والسياحة والنقل[2].

وحققت تونس تحسنا في أدائها الاقتصادي لسنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بفضل زيادة الطلب على صادراتها، وذلك رغم بعض الصعوبات المتمثلة في انتهاء فترة انتعاش قطاع البناء والتشييد، وتراجع نمو القطاع الزراعي من جراء الجفاف، و لم تتأثر تونس كثيراً بالأزمة العالمية خلال سنة 2009، حيث عوض صمود قطاع السياحة وزيادة الإنتاج في قطاع المعادن جزئياً انخفاض الصادرات نحو أوربا وتم دعم الطلب الداخلي عن طريق الاستثمار العمومي والاستهلاك الداخلي، نتيجة الزيادة في الرواتب في القطاعين العام والخاص، حيث ارتفع الناتج المحلي لسنة 2010 إلى حوالي 44253 مليون دولار مستنداً على تدابير دعم الدولة للقدرة الشرائية والنشاط الاقتصادي، واستثمار الدولة في البنية التحتية[3].

أما في المغرب فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2000- 2010 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي 91314 مليون دولار، وكان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على المغرب محدوداً سنة 2009 على الرغم من تدهور الحالة الاقتصادية لشركائه، فنظراً للسنة الفلاحية الجيدة والتدابير المتخذة لدعم القطاعات الأكثر

[1] - الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: www.finance-algeria.org. بتاريخ: 2012/01/12، H11:05.

[2] - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2009، مرجع سابق، ص 18.

[3] - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية: مشروع قانون المالية لسنة 2011، التقرير الاقتصادي والمالي، ص21. نقلا عن الموقع: www.finances.gov.ma. . بتاريخ: 2012/01/11، H21:55.

تضرراً في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية التي أنشئت مع بداية الأزمة، ونتيجة لعقد متواصل من الإصلاحات، بلغ النمو الاقتصادي 4.9% سنة 2009[1].

ومنه فالملاحظ على اقتصاديات دول المقارنة تباين معدلات النمو في الناتج المحلي وذلك راجع إلى الخصائص القطاعية لاقتصاديات هذه الدول فقد اختلفت انعكاسات الأزمة العالمية، حيث لاحظنا التأثر الواضح للنمو في الناتج المحلي الجزائري في سنة 2009 متأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية مما يبين ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات، على عكس ذلك لم تتأثر اقتصاديات تونس ومصر والمغرب كثيراً نتيجة لتنوع القطاعات المساهمة في الناتج المحلي.

الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهدت دول المقارنة تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2010 مقارنة بسنة 2009 باستثناء المغرب التي تراجع فيها نصيب الفرد من الناتج بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.3%. والجدول الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم (10): نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية في دول المقارنة لسنة 2000، 2005-2010

الوحدة: دولار

الدولة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	1799	3132	3501	3965	4958	3920	4518
مصر	1543	1265	1487	1770	2160	2450	2776
تونس	2032	3216	3398	3811	4349	4174	4198
المغرب	1159	1973	2152	2438	2849	2871	2863

المصدر: تقارير متعددة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الملاحظ من خلال الجدول أن هذه الدول حققت نموا في متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية، ويرجع التطور الذي حققته الجزائر أساسا إلى عائدات البترول لأنه يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية، والتي تشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني، أما في مصر فهي تعتمد بالدرجة الأولى على السياحة إضافة إلى قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة، واستفادة تونس من عائدات قطاع السياحة باعتباره القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد التونسي والذي يولى اهتماما خاصا من حيث الجهود التنموية، إضافة إلى الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، أما في المغرب فيعتبر هذا النمو راجع بالدرجة الأولى إلى قطاعي السياحة والصناعة.

والملاحظ على اقتصاديات دول المقارنة هو ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية في كل من الجزائر وتونس، وانخفاضه في مصر والمغرب.

[1] - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية: مشروع قانون المالية لسنة 2011، التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سابق، ص21.

الفرع الثالث: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

يبين التوزيع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة على مستوى اقتصاديات دول شمال إفريقيا، مما يسمح بتوجيه ورسم الاستراتيجيات التنموية من خلال التركيز على القطاعات ذات الأهمية في الاقتصاديات الوطنية، والنهوض بالقطاعات ذات المساهمة المنخفضة. والجدول الموالي يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لسنة 2010.

الجدول رقم (11): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدول المقارنة لسنة 2010

الوحدة: مليون دولار

	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
قطاع الإنتاج السلعي:	**80143**	**107132**	**14768**	**37023**
الزراعة	13644	29135	3175	12641
الصناعات الاستخراجية	56185	29999	3809	3534
الصناعات التحويلية	8036	35166	6602	12909
باقي قطاعات الإنتاج	2277	12832	1182	7938
قطاع الخدمات	**71880**	**101125**	**17749**	**45174**
الخدمات الإنتاجية	32045	65976	12039	17654
الخدمات الاجتماعية	39835	35149	5710	27520
الناتج بسعر التكلفة	**152013**	**208257**	**40363**	**82197**
صافي الضرائب غ المباشرة	**9934**	**10136**	**3891**	**9117**
الناتج المحلي الإجمالي	**161947**	**218393**	**44253**	**91314**

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، مرجع سابق، ص287.

تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي لسنة 2010، حيث استأثر قطاع الإنتاج السلعي الحصة الأكبر للناتج المحلي في كل من الجزائر ومصر وبنسبة بلغت على التوالي 49.50% و 49.05%، بينما في تونس والمغرب فقد حاز قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي وبنسبة قدرة على التوالي 40.10% و 49.47%، كما تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي في هذه الدول في جانب قطاع الإنتاج السلعي، حيث احتل قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الجزائري لسنة 2010 بنسبة بلغت 34.69% من إجمالي الناتج، وحاز قطاع الصناعات التحويلية في مصر وتونس والمغرب على المرتبة الأولى من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي بحصة بلغت 16.10% و14.91% و 14.13% على التوالي.

تمثل الزراعة أحد القطاعات الثانوية في خلق القيمة المضافة في كل من الجزائر وتونس بنسبة بلغت 8.24% و 7.17% على التوالي في عام 2010، وهو ما يعكس الوضعية الصعبة للقطاع الزراعي في ظل التوجه الكامل نحو الاهتمام بالقطاع الاستخراجي وفي مقدمتهم المحروقات في الجزائر، والاهتمام بالقطاع الصناعي والخدماتي بهدف دعم

التصدير في تونس، بينما في كل من مصر والمغرب فيعتبر القطاع الزراعي من بين أكبر المساهمين في الناتج بنسبة بلغت حوالي 13.84% و 13.34% على التوالي وذلك ما يعكس اهتمام البلدين بالقطاع لما له من أهمية بالغة.

أما في جانب القطاعات الاستخراجية تواصل الجزائر تحقيق نواتج ضخمة مصدرها الأساسي قطاع المحروقات وبنسبة بلغت حوالي 34,69%، وبدرجة أقل مصر بنسبة بلغت حوالي 13.73%، أما في تونس بنسبة قدرت بحوالي 8.60%، أما في المغرب أدى التوجه إلى الاعتماد على القطاع السياحي إلى تقليل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية وهي النسبة الأقل في المنطقة حيث تمثل ما نسبته 3.87% وتدل هذه الأرقام على أن ناتج المغرب يعتمد على موارده ومصادر يمكن القول أنها أكثر استدامة على عكس حالة الجزائر، أما في جانب الصناعات التحويلية فإن كل من مصر وتونس والمغرب تحقق قيمة مضافة معتبرة وذلك راجع إلى اهتمام هذه الدول بهذا القطاع وجعله من بين أهدافها، على عكس ذلك فإن قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر لا يساهم في الناتج المحلي إلا بنسبة قدرت بحوالي 4.96% لسنة 2010 وهو ما يعكس ضعف هذا القطاع في خلق القيمة المضافة.

من جهة أخرى ومن خلال وضعية قطاع الخدمات لهذه الدول ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي تتضح أهمية الخدمات التي تتم على مستوى هذه الدول، ففي المغرب شكل قطاع الخدمات الإنتاجية مصدراً مهما للدخل، حيث استأثر على الحصة الأكبر حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي سنة 2010 إلى حوالي 49.47% وفي المتوسط خلال الفترة 2005-2009 إلى ما نسبته 56.3% [1]. ويكشف التحليل القطاعي للنمو الاقتصادي خلال العشرية الأخيرة عن تحديث النسيج الإنتاجي المغربي، ومساهمة كبيرة للقطاعات ذات قيمة مضافة عالية بالإضافة إلى حصة أكبر لخدمات الجيل الجديد التي اكتسحت السوق على حساب القطاعات التقليدية، واستأثر قطاع الخدمات الاجتماعية على الحصة الأكبر حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي بحوالي 30.13%، وبلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مصر ما نسبته 46.30% في تكوين الناتج المحلي، حيث استأثر قطاع الخدمات الإنتاجية الحصة الأكبر حيث بلغت نسبة مساهمته 30.20، بينما في الجزائر فإن مساهمة قطاع الخدمات 44.38% من إجمالي الناتج المحلي، حيث استأثر قطاع الخدمات الاجتماعية على الحصة الأكبر فكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي حوالي 24.59%. أما في تونس فكانت نسبة مساهمة قطاع الخدمات هي الأضعف في المنطقة بنسبة 40.10% من إجمالي الناتج المحلي، حيث استأثر قطاع الخدمات الإنتاجية في تونس على الحصة الأكبر حيث بلغت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي حوالي 27.20%.

ومنه الملاحظ على اقتصاديات هذه الدول استئثار قطاع الخدمات الإنتاجية في تونس ومصر بالحصة الأكبر، والخدمات الاجتماعية في الجزائر والمغرب.

[1] - وزارة الاقتصاد والمالية المغربية: مشروع قانون المالية لسنة 2011، التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سابق، ص57.

الفرع الرابع: التضخم

تشير بيانات معدل التضخم من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الأسعار لسنة 2010 مقارنة بسنة 2009، وشهدت دول شمال إفريقيا فترات متنوعة من المستويات التضخمية تناوبت بين الانخفاض والارتفاع.

الجدول رقم (12): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دول المقارنة 2000، 2010-2003

الدولة	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0.3	2.6	3.6	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9
مصر	2.7	4.2	16.5	4.8	7.7	9.5	18.3	11.8	11.1
تونس	3.0	2.7	3.6	2.0	4.1	3.1	5.0	3.7	4.5
المغرب	1.9	1.2	1.5	1.0	3.3	2.0	3.7	1.0	0.9

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق ، ص23.

تأثر التضخم في دول المقارنة إلى حد بعيد بالارتفاع الذي لم يسبق له مثيل للأسعار الدولية للمواد الغذائية والمواد الأساسية والمحروقات في أواخر 2007 وبداية 2008، ويعتبر هذا التضخم بالنسبة لأغلب هذه الدول تضخماً مستورداً نظراً لازدياد أهمية الواردات في سلة الاستهلاك للأسر.

استقر معدل التضخم في الجزائر في مستوى 4.5% خلال عام 2010 مسجلاً انخفاضاً مقارنة بنسبة 5.9% في سنة 2009، ويعزى هذا التوجه إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,3% وهي مواد تحتل حيزاً مهما في الميزانية الاستهلاكية للأسر، وارتفاع أسعار الوقود وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي، ويعزى ارتفاع الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد البترول خلال السنوات الماضية.

أما في مصر فقد استقر معدل التضخم لسنة 2010 في مستوى 11.1% وهي النسبة الأعلى في دول شمال إفريقيا، منخفضة بشكل طفيف عما كان عليه الحال في سنة 2009 أين بلغت نسبة التضخم حوالي 11.8% وتبقى النسبة الأعلى للتضخم في مصر المسجلة عام 2008 والمقدرة بحوالي 18.3%، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 27% مما أدى إلى ارتفاع أسعار مواد أخرى "كخدمات الإيواء والمطاعم" والتي ارتفعت بنسبة 46%. كما يعزى التضخم في مصر كذلك لارتفاع أسعار الطاقة، كما ارتفعت أسعار النقل بنسبة 20%، مع تأثير أقل على القطاعات الأخرى.

سجل معدل التضخم لسنة 2010 انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغ حوالي 4.5% وذلك إثر انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية، حيث أنه في سنة 2008 سجلت تونس أعلى نسبة تضخم بمعدل بلغ 5.0% والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع مؤشر كلفة الحياة ب 5,4% مقارنة بنفس الفترة في 2007 منها 7,3% للمواد الغذائية و5,3% للنقل، وارتفع المؤشر السنوي لكلفة الحياة بنسبة 5,0% مقارنة لسنة 2007، تحت تأثير تطور الأسواق العالمية وبسبب التضخم الموروث عن 06 أشهر الأخيرة من 2007.

أما في المغرب فقد انخفضت نسبة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 0.9% في سنة 2010، وهي أقل نسبة تضخم في المنطقة ، وسجلت المغرب أعلى نسبة تضخم سنة 2008 بلغت 3.7% ، وذلك على أ ثر الارتفاع الهائل للأسعار العالمية للمواد الأولية الغذائية بداية 2008، وبفضل تدخل صندوق المقاصة، وبالرغم من تطور أسعار المواد الغذائية وكذا الارتفاع المسجل في 2008 لمنتجات الطاقة لاسيما منها منتجات محطة البترين، فإن أسعار الاستهلاك لم تعرف ارتفاعا بالقوة المتوقعة. وارتفع المؤشر بنسبة 3,9% في 2008 مقابل 2,3% في 2007. لكن مستوى الدعم تضاعف ثلاث مرات في غضون سنتين، ليصل إلى 6% تقريبا من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2008[1].

ومنه فإن الملاحظ على اقتصاديات هذه الدول أن مصر تسجل أعلى معدل للتضخم مقارنة بباقي الدول، وتسجل المغرب معدل منخفض للتضخم.

المطلب الثاني: أثر التحرير على الاستدامة الاجتماعية في دول المقارنة

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية المتحققة من خلال التجارة الخارجية من خلال إبراز مدى الأثر الذي يمارسه التحرير التجاري على التشغيل ومحاربة البطالة، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تمكين أكبر قدر من شرائح القوة العاملة المحلية على تحسين مستويات معيشتهم وإتاحة فرص الكسب أمامهم.

الفرع الأول: واقع البطالة والتشغيل

تعرقل البطالة النمو الاقتصادي وعملية تخفيف الفقر، لذا كانت محاربة البطالة من بين أولويات الدول، وعلى الرغم من عدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح من الإحصاءا ت الحديثة والواقع عن معدلات البطالة في دول الجزائر، مصر، تونس والمغرب، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب، كما تتباين معدلات البطالة في هذه الدول حيث تسجل تونس أعلى معدل للبطالة مقارنة بباقي الدول، والجدول الموالي يوضح معدلات البطالة في هذه الدول خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2010.

الجدول رقم (13): معدل البطالة في دول المقارنة خلال الفترة 2005-2010

الوحدة: نسبة مئوية

الدول	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تونس	14.2	14.3	14.1	14.0	13.3	13.0
الجزائر	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0
مصر	9.5	9.1	8.9	8.8	9.4	8.9
المغرب	11.1	9.7	9.8	9.9	9.1	9.1

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، مرجع سابق، ص39.

- نشرات متعددة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[1] - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، مرجع سابق، ص.ص 20-21.

اتجهت معدلات البطالة إلى الانخفاض بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005 و2010، وذلك راجع إلى معدلات النمو المسجلة وكذا ارتفاع الاستثمارات، وكذا بسبب التدابير العامة لإدماج العاطلين وتشجيع التشغيل الذاتي وروح المقاولة، كما تظهر لنا تطورات مختلفة من بلد لآخر، انخفاضاً قوياً لمعدلات البطالة بالنسبة للجزائر، وأقل حدة بالنسبة لمصر مع وضع لم يتغير بالنسبة للمغرب وتونس. ومن جهة أخرى، من الأهمية بمكان إبراز أن مصر والمغرب تسجلان معدلات البطالة الأكثر انخفاضاً حيث لا تكاد تتجاوز عتبة 10%، حيث بلغت نسبة البطالة في مصر والمغرب ما نسبته 8.9% و9.1% في سنة 2010، أما في الجزائر فقد سجلت نسبة بطالة تقدر بحوالي 10% لسنة 2010، في حين تعتبر نسبة البطالة مرتفعة في تونس مقارنة بباقي الدول حيث بلغت نسبة 13% سنة 2010، وهو معدل مرتفع مقارنة بدول المنطقة، بينما في الجزائر بلغت نسبة البطالة حوالي 10% لسنة 2010.

وتشكل البطالة تحدياً أساسياً لدول المنطقة التي تتفق على وصفه "ببطالة الإدماج"، لأنه يطال الشباب والنساء أساساً، ومن بينهم أصحاب الشهادات العليا والثانوية. والجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات البطالة في هذه الدول لعام 2010.

الجدول رقم (14) : بعض مؤشرات البطالة في دول المقارنة لسنة 2010

	معدل البطالة	عدد العاطلين بالألف	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة النساء بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (%)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة(%	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الجزائر	10.0	1076.0	8.1	19.1	32.3	43.2	21.4	61.2	64.4
مصر	8.9	2330.0	4.8	22.8	58.1	41.9	42.9	87.5	.....
تونس	13.0	491.8	10.9	19.0	38.1	37.2	32.0	39.9	33.9
المغرب	9.1	1037.0	9.6	9.8	27.5	41.7	27.6	54.6	69.5

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، ص 305.

اتخذت دول المقارنة تدابير مختلفة بغرض التقليل من المخزون المتراكم من العاطلين والطلبات الإضافية على الشغل لتقليص تمركز الشغل في القطاعات ذات القيمة المضافة الضعيفة والتي لا تتطلب الكثير من التأهيل، لامتصاص الجزء الأكبر من أعداد الشباب حاملي الشهادات وبالتالي تقليص التشغيل الغير رسمي والتشغيل دون المستوى المطلوب الذان لا يزالان منتشران بحجم كبير، لكن لم تنجح هذه الإجراءات في تسريع وتيرة إنشاء المناصب بطريقة معممة وكافية. مما يحد من تحليل التوجهات وأثر التدابير والآليات المعتمدة من أجل إنشاء المناصب، أما الاقتصاد غير الرسمي والتشغيل دون المستوى المطلوب، فلازالا في منأى عن المحللين وأصحاب القرار، مما يحد من معرفة المدى والسمات وديناميكية مشكلة التشغيل بشكل أفضل حتى تتم الاستجابة لحاجة السكان كما تم الالتزام بذلك.

تستعمل دول شمال إفريقيا مجموعة كبيرة من الإجراءات للتقليل من البطالة، مثلا من خلال تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة، وتسهيل إدماج العاطلين، وتشجيع التشغيل الذاتي وروح المبادرة، وتحسين آليات الوساطة في سوق العمل. ونلاحظ تزايد مدى هذه الإجراءات وتنوعها واندماجها المتزايد في سياسات التنمية

الوطنية والقطاعية، وقد تم الاهتمام بالعلاقات القائمة بين التكوين وسياسات التشغيل ، كما نلاحظ توجهاً نحو لامركزية التدخلات للاستجابة بشكل أفضل لحاجات الجهات والشركات، وكذا لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولإنشاء مزيد من المناصب، قامت الدول الأعضاء باستثمارات عمومية مهمة، في شراكة مع مستثمرين خواص، وطنيين وأجانب، مع إدماج الحاجات في مجال الكفاءات، وعلى أساس أهداف مرقمة وميزانيات يعتد بها.

اعتمدت الجزائر سياسة وطنية للتشغيل وخطة عمل، وكذا برنامجاً لتدبير الكفاءات والتكوين بهدف تحسين حكامة قطاع التشغيل وتحفيز الشركات على تشغيل الشباب، ودعم تدريب المرشحين للعمل وتشجيع التشغيل الذاتي وروح المقاولة. وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل هذه ترافقها آلية للتسيير تسهر عليها هيأة للتنسيق والتتبع على أساس دراسات تنجز كل ثلاثة أشهر وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نشير إلى (البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب، والبرنامج الخاص بالسهول العليا، وبرنامج الطريق السيار شرق–غرب، وبرنامج حماية البيئة والنهوض بها)[1].

أما في مصر فتميزت السياسة الاجتماعية في مصر باعتماد برامج إستراتيجية وإنشاء مؤسسات جديدة بهدف خلق فرص عمل لامتصاص البطالة، ومن بينها: اعتماد برنامج رئاسي اشتملت أولوياته على توفير العمل وتحسين الأحوال المعيشية للسكان المهمشين وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية العامة، اعتماد خطة تنموية تتضمن أهدافا قابلة للقياس بالأرقام في مجال توفير فرص العمل[2].

كما تميزت السياسة الاجتماعية في تونس بالإجراءات المتخذة في مجال التشغيل والتأهيل الاجتماعي، والتي من بينها، تكثيف الجهود فيما يخص التشغيل في إطار مخطط التنمية الحادي عشر، وتفعيل البرنامج الرئاسي من أجل تونس الغد، الذي يعتبر التشغيل الهدف الأساسي ويركز خصوصا على فئة حاملي الشهادات[3].

وأستمر المغرب في تنفيذ الثلاث برامج الكبرى (مقاولتي، إدماج، تأهيل) التي تهدف لمكافحة البطالة وتشجيع الشركة الصغيرة جداً، وكذا لتنمية الموارد البشرية بالنسبة للشركات وتحسين التأطير من خلال تشغيل الشباب الحامل للشهادات، وإدماج العاطلين دون جعل الشركات تتحمل تكاليف الأجور، وكذا تحسين قابلية الباحثين عن العمل للتشغيل من خلال اكتسابهم للمهارات الضرورية وتمكنهم من العمل في منصب محدد. وقد شرع في برنامج واسع لتأهيل نظام التعليم والتكوين المهني من خلال توسيع قدرة الاستقبال وإعادة الهيكل المهني والعمل

[1] – الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، مرجع سابق، ص40.

[2] – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، الاجتماع الثاني والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 26– 29 جوان 2007، ص 39.

[3] – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا: الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا – تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2007، الاجتماع 23 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 10–13 مارس 2008، ص 39.

على تخصصها. إلا أن هناك دراسات مستقبلية إقليمية لتحديد الحاجات بشكل أفضل في مجال التشغيل داخل الشركات[1].

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية البشرية

أحرزت دول المقارنة تقدماً ملحوظاً شملت معظم المؤشرات المعتمدة لتقييم التنمية البشرية على مستوى الدول، ويمكن تحليل التطورات التي شهدتها التنمية البشرية خلال السنوات الماضية في هذه الدول.

الجدول رقم (15): اتجاهات التنمية البشرية في دول المقارنة 2000-2011

الدول	الترتيب	دليل التنمية البشرية (بالقيمة)					المتوسط السنوي %
	عالميا	2000	2005	2009	2010	2011	2011-2000
الجزائر	**96**	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698	1.03
مصر	**113**	0.585	0.611	0.638	0.664	0.644	0.88
تونس	**94**	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698	0.94
المغرب	**130**	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582	1.26

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية البشرية 2011، نيروبي، ص.ص 136-137.

بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية لسنة 2011، الذي صنف الأداء التنموي للجوانب البشرية في دول شمال إفريقيا في مراتب مختلفة، حيث جاءت تونس ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية وجاءت في المرتبة 94 عالميا وبتنقيط 0.698، وبذلك حافظت على نفس التنقيط مقارنة بسنة 2010، وحلت كل من الجزائر ومصر والمغرب في المراتب 96 و113 و130 على التوالي وجاءت هذه الدول ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. وعرفت مؤشرات كل من الجزائر والمغرب تحسناً طفيفاً في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 حيث انتقلت من 0.696 إلى 0.698 في الجزائر وانتقلت من 0.579 إلى التنقيط 0.582 في المغرب، في حين استقر مؤشر التنمية البشرية في مصر خلال سنة 2011 عند التنقيط 0.644 مقارنة بسنة 2010. وعلى العموم فإن دول شمال إفريقيا سجلت تحسناً ملحوظاً في مؤشرات التنمية البشرية حيث تراوحت نسبة التحسن ما بين 0.94% في تونس و1.26% في المغرب.

ويتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاث مؤشرات تعبر عن المستوى المحرز في مجال الصحة والتربية ومستوى العيش. حيث نلاحظ توجهاً إيجابياً يترجم إدراكاً متزايداً من طرف الدول بضرورة قيام سياسة التنمية على مبدأ الترابط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مع اعتبار الموارد البشرية كحجر الأساس وكمحرك، أي أن تكون هي أداة التنمية وغايتها. وتكتسي بالفعل الأهداف الاجتماعية أهمية ووضوح متزايدين في استراتيجيات وسياسات التنمية.

[1] – الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، مرجع سابق، ص40.

كما ينبغي إدماج متغيرات التنمية الاجتماعية ومؤشراتها في المجمعات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكون جزء من التوازنات الاقتصادية والمالية الأساسية، وكما ينبغي أن تقدم الدراسات الاستكشافية والتوقعات على المدى المتوسط والقصير أكبر قدر ممكن من التفاصيل الخاصة بالجوانب الاجتماعية. وهكذا، ينبغي أن تقدم أدوات الدراسات التحليلية والتوقعية في مجال التربية والتكوين نتائج حسب التخصصات ومستويات التكوين وسمات مناصب الشغل والقطاعات وأماكن التواجد. وبفضل التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أصبح ممكنا هذا المستوى من التفصيل النافع إلى حد كبير لضمان تكيف التدريب مع التشغيل، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي على حد سواء[1].

المبحث الثالث: آثار التحرير التجاري على البيئة في دول المقارنة

تجد دول شمال إفريقيا نفسها في مرحلة بيئية انتقالية متزامنة مع مرحلتها الانتقالية الاقتصادية، حيث أن طبيعة المشاكل البيئية التي تتعرض لها ومدى اتساعها تبين بوضوح أن التدهور الإيكولوجي في المنطقة لا سيما فيما يخص رأس المال الطبيعي قد بلغ مستوى الخطورة التي من شأنها أن تعرض للخطر جزءاً كبيراً من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت وتحد من إمكانيات ضمان رفاهية الأجيال المقبلة. ورغم غياب المؤشرات الكمية المباشرة التي تثبت وجود آثار ايجابية أو سلبية لسياسات التحرير التجاري في دول شمال إفريقيا، إلا أنه من خلال هيكل الصادرات والواردات لهذه الدول، بالإضافة إلى الهيكل القطاعي للناتج المحلي يمكن التنبؤ من خلاله على أهم الآثار المترتبة على عملية التحرير في هذه الدول، وما ينجر عنه من تبادل السلع والخدمات دون قيود أو حواجز والتي يمكن أن تكون لها إفرازات على البيئة.

المطلب الأول: معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون

إن سبب الزيادة المتسارعة في المبادلات التجارية لدول العالم ومن بينها دول شمال إفريقيا هو المناخ الاقتصادي الملائم، والذي جاء كنتيجة لظهور عدة هيئات تسهر على ترقية الجوانب الاقتصادية عامة والتجارية خاصة، كالمنظمة العالمية للتجارة. حيث حفزت الحرية التجارية على المستوى الدولي الآلة الإنتاجية نظراً لما للأسواق العالمية من مزايا تمنحها للمنتجين الأكثر تنافسية على المستوى العالمي، ما دفع الشركات المتعددة الجنسيات وشركات أخرى إلى اكتساح الأسواق العالمية بمنتجات صناعية غيرت الهيكلة التقليدية لنوع السلع المتبادلة دوليا. حيث عرف القطاع الصناعي بدول الجزائر ومصر وتونس والمغرب نمواً وتطوراً كبيراً كان سببه الرئيسي زيادة انفتاح الأسواق الخارجية أمام السلع الصناعية، ونظراً للطبيعة التحويلية للصناعة فإن الأثر الكبير الذي خلفه التحرير التجاري هو الزيادة المفرطة في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وكذلك في تلويث البيئة عن طريق زيادة الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري. والجدول الموالي يوضح كمية استهلاك الطاقة في دول الجزائر ومصر وتونس والمغرب خلال عام 2003.

[1] - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008، مرجع سابق، ص43.

الجدول رقم (16): استهلاك الطاقة في دول المقارنة سنة 2003

	إجمالي استهلاك الطاقة الأولية مليون طن نفط في السنة	مؤشر استهلاك الطاقة		
		كغ نفط مكافئ/ سنة	كيلو وات مكافئ/ سنة	كثافة استهلاك الطاقة كغ مكافئ/ دولار
تونس	6.75	682	9870	0.25
الجزائر	31.17	906	864	0.48
مصر	51.82	770	1823	0.73
المغرب	11.42	379	1156	0.26

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، مرجع سابق، ص 216.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر ومصر هما الأكثر استهلاكاً للطاقة مقارنة بتونس والمغرب. حيث بلغ إجمالي استهلاك الطاقة حوالي 31.17 و 51.82 مليون طن نفط في كل من الجزائر ومصر على التوالي، بينما استهلاك الطاقة في تونس والمغرب فلم يتجاوز 6.75 و 11.42 مليون طن من النفط في سنة 2003. ومنه فإن نوعية الأنشطة الممارسة في كل من الجزائر ومصر تعتبر الأكثر تلويثاً وذلك لاستهلاكها كميات كبيرة من الطاقة. ولتغطية الطلب على الطاقة يستهلك الإنسان حاليا بالأساس المصادر الأحفورية، فهذه المصادر تغطي حوالي 82% من الطلب العالمي و 90% من طلب الدول المصنعة. ويأخذ البترول الموقع الأول بينها بنسبة تصل إلى حوالي 35%، يتلوه الفحم بنسبة 25%، أما باقي الطلب العالمي على المصادر الأحفورية فيغطيه الغاز بنسبة 22%. ووصل حجم استهلاك هذه المصادر سنة 2003 إلى 8.54 مليار طن معدل بترول. أما بقية الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية فتغطيه الطاقات المتجددة التقليدية. وهذا ما يبينه الجدول الموالي، والذي يبين حصة مجموع إمدادات الطاقة الأولية لعام 2007 ما بين الوقود الاحفوري والمصادر المتجددة وكذا مستويات التلوث الناتجة عن استهلاك الطاقة من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وكذا التلوث الحراري.

الجدول رقم (17) : الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية في دول المقارنة لسنة 2007

الدول	الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية 2007		التلوث لسنة 2008	
	الوقود الأحفوري (نسبة مئوية من المجموع)	المصادر المتجددة (نسبة مئوية من المجموع)	انبعاث غازات الاحتباس الحراري (بالأطنان من ثاني أكسيد الكربون)	التلوث الحراري (ميكروغرام للمتر المكعب)
الجزائر	99.8	0.2	1.8	69
مصر	96.1	4	0.9	97
تونس	86.3	13.7	1.0	26
المغرب	93.6	3.9	0.5	27

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية البشرية 2011، مرجع سابق، ص.ص 151-152.

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة استهلاك الوقود الأحفوري من إجمالي إمدادات الطاقة في هذه الدول تفوق نسبة معدل الطلب العالمي على الوقود الأحفوري، حيث تعتبر الجزائر هي الأكثر استهلاكاً للوقود الأحفوري

من مجموع إمدادات الطاقة حيث تقارب النسبة الإجمالية لاستهلاك الطاقة بنسبة تقدر بحوالي 99.8% وهي نسبة مرتفعة جداً، وذلك لما تتمتع به الجزائر من موارد في هذا المجال، كذلك تعتبر مصر والمغرب مستهلكا للوقود الأحفوري بنسبة مرتفعة بلغت على التوالي 96.1% و 93.6%، بينما تعتبر تونس الأقل استهلاكاً للوقود الأحفوري بنسبة بلغت 86.3% من إجمالي إمدادات الطاقة مقارنة بباقي الدول.

كما تعتبر الجزائر من أكثر المساهمين في التلوث من حيث انبعاث غازات الاحتباس الحراري حيث بلغ حوالي 1.8 طن من ثاني أكسيد الكربون وهو معدل مرتفع، وبلغت في مصر حوالي 0.9%. وكذلك تسجل كل من الجزائر ومصر تلوث حراري مرتفع حيث بلغ 69 و 97 ميكرو غرام على التوالي لسنة 2008. وبلغت انبعاث غازات الاحتباس الحراري في المغرب 0.5 طن من أكسيد الكربون وتعتبر النسبة الأقل في المنطقة، وسجلت كل من تونس والمغرب تلوث حراري متقارب حيث بلغ 26 و 27 ميكرو غرام لسنة 2008 وهو الأقل في المنطقة. وتظهر الإحصائيات التي يعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول مؤشرات الاستدامة البيئية أن دول شمال إفريقيا تساهم بنسب ضئيلة من غاز ثاني أكسيد الكربون.

الجدول رقم (18): انبعاث ثاني أكسيد الكربون في دول المقارنة لسنتي 1990 و 2004.

الدولة	الإجمالي (مليون طن من ثاني أكسيد الكربون)		التغير السنوي بالنسبة المئوية	الحصة من إجمالي الانبعاث في العالم		انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد بالطن سنويا		الرتبة عالميا
	1990	2004		1990	2004	1990	2004	
الجزائر	77.0	193.9	10.8	0.3	3.0	3.0	5.5	72
مصر	75.4	158.1	7.8	0.3	1.5	1.5	2.3	120
تونس	13.3	22.9	5.2	0.1	0.1	1.6	2.3	118
المغرب	23.5	41.1	5.4	0.1	0.1	1.0	1.4	135

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، نيروبي، 2009، ص255.

- خيس، عبد الرحمن رداد: المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، ، 2-4 نوفمبر 2009، ص83.

يظهر الجدول ترتيب هذه الدول من حيث انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد بالطن سنويا، حيث أن هذه الدول تساهم بنسب ضئيلة في كمية الانبعاث من غاز أكسيد الكربون، حيث يظهر الترتيب ارتفاع معدل الانبعاث في الجزائر الذي وصل في سنة 2004 إلى 5.5 طن للفرد وحلت في المرتبة 72 عالميا من حيث انبعاث أكسيد الكربون بالنسبة للفرد الواحد، وقد ارتفع هذا المعدل مقارنة بسنة 1990 أين بلغ 3 طن للفرد وتعتبر هي النسبة الأكبر مقارنة بدول الجوار. بينما بلغ معدل الانبعاث الفردي في كل من تونس ومصر نسب متقاربة حيث بلغ معدل الانبعاث الفردي 2.3 طن سنويا في كلا الدولتين وبترتيب 118 و120 عالميا على التوالي، وبنسبة تغير مقارنة بسنة 1990 أين بلغ حوالي 1.6طن و 1.5 طن للفرد الواحد على التوالي. أما في المغرب يبقى معدل الانبعاث هو

الأقل في المنطقة، وبمعدل انبعاث 1.4 مليون طن وتأتي في الترتيب 135 عالميا لسنة 2004، حيث ارتفع هذا المعدل مقارنة بسنة 1990 أين بلغ 1 طن للفرد.

كما يظهر الجدول ارتفاع معدل انبعاث أكسيد الكربون في الجزائر ومصر حيث بلغ في سنة 2004 إلى 193.9 مليون طن و 158.1 مليون طن وبنسبة ارتفاع قدرت 10.8% و 7.8% على التوالي مقارنة بسنة 1990 وهي أعلى نسبة ارتفاع في المنطقة، في وقت وصل فيه معدل الانبعاث في كل من تونس والمغرب إلى 22.9 مليون طن و 41.5 مليون طن على التوالي وبنسبة ارتفاع مقارنة بسنة 1990 بلغت 5.2% و 5.4% على التوالي وهي اقل نسبة انبعاث. وتعتبر الجزائر ومصر هما الأكثر إصدارا لانبعاث أكسيد الكربون حيث يساهمان في الانبعاث على المستوى العالمي 0.7% و 0.5% على التوالي، بينما كل من تونس والمغرب فلا يساهمان إلا بنسبة ضئيلة في الانبعاث حيث بلغت نسبة المساهمة في الانبعاث على المستولى العالمي ما نسبته 0.1 % في البلدين. ومنه يتبين لنا جليا الأثر السلبي للتحرير التجاري بطريقة مباشرة وغير مباشرة في الرفع من أحجام الطاقة المستهلكة والمضرة بالبيئة، ورغم تزايد كمية الانبعاث بنسبة مضاعفة خلال العشرين سنة الماضية، إلا أن ذلك لا يعني أن المسؤولية تقع على عاتق التحرير التجاري بنسبة كبيرة لأن مصادر الانبعاث متنوعة ويبقى السبب الرئيسي لذلك هو تزايد الأنشطة الإنسانية والنقل والصناعة.

وتعتبر كل من الجزائر ومصر والتي تعتمد صناعتها على الطاقة (البترول والغاز الطبيعي) الأكثر اصدرا لانبعاثات غازات ثاني أكسيد الكربون وكذا غازات الاحتباس الحراري، ويرجع السبب الرئيسي إلى الارتفاع المخيف لمعدل ثاني أكسيد الكربون إلى الصناعات التصديرية بشكل عام وإلى نوعية السلع المصدرة وبالخصوص قطاع المحروقات والتي تشكل أكثر من 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية رغم أنهما ليسا من الدول المتقدمة، بينما في تونس والمغرب فيمكن القول أن نوعية الأنشطة الممارسة في البلدين هي أكثر استدامة بيئية.

المطلب الثاني: الموارد المائية والغطاء النباتي

نتيجة لوجود ضغوط على البيئة فإن حالة البيئة تتغير وهذا التغير يؤدي إلى حدوث آثار على الوظائف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الذي يعيش في تلك البيئة، مثل مدى توفر الظروف الصحية ومدى توفر الموارد الطبيعية والتي تمثل التنوع البيولوجي.

الفرع الأول: الموارد المائية وتلوث المياه

غالبا ما يأتي الإفراط في ضخ المياه لتلبية الحاجات الصناعية والزراعية الموجهة للقطاعات التصديرية بالإضافة إلى متطلبات النمو السكاني إلى الإضرار بالأماكن الساحلية من خلال اقتحام ماء البحر جراء تكون أخاديد واسعة وعميقة الغور، كما تسبب الصناعات والزراعة التصديرية إلى افتقار السكان من المياه النظيفة والصالحة للشرب من جهة، ومن جهة أخرى إلى تراجع نوعية المياه السطحية والجوفية نتيجة لعدم كفاية الرقابة على التفريغ من المصادر المدنية والصناعية والزراعية والاستخدام المتعدد للمياه المتاحة مما يزيد الوضع تعقيدا. وتعتبر الموارد المائية أهم الموارد الطبيعية. والجدول الموالي يوضح الموارد المائية لدول شمال إفريقيا، حيث نلاحظ أن أغلب الدول تحت خط الفقر المائي (نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة اقل من 1000 متر مكعب سنويا).

الجدول رقم (19) : موارد المياه التقليدية في دول المقارنة لسنة 2007.

الوحدة: متر مكعب

الدولة	كمية الهطول	التدفق الداخلي	التدفق الحقيقي للمياه السطحية والجوفية من خارج الدولة	مجموع المياه المتجددة العذبة	نصيب الفرد	الترتيب العالمي
الجزائر	211498	13900	420	14320	436	157
مصر	51400	1800	85000	86800	1172	146
تونس	36000	4170	.....	4170	413	158
المغرب	150000	29000	0	29000	921	149

المصدر: خيس، عبد الرحمن رداد: المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص87.

من خلال الجدول نلاحظ أن دول شمال إفريقيا تعتبر من أفقر الدول من ناحية توفر الموارد المائية، والسبب في ذلك هو النقص الشديد في معدل سقوط الأمطار في كل المنطقة. وفي الواقع أنه هناك اتجاه تنازلي لكميات الأمطار التي هطلت في السنوات الأخيرة. ويرتبط انخفاض كمية الأمطار بالتناقص الشديد للمواسم الممطرة التي تعتبر السبب في زيادة كميات التساقط، بمعنى أن الأمطار تهطل خلال فترات قصيرة من العام بينما تطول فترات الجفاف. وتنجم عن هذه الحالة آثار خطيرة في نظم الزراعة والإنتاج ، وتزيد التقلبات التي تطرأ بين المواسم من هشاشة هذه النظم نظراً لعدم وجود بدائل اقتصادية، أو زراعية ملائمة. والآثار المباشرة لنقص كمية الأمطار في شمال أفريقيا هي تقلص حجم تدفق مجاري المياه الكبيرة، والنقص في تغذية طبقات المياه الجوفية ، ويعني ذلك وجود جفاف هيدرولوجي على صعيد مستجمعات المياه [1]. ويؤثر الجفاف أيضا في حالة طبقة مستجمعات المياه في معظم أنحاء شمال أفريقيا.

ويعد تلوث المياه من أكبر مخاطر التلوث البيئي، ويرجع أصول التلوث المائي بالدرجة الأولى إلى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات وعلاجات البستنة التي تترك آثار كبيرة في المدى الطويل، وترجع الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا الشأن إلى المصانع الكبرى والشركات العملاقة التي تضخ كميات هائلة من المياه الملوثة في الأنهار والبحار بدون مراعاة شروط السلامة والأمن[2]. والجدول الموالي يوضح مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية لسنتي 1990 و 2003.

[1] - خيس، عبد الرحمن رداد: المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، ، 2-4 نوفمبر 2009، ص 87.

[2] – عبد العزيز، عبدوس: سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، 2010، ص 159.

الجدول رقم (20): مستويات التلوث المائي جراء الملوثات العضوية في دول المقارنة لسنتي 1990، 2003.

الدول	انبعاث ملوثات الماء العضوية بالطن المتري يوميا		انبعاث ملوثات الماء العضوية (كغ للفرد العامل يوميا)	
	1990	2003	1990	2003
الجزائر	107	.....	0.25	.....
مصر	211.5	1186	0.2	0.2
تونس	44.6	55.8	0.18	0.14
المغرب	41.7	72.1	0.14	0.16

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية 2009، مرجع سابق، ص 45.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر ومصر هما الأكثر انبعاثاً للملوثات العضوية، حيث ارتفعت من 211.5 طن متري سنة 1990 إلى 1186 طن متري في اليوم لسنة 2003 في مصر، أما في الجزائر فبلغت 107 طن متري يوميا و لم تتوفر بيانات لسنة 2003. بينما يبقى الانبعاث أقل في كل من تونس والمغرب حيث ارتفعت من 44.6 طن متري و 41.7 طن متري يوميا على التوالي إلى حوالي 55.8 طن متري و 72.1 طن متري يوميا لعام 2003. وتبقى تونس الدولة العربية الوحيدة التي استطاعت تخفيض نسبة انبعاث ملوثات الماء العضوية للفرد العامل يوميا من 0.18 كغ يوميا سنة 1990 إلى 0.14 كغ سنة 2003 بينما في مصر فيبقى انبعاث ملوثات المياه العضوية للفرد العامل في مصر على حاله حوالي 0.2 كغ يومياً بينما ارتفع بنسبة ضئيلة في المغرب من 0.14 إلى 0.16 كغ للفرد العامل، بينما في الجزائر فيبقى الانبعاث الأعلى في المنطقة 2.5 كغ للفرد العامل لسنة 1990.

ويعكس تدني مستويات التلوث المائي في بلدان شمال إفريقيا الجهد الذي تبذله حكوماتها بهذا الصدد ولكن رغم ذلك لا بد من توخي الحذر لكي لا تسفر خططها للتصنيع عن رفع معدلات التلوث إلى المستويات التي تشهدها الدول المتقدمة[1].

الفرع الثاني: الغطاء النباتي ونضوب الموارد

يتميز النظام الإيكولوجي لشمال أفريقيا بتقلص الغطاء النباتي الذي يفضي بدوره إلى زيادة معامل انجراف التربة. والى مخاطر التصحر. والجدول التالي يوضح مساحة الغابات في دول شمال إفريقيا.

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية 2009، مرجع سابق، ص 45.

الجدول رقم (21): التنوع الإحيائي ونضوب الموارد الطبيعية في دول المقارنة

الدول	نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2009	مساحة الغابات (نسبة مئوية من إجمالي المساحة لسنة 2008	التغير في مساحة الغابات (%) 2008-1990	الأنواع المهددة بالانقراض (بالنسبة المئوية من كافة الأنواع) 2010
الجزائر	16.9	0.6	9.4 -	13
مصر	7.3	0.1	56.4	10
تونس	4.6	6.3	51.4	11
المغرب	1.4	11.5	1.2	16

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية البشرية 2011، الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، مرجع سابق، ص 152.

الملاحظ من خلال الجدول أن الجزائر هي الأكثر اعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة والغير متجددة في تكوين الناتج المحلي بنسبة بلغت 16.9%، على عكس كل من تونس ومصر والمغرب والتي لا تعتمد على الموارد الطبيعية الناضبة إلا بنسبة قليلة في تكوين الناتج المحلي حيث بلغت على التوالي 4.6% و 7.3% و1.4%، وتعتبر المغرب هي الأقل اعتماداً على الموارد الناضبة.

أما من حيث نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة الكلية، فالملاحظ أن الجزائر ومصر هي الأقل تغطية بالغابات حيث بلغت على التوالي 0.6% و 0.1% على التوالي، بينما بلغت في المغرب أكبر مساحة الغابات حيث بلغت 11.5% وبلغت في تونس 6.3%. أما بالنسبة للأنواع المهددة بالانقراض فهي تتراوح ما بين 10 و16 نوع مهدد بالانقراض. وتتعرض دول شمال أفريقيا بسبب موقعها الجغرافي بين منطقتين مناخيتين متباينتين، واحدة رطبة والأخرى صحراوية، وإلى ظروف تتسم بتقلب المناخ نتيجة لتغيرات الطقس من حيث الحيز الزمني والتوقيت. وغالباً ما تعزى أسباب عملية التصحر إلى عوامل عديدة في عملية التصحر من بينها الاختلافات المناخية وكذا النشاطات البشرية، وتلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في ازدياد مخاطر التصحر، فندهور الأراضي الجافة وتدهور الموارد الأرضية في المناطق شبه الجافة والجافة بسبب تراجع الغابات والرعي الجائر والتطور الزراعي في الأراضي الهامشية مما يؤدي إلى خسارة الخصوبة وحتى أحواض الصرف مما ينعكس على المساحات الزراعية والمروية والمساحات الساحلية،وتؤدي هذه المشكلة إلى التصحر في شمال أفريقيا إلى ما يلي[1]:

- استمرار الجفاف أو القحط لفترات طويلة بصورة غير عادية في مصر، أما المغرب بصفة خاصة فقد شهد منذ عام 1912 أكثر من 25 عاماً من الجفاف. ويبلغ متوسط الفترة الفاصلة بين موجة الجفاف والموجة التي تليها ثلاث سنوات فقط ولذلك، فقد أصبح الجفاف ظاهرة هيكلية، وليس ظاهرة ظرفية؛
- تدهور الأراضي والغطاء النباتي بصورة سريعة بسبب طرق الاستغلال السيئة أو غير الملائمة؛

[1] - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا ، مكافحة التصحر والجفاف في شمال إفريقيا، الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 16-18 ماي 2003، ص.ص 8-9.

- الاستغلال المفرط للموارد الزراعية، والمراعي، والغابات بسبب استخدام الطرق التقليدية، وبفعل ضغط النمو السكاني السريع.

المطلب الثالث: تكلفة التدهور البيئي ومعوقات الامتثال البيئي في دول المقارنة

ألقت دراسات قام بها البنك الدولي الضوء على كلفة مجمل التدهور البيئ ي لإجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول العربية والتي بينت ارتفعت تكلفة التدهور البيئي لإجمالي الناتج المحلي لسنة 2003، وتعتبر هذه التكاليف نتيجة عدم كفاية الأعمال البيئية وهي بالتالي تعطينا فكرة عما يمكن أن تكسبه من أرباح في حالة القيام بتسيير أفضل للبيئة. ومن المؤكد أن هذه النسبة ليست كل ما يتم انجازه من سنة إلى أخرى، لأن عملية التدهور هي عملية معقدة وتمتد على مدى فترات طويلة من جهة، ولأن إجمالي الناتج المحلي لا يتخذ إلا مرجعاً لتحديد المقدار الاقتصادي لتدهور البيئة، وإذا تم تقييم هذه التكاليف وجدنا أنها تمثل مبالغاً لا يستهان بها من الأرباح في هذه الدول.

الفرع الأول: تكلفة التدهور البيئي

قام الاقتصاديون البيئيون بحساب التكلفة الاقتصادية المباشرة للتدهور البيئي في بعض البلدان العربية. وتتراوح تكاليف التدهور ما بين 2.7% من إجمالي الناتج المحلي في تونس إلى 5.4% من إجمالي الناتج المحلي في مصر. حيث قدرت تكاليف التدهور البيئي لست عناوين بيئية، هي: التلوث الجوي الداخلي والخارجي، ونقص الوصول إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وتدهور الأراضي، وتدهور المناطق الساحلية، وإدارة النفايات، والبيئة في العالم[1]. والجدول التالي يوضح إجمالي تكلفة التدهور البيئي من الناتج المحلي الإجمالي لدول الجزائر، مصر، تونس والمغرب حسب القطاعات البيئية.

الجدول رقم (22) : إجمالي التكلفة المقدرة للتدهور البيئي من إجمالي الناتج المحلي في دول المقارنة

الوحدة: نسبة مئوية

القطاعات البيئية	الجزائر	مصر	تونس	المغرب
الأرض	1.2	1.2	0.5	0.5
الهواء	0.9	2.1	0.6	1.0
المياه	0.8	1.0	0.6	1.2
المناطق الساحلية	0.6	0.3	0.3	0.5
النفايات	0.1	0.2	0.1	0.5
المجموع التقريبي	3.6	4.8	2.1	3.7
البيئة في العالم	1.2	0.6	0.6	0.9
المجموع	4.8	5.4	2.7	4.6

المصدر: كريم، مقدسي؛ كارول شوشاني شرفان، الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة– المرحلة الثانية، مرجع سابق، ص 21.

[1] - برنامج الأمم المتحدة للبيئة: توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، نيروبي، 2010، ص 9.

أظهر حساب التدهور البيئي في مصر أن تكلفته الاقتصادية كبيرة نسبيا يتحملها المجتمع بسبب الآثار الصحية المترتبة على التلوث الجوي والمائي، وخسائر الإنتاجية المرتبطة بتدهور التربة، ويكلف التلوث الجوي وحده مصر ما نسبته 2.1% من إجمالي الناتج المحلي، وكذا تكلفة التدهور البيئي لتلوث الأرض ما نسبته 1.2% من إجمالي الناتج المحلي وهي نسب مرتفعة مقارنة بدول تونس والجزائر والمغرب، وكانت تكلفة التدهور البيئي في مصر أعلى مرتين من تكلفته في البلدان مرتفعة الدخل. وبلغت تكلفة التدهور البيئي في الجزائر ما نسبته 4.8% من إجمالي الناتج المحلي، وتعتبر تكلفة تلوث الأرض الأعلى تكلفة في الجزائر بنسبة 1.2% من إجمالي الناتج المحلي، في حين قدرت تكاليف التلوث الهوائي والمائي بحوالي 0.9% و 0.8% على التوالي. بينما في المغرب فقدرت بحوالي 4.6% من إجمالي الناتج المحلي، حيث قدرت تكلفة التلوث المائي بحوالي 1.2% من إجمالي الناتج المحلي، وتكلفة التلوث الهوائي بحوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي وهي نسب مرتفعة. حيث كانت تكلفة التدهور البيئي في الجزائر والمغرب أعلى بمرة ونصف من التكلفة في البلدان مرتفعة الدخل . بينما كانت تكاليف التدهور البيئي في تونس هي الأقل في دول الجوار حيث بلغت ما نسبته 2.7% من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت تكاليف التدهور البيئي للتلوث المائي والهواء ما نسبته 0.6% وهي أعلى نسبة لتكلفة التدهور البيئي في تونس.

نستنتج أن مصر الأكثر تكلفة لتدهور البيئة في المنطقة، وبدرجة أقل الجزائر والمغرب، لكن تبقى تكلفة التدهور البيئي مرتفعة في هذه الدول، مما يعكس الوضعية الصعبة لحالة البيئة. بينما تميزت تكلفة التدهور البيئي في تونس الأقل في المنطقة، ومنه الأنشطة الممارسة في تونس هي أكثر استدامة مقارنة بدول المنطقة.

الفرع الثاني: معوقات الامتثال البيئي

سنت دول شمال إفريقيا العديد من التشريعات للحد من تدهور البيئة وأقامت أنظمة مؤسسية وأجهزة وطنية لضمان تطبيق وإنفاذ هذه التشريعات، كما انضم عدد منها إلى اتفاقيات دولية وإقليمية ذات صلة بحماية البيئة، ولبعضها تشريعات متكاملة في هذا الصدد أما البعض الآخر فلديه تشريعات متناثرة، لكنها جميعا لم تنجح إلا بقدر ضئيل في فرض الامتثال البيئي لهذه التشريعات

وترجع المشكلات العديدة التي تواجهها هذه الدول في عملية الامتثال إلى عدم وجود نظام شامل ومتكامل وفعال لإنفاذ التشريعات البيئية، وبالتالي يمكن القول أن قصور الحماية البيئية لا يرجع بالضرورة إلى سوء تصميم القوانين، بل يرجع إلى حد بعيد إلى ضعف القدرات اللازمة لإنفاذها ويرجع هذا الأخير إلى قصور الموارد المالية، ومحدودية الجهود البشرية المتخصصة، وتشتت الهياكل الإدارية المنوط بها مهمة حماية البيئة، وضعف التنسيق بين الإدارات والجمعيات والمنظمات البيئية، وغياب الرقابة الذاتية الفعالة، وضعف الأحكام العقابية، والقصور في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.

كما أنه هناك العديد من المشكلات التي تواجهها دول شمال إفريقيا والتي تعود إلى عدم وجود نظام شامل ومتكامل وفعال لإنفاذ التشريعات البيئية، وبالتالي يمكن القول أن قصور الحماية البيئية لا يرجع بالضرورة إلى سوء تصميم القوانين، بل يرجع إلى حد بعيد إلى ضعف القدرات اللازمة لإنفاذها، ويرجع هذا الأخير إلى قصور الموارد المالية، ومحدودية الجهود البشرية المتخصصة، وتشتت الهياكل الإدارية المنوط بها مهمة حماية

البيئة، وضعف التنسيق بين الإدارات والجمعيات والمنظمات البيئية، وغياب الرقابة الذاتية الفعالة، وضعف الأحكام العقابية، والقصور في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.

ويمكن عرض أهم معوقات الامتثال البيئي في الدول العربية، ومنها دول شمال إفريقيا، على النحو التالي[1]:

- الاستخدام الجائر للموارد البيئية، مثل استخدام الأراضي الزراعية في الاستعمالات الحضرية، التي تشمل إنشاء المباني والمنشآت السياحية والمصانع، وذلك بدلاً من استخدام الأراضي غير الصالحة للزراعة أو الصحراوية، ويدخل في هذا الإطار الاستخدام غير الرشيد للتربة الزراعية مما يؤثر على خصوبتها وفقدها لكثير من العناصر الرئيسية للإنتاج الزراعي، ويأتي هذا الاستخدام الجائر بسبب الدعم الحكومي للمياه وبعض المحاصيل الأساسية والطاقة وسياسات التسعير الجبري.

- عدم فعالية المؤسسات المسئولة عن الإدارة والتخطيط البيئي ونقص الأجهزة والمعدات اللازمة للرقابة والرصد البيئي.

- نقص الوعي البيئي لدى العامة، وخاصة فيما يتعلق بالآثار السلبية للتلوث وتأثيرها على التنمية.

ولذلك أصبح من الضروري التحرك السريع للدول النامية بشكل عام ودول شمال إفريقيا بشكل خاص إلى اعتماد نهج متكامل في التجارة والبيئة والقدرة التنافسية الدولية ضمن إطار التنمية المستدامة والتجارة الخارجية معا، حتى يمكن تحقيق المصالح الوطنية من خلال المفاوضات التي تجري في إطار منظمة التجارة العالمية.

المطلب الرابع: الآثار المتوقعة على البيئة نتيجة الشراكة الأورو متوسطية في دول المقارنة

لتبسيط أهم الآثار الناتجة عن التحرير التجاري على البيئة سنقتصر على دراسة أهم آثار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وذلك كون أن الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك الأول من حيث التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية في جانب الصادرات والواردات لكل من الجزائر، مصر، تونس والمغرب. حيث أنه قد تسهم منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية في زيادة التأثيرات البيئية نتيجة الضغوطات على الموارد البيئية الطبيعية الناتجة عن التغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، ويتم تحديد طبيعة التأثيرات البيئية ومداها في كل موقع متأثر من خلال الأحوال البيئية التي حددتها الدراسية المرجعية الأساسية (بما في ذلك - لغايات هذا التحليل- مدى فعالية الأنظمة الرقابية) والاستجابة الاجتماعية والسياسية لتلك الضغوط، وبالتالي فإن الدول المتوسطية الشريكة تتشابه استجابتها الاقتصادية للتدابير التجارية، قد تواجه ضغوطات بيئية متباينة، أو قد تتأثر بطرق مختلفة تماما نتيجة هذه الضغوطات.

الفرع الأول: تأثير تحرير تجارة السلع الصناعية على البيئة

قد تتسم منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية في ازدياد التأثيرات البيئية نتيجة الضغوطات على الموارد البيئية الطبيعية الناجمة عن التغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي فدول الجزائر ومصر، تونس والمغرب قد تواجه ضغوطات بيئية متباينة، أو قد تتأثر بطرق مختلفة تماما نتيجة هذه الضغوطات.

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة، مرجع سابق، ص32.

أولا: الآثار المسببة

يشكل الاستغلال الاقتصادي للمواد الخام وما ينتج عنه من إطلاق للملوثات جزءاً كبيراً من القضايا الأساسية التي تم تحديدها في الدراسة المرجعية للبيئة في الدول المتوسطية الشريكة، وبشكل خاص فإنه يؤثر في الهدف الثالث من أهداف إستراتيجية التنمية في البحر الأبيض المتوسط، الذي ينص على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة لضمان تحقيق تسيير مستدام للموارد الطبيعية. وتتضمن القضايا الأساسية هنا استغلال المياه، تصريف النفايات السائلة غير المعالجة، وتلوث الهواء، وإنتاج النفايات الخطرة. إن حدة هذه المشكلات تزداد بشكل أكبر في حالة الصناعة نفسها موجودة في مواقع غير ملائمة كالمناطق الحضرية.

سوف تتباين الآثار الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة على الصناعة بحسب الدول والقطاع. فمن المتوقع أن يطرأ انخفاض في الإنتاج القصير، وسيكون لهذا تأثيرات بيئية ايجابية إذا لم يتم الحد من التأثيرات الاقتصادية، وإذا تم مجابهة هذه الآثار بإجراءات اقتصادية ملطفة، عندها ستتضمن التغيرات المبدئية تحويل حصص المصادر من قطاع إلى آخر، ومن غير المتوقع أن يكون لهذه التغييرات أثر بيئي ذا قيمة. إذ لا يتضمن أي هذه القطاعات استهلاكاً للمصادر أو إنتاجاً لنفايات معقدة أو جديدة على المنطقة، وعلى العموم فان أية تغييرات تطرأ على حجم مدخلات الإنتاج أو مخرجاته أو توزيعها سوف لا يكون ذا بال في السياق الأوسع للاقتصاد.

في المقابل فإن الأهمية الكبرى ترتبط بالتغييرات المحتملة على المدى الطويل في أساليب الإنتاج والسياسات الوطنية البيئية، إن التعرض لمنافسة مصدري الاتحاد الأوربي سوف يتسبب في ضعضعة الموردين المحليين الذين يفتقرون إلى الكفاءة، كما سيتسبب في زيادة الضغط على المؤسسات المحلية لتستجيب للمعايير الدولية في اعتماد تقنيات إنتاج أكثر كفاءة ونظافة. سوف يسهم تحرير التجارة الصناعية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا سيكون له آثار ايجابية حسبما هو متوقع، ولقد عبر البعض عن قلقهم حيال تشجيع تحرير التجارة للصناعات الملوثة على نقل مواقعها إلى المنطقة. إلا أن عدداً كبيراً من دراسات فكرة ملاذ التلوث، قد أثبتت أن الشركات المتطورة عادة ما تعتمد تقنيات صناعية ونظم إدارية صديقة للبيئة أكثر من التي يعتمد عليها المنافسون المحليون.

وستكون الآثار البيئية الايجابية أكبر حيث تكون التغيرات في الإنتاج أكبر في تونس ومصر والمغرب، وحيث يكون الأداء البيئي السائد أضعف في كل من الجزائر ومصر. وبما أن الآثار تنشأ بشكل مباشر عن الحوافز الربحية الناتجة عن تحرير التجارة الصناعية بشكل مباشر، لهذا فهي لا تعتمد بشكل كبير على السياسة المحلية. إلا أن هذه السياسات وقدرتها على الاستجابة لفرص وضع أنظمة أفضل من خلال سياسات قوية سوف يعزز الآثار الايجابية هذه. ومما تجدر ملاحظته انه في حالة تحقيق الهدف المتمثل في نمو اقتصادي أكبر يعتمد على قطاع صناعي أكبر، فإن الآثار التكنولوجية الايجابية المتوقع حدوثها نتيجة التحرير سوف تترافق مع آثار سلبية تتناسب معها طرديا، الأمر الذي يستلزم وضع أنظمة بيئية أكثر صرامة.

ثانيا: التأثيرات على المؤشرات البيئية الرئيسية

نقدم هنا ملخصا للتأثيرات التي تم تقييمها من حيث التأثيرات على المؤشرات البيئية الرئيسية.

1- التنوع الحيوي: قد يؤدي الانخفاض في استخدام المياه إلى آثار محلية ذات قيمة بالنسبة للتنوع الحيو ي، ولكن من غير المتوقع لهذه الآثار أن تكون ذات قيمة في سياق الضغوطات العامة السائدة.

2- النوعية البيئية: على المدى القصير من المتوقع تأثيرات ايجابية ذات قيمة على الجوانب المتعلقة بنوعية الهواء، ونوعية الماء، وتدهور الأرض المرتبط بالتلوث الصناعي في هذه الدول. حيث يظهر الأثر الأكبر المتوقع في الجزائر مصر والى مدى أقل في تونس والمغرب. وإذا انخفض الإنتاج المحلي بشكل سريع تكون التأثيرات ذات قيمة أكبر، وفي حال مجابهة الانخفاض بإجراءات اقتصادية فعالة للتخفيف منه، قد تكون الآثار أصغر وإنما لا تقل أهمية.

على المدى الطويل، تكون الآثار المنتظرة ايجابية أيضا بسبب لجوء الصناعات الموسعة إلى تقنيات إنتاج ذات كفاءة بيئية، وتعتمد الفوائد بشكل جزئي على عوامل مختلفة مثل استعداد المنتجين للتحديث، وقدرتهم على الاستفادة من الخبرات الإدارية والفنية لتحقيق نظم إنتاج أكثر كفاءة ونظافة، وأيضا استجابة واضعي النظم والسياسات للفرص المتاحة، ولكن يكون الأثر الإجمالي على التغير المناخي سلبيا، وبشكل خاص على المدى الطويل، بسبب ازدياد اللجوء للنقل الدولي.

3- أرصدة الموارد الطبيعية: تتشابه الآثار قصيرة وطويلة المدى المتوقع نشوؤها على الاستهلاك الصناعي للطاقة واستخدام المياه، مع تباينات طفيفة بين الدول. ستعتمد الفوائد بشكل جزئي على إدخال تقنيات كفؤة في استخدام الطاقة، وتقنيات التحكم باستخدام المياه مثل إعادة الاستخدام، فصل مياه المجاري ر، ومراقبة التدفق المائي، ومدى استفادت الجهات المعنية من الفرص المتحققة لوضع أنظمة وتعليمات أكثر صرامة في هذا المجال[1].

الفرع الثاني: تأثير تحرير التجارة الزراعية على البيئة

أولا: الآثار المسببة

إن القضية الأهم المرتبطة بالزراعة في الدول المتوسطية الشريكة ومن بينها الجزائر ومصر، تونس والمغرب ذات المصادر المائية المحدودة تتمثل في الطلب على المياه العذبة، وقد لوحظ مثلاً في دراسة أجريت على التأثيرات الممكنة لمنطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية في المغرب. يؤثر نقص المياه على صحة الإنسان وسلامة المناطق الريفية، كما أن المنافسة على الموارد الشحيحة يعيق تقدم قطاعات اقتصادية كانت تحت ظروف مختلفة ستلعب دوراً أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ذلك يقترن الإنتاج الزراعي أو الرعوي المفرط أو سيء الإدارة بإزالة الغابات وتدهور وضع الأراضي الحدية، وتلوث التربة والمياه بفعل الملوثات، وتملح التربة.

وتتمثل الآثار الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية المتوقع حدوثها في الدول المتوسطية الشريكة في انخفاض إنتاج محاصيل الحقول، والماشية والألبان، وزيادة إنتاج الفاكهة والخضار. أما الآثار على الطلب على المياه فهو غير واضح، وعليه وحيثما يوجد شح في المياه يكون على المنتجين استغلال الموارد المتوفرة في إنتاج محاصيل بديلة وذلك لتقليل التغير العام في استغلال المياه، وسيرتفع الضغط باتجاه تحويل الأراضي الحدية (الأراضي التي

[1] - كولن، كيركباتريك؛ وآخرون: التاثيرات على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية، التقرير النهائي للمرحلة الثانية من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية، مركز البحوث بشان تقييم التأثير، جامعة مانشستر،2006، ص.ص 33-35.

يكون وضعها أكثر عرضة للتدهور بسبب انجراف التربة وتملحها) إلى أرض زراعية وذلك حيثما يتزايد الإنتاج، وينخفض حيث ينخفض الإنتاج، وعليه يكون التأثير على الأرض والتربة مختلطاً. إن طلب الاتحاد الأوربي على المنتجات العضوية وتقليل الاعتماد على الكيماويات الزراعية قد يؤدي إلى تحسينات ضئيلة في نوعية التربة والمياه، ولكن في مقابل هذا قد يشجع تزايد المنافسة في الأسواق على تكثيف الإنتاج، وهذا سيتطلب زيادة استخدام الكيماويات الزراعية التي ستؤدي بدورها إلى زيادة الرواسب، وتدهور الأراضي وفقدان خصوبة التربة. كما أن الممارسة المتمثلة في رعي الماشية في الأراضي الحدية هذه تسهم وبشكل كبير في التصحر في الدول الشريكة ومنها دول شمال إفريقيا، قد يكون هناك نوع من التراجع في تلوث المياه الناتج عن مخلفات الحيوانات، وانخفاض في إنتاج الماشية لأغراض التصدير وهذا قد يدعم الجهود الهادفة إلى إبطاء التصحر وحماية التنوع الحيوي. إلا أنه ونتيجة للاستغلال التجاري المتسارع للزراعة يتوقع زيادة الضغط على المزارعين التقليديين لتحويل الأراضي الحدية، وقد مرت المكسيك بتجربة من هذا النوع كنتيجة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، الذي تضمنت آثاره زيادة التلوث في التربة بسبب الكثافة العالية لمدخلات الزراعة التجارية.

بشكل عام، يتوقع حدوث تأثيرات ايجابية في بعض المجالات وسلبية في أخرى، وفي حال عدم اتخاذ الإجراءات المخففة المناسبة سيكون الأثر العام سلبيا، كما سيكون للهجرة من الريف إلى المدينة أثراً غير مباشر على زيادة الضغط على بيئة المدينة تتسبب في خدمات متدنية النوعية (المياه، الصرف الصحي، وجمع النفايات)، والازدحام، وآثار صحية، ويشكل كل من السياسات المحلية والأداء الاقتصادي طويل الأمد العوامل الرئيسية المحددة لقدرة الدول على تعويض هذه الآثار.

ثانيا: التأثيرات على المؤشرات البيئية الرئيسية

1- التنوع الحيوي: يتوقع أن تكون الآثار قصيرة الأمد مختلطة، وأن تقترن بتأثيرات نافعة حيث ينخفض الإنتاج، وضارة حيث يرتفع الإنتاج، والآثار في الاتجاهين ستكون أكبر في المناطق التي أدى شح المياه أو تحويل الأراضي فيها إلى ضغط على التنوع الحيوي على المدى الطويل، وفي مقابل الضغوطات الضارة الناشئة عن تزايد الإنتاج ستكون هناك كفاءة اكبر في استغلال الموارد بسبب التقنيات الزراعية القادرة على المنافسة.

2- النوعية البيئية: تكون آثار تلوث المياه مختلطة كذلك على المدى القصير. وعلى المدى الطويل ستؤدي ضغوطات المنافسة إلى كثافة أكبر في الإنتاج، مع استخدام مكثف للملوثات الكيماوية الزراعية، وستتسبب الهجرة من الريف إلى المدينة بآثار سلبية طويلة الأمد على البيئة في المدينة، إلا إذا اتخذت السياسات المناسبة والاستثمارات في البنية التحتية، اما الآثار على التغير المناخي تكون مختلطة، مع آثار سلبية وايجابية على الغطاء الحرجي من ناحية، ومن ناحية أخرى تتأتى آثار سلبية كبيرة نتيجة تزايد النقل الدولي.

3- أرصدة الموارد الطبيعية: يطرأ تغير عام بسيط على ضخ المياه أو تحويل الأراضي، وتكون الآثار ايجابية وسلبية بفعل الزيادة أو التناقص في الإنتاج. وعلى المدى الطويل، تكون الضغوطات ذات آثار سلبية إذا تحقق نمو اقتصادي كبير في الدول المتوسطية الشريكة ومنها دول شمال إفريقيا[1].

الفرع الثالث: آثار تحرير التجارة في الخدمات على البيئة

أولا: الآثار السببية

لن يؤدي عنصر الخدمات في منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية إلى أثار بيئية هامة ترتبط ارتباطاً مباشراً عن تزايد الأنشطة الاقتصادية وذلك في الغالبية العظمى من المناطق المتأثرة، وتكون خدمات التوزيع هي القطاع الفرعي الرئيسي الذي تنشأ عنه التأثيرات البيئية، وذلك نتيجة الاستعانة بمصادر خارجية على نطاق أوسع للقيام بخدمات نقل السلع، حيث يؤدي هذا التسبب في تلوث محلي إلى جانب الإسهام في تغير المناخ، كما يشير تقييم التأثير على الاستدامة لخدمات التوزيع لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، إن التغيرات في تقنيات التغليف قد يؤدي إلى توليد المزيد من النفايات الصلبة غير القابلة للتحلل، لهذا تكون الحاجة إلى تعليمات أكثر صرامة حيال الحث على إعادة التدوير، وقد يؤدي نفاذ شركات الاتحاد الأوربي لفرص الاستثمار الخارجي في قطاع الخدمات إلى زيادة الضغط على الحكومات المضيفة لتطوير التعليمات البيئية وتطبيقها، وذلك لتحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع ولتوفير مناخ مستقر لتشجيع المزيد من الاستثمارات، حيث سيجلب المستثمرون من الاتحاد الأوربي الأدوات الإدارية التي ستعمل على تعزيز الأداء البيئي للشركات ومورديها على السواء، وهذا يستدعي سيطرة أكبر على الانبعاثات الملوثة ومعالجتها بشكل أفضل، وبشكل خاص من خلال تحرير الخدمات البيئية، والطاقة، والنقل، والخدمات الصحية. إلا أن الآثار الإضافية للتحرير سوف تكون ضئيلة إلى حد كبير، إذ التقنيات ذات العلاقة تتوفر حاليا على نطاق واسع، إلى جانب كونها تلقى تشجيعا قويا من قبل الوكالات الدولية.

إن نقل تقنيات الإدارة سيكون له آثار نافعة على قطاعات الخدمات التي تعتمد على المصادر الطبيعية (مثل السياحة والترفيه)، إذ ستشجع هذه التقنيات بذل جهود أوسع في مجال المحافظة على الموجودات الحيوية والثقافية وتطويرها، ولكن ونتيجة لوجود شركات الاتحاد الأوربي بشكل نشط في المنطقة فلن تكون هذه الآثار كبيرة، كما أن التأثيرات الاقتصادية للتحرير في هذا القطاع الفرعي ستكون صغيرة، ولكن قد تؤدي التغييرات في حجم توفير الخدمة في الغالبية العظمى من القطاعات المتأثرة إلى زيادة في انبعاث المركبات وغيرها من التأثيرات الناتجة عن التلوث، ولكن يصعب تحديد مدى هذه التغييرات في هذا السياق، وهناك آثار بيئية أخرى قد تنشأ بشكل غير مباشر نتيجة زيادة الاستثمار، وتحسين الكفاءة، وزيادة النفاذ إلى أساليب الإدارة العصرية.

ثانيا: التأثيرات على المؤشرات البيئية الرئيسية

1- التنوع الحيوي: لم يتم تحديد أية تأثيرات هامة على التنوع الحيوي باستثناء تلك التي تنشا عن الضغط العام لنمو الاقتصاد بشكل مضطرد.

[1] - كولن، كيركباتريك؛ وآخرون: التاثيرات على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية ، مرجع سابق، ص.ص 49-50.

2- النوعية البيئية: يتوقع أن يؤدي تحرير الخدمات في تبني الدول المتوسطية الشريكة وخاصة دول شمال إفريقيا المزيد من وسائل وتقنيات إدارة بيئية أكثر كفاءة، إضافة إلى زيادة الضغوط على حكومات هذه الدول من أجل تحسين التعليمات البيئية وتنفيذها، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة صغيرة نسبياً في تشجيع تبني هذه التقنيات من قبل الوكالات الدولي، وسوف يؤدي تحرير خدمات التوزيع إلى اتساع نطاق مصادر السلع، وسيتبع هذا تأثيرات غير مرغوبة على التلوث الداخلي والتغير المناخي المقترنان بزيادة النقل، كما تؤدي التغييرات في أساليب التغليف إلى تأثيرات غير مرغوبة تتمثل في النفايات، وهذا يستدعي وضع تعليمات أكثر قوة لتشجيع إعادة التدوير.

3- أرصدة المصادر الطبيعية: سيؤدي استخدام تقنيات وتكنولوجيا إدارة بيئية أكثر فعالية في التقليل من الضغوطات على استهلاك المياه وغيرها من المصادر، ولكن التأثير لن يكون هاما مقارنة بالآثار الأخرى الناشئة في هذا المجال[1].

المبحث الرابع: حماية البيئة في دول: تونس، الجزائر، مصر، المغرب

تعاني دول شمال إفريقيا من مشاكل بيئية عديدة، حيث وصل مستوى تدهور البيئة في كل من الجزائر ومصر إلى حد ينذر بالخطر وبدرجة أقل كل من تونس والمغرب الأمر الذي استلزم التدخل المستعجل للحد أو التخفيف من مستويات التلوث التي أصبحت تهدد حياة المواطنين بشكل مباشر مما استوجب وضع تشريعات ومؤسسات من أجل المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. حيث صاغت هذه الدول مجموعة من التشريعات والمعايير كما صادقت على اتفاقيات متعددة الأطراف متعلقة بالبيئة والتجارة ومشاركة البعض منها في مؤتمرات لجنة التجارة والبيئة. حيث يبقى تخوف هذه الدول من استخدام الدول المتقدمة إجراءات حماية البيئة من اجل إضعاف القدرة التنافسية لهذه الدول.

المطلب الأول: إدارة شؤون البيئة والتنمية المستدامة في دول المقارنة

تطورت التدابير المؤسسية لإدارة الشؤون البيئية في المنطقة على مدى العقد الماضي، وأصبحت مبنية بشكل مرتفع على قدراتها على مواجهة العديد من المسائل التي تدخل ضمن إطار التنمية المستدامة، إلا أن القدرات البشرية والتنسيق المؤسسي والموارد المالية بقيت محدودة بالرغم من تطور المؤسسات، وكما في كثير من الدول واجهت المنطقة أيضاً تحديات مرتبطة بالانتقال من نهج للإدارة البيئية مرتكز على القطاع إلى نهج متعدد القطاعات، وهو في غاية الأهمية لمعالجة مسائل معقدة تتعلق بالتنمية المستدامة كالتجارة والبيئة. فقد برزت مؤسسات معنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة، ووضعت لذلك تشريعات من اجل المحافظة على البيئة في دول شمال إفريقيا[2]. والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] - كولن، كيركباتريك؛ وآخرون: التاثيرات على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية، مرجع سابق، ص ص 66-67.

[2] - المرجع نفسه، ص 22.

الجدول رقم (23) : الوضع المؤسسي والتشريعي لحماية البيئة في دول المقارنة

الدولة	نوع جهاز البيئة	تبعية الجهاز	تاريخ إنشائه	التشريعات البيئية	تاريخ صدورها
الجزائر	الإدارة العامة للبيئة	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	1996	حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	2003
مصر	جهاز شؤون البيئة	وزارة الدولة لشؤون البيئة	1982	قانون حماية البيئة	1994
تونس	الوكالة الوطنية لحماية المحيط	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1988	حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	2003
المغرب	إدارة البيئة والتهيئة الترابية	وزارة التهيئة الترابية والمياه والبيئة	2002	حماية البيئة وتطويرها	2003

المصدر: زياد، أبو غراره: تجارب وقضايا المحافظة على البيئة في الوطن العربي، عرض مقدم في الملتقى الثالث لمؤسسة الفكر العربي، بيروت، 24 أفريل 2006، ص.ص 5- 6.

الفرع الأول: حماية البيئة في التشريعات الجزائرية

هناك العديد من الوسائل ، والآليات التي تعمل على حماية البيئة من أضرار التلوث الناتج عـــن استعمال الموارد الطبيعية من طرف الإنسان بشكل فوضوي. حيث صدر في الجزائر قانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحمايـــة البيئـــة، ثـــم قانون 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظـــام العـــام للغابـــات وعـــدل بقـــانون رقـــم 91-20 المؤرخ في 2 ديسمبر 1991 والمتضمن النظام العـــام للغابـــات، والنصوص التنظيمية المطبقة له، ليأتي في الأخيـــر قانون رقم 03-10 المؤرخ فـــي 19 جويلية سنة 2003 ويتعلق بحمايـــة البيئـــة في إطـــار التنميـــة المستدامـــة ويعتبر أول تشريع بيئي من نوعه، حيث تنص المادة الثانيـــة منـــه إلى[1]:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئـــة؛
- ترقية وطنية مستدامة بتحسين شـــروط المعيشة؛
- إصلاح الأوســـاط المتضررة؛
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة واستعمال التكنولوجيـــات الأكثر نقاء؛
- تدعيـــم الإعـــلام والتحسين ومشاركـــة الجمهور ومختلف المتدخليـــن في حماية البيئة.

وأنشئت في الجزائر مجموعة من الهيئات الخاصة بالتنمية المستدامة والبيئة وأهمها وزارة البيئة؛ والتي لها صلاحيات الوزارة المكلفة بالبيئة فلها سلطة الضبط خاصة في مجال حماية البيئة فهي تقوم بالاتي[2]:

- إعداد الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة؛

[1] - سالمي، رشيد: أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 127.

[2] – علي، سعيدان: حماية البيئة من التلوث من المواد الإشعاعية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 266.

- إعداد المخطط الوطني للأعمال البيئية واقتراحه ومتابعته؛

- المبادرة بالقواعد والتدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث والتدهور البيئي والإضرار بالصحة العمومية...

كما تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم 465- 94 بتاريخ 1994/12/25 ويشكل هيئة استشارية تعتمد على التشاور والتنسيق فيما بين القطاعات وتهتم بدراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

ويوضح الجدول الموالي التطورات الإدارية التي مرت بها مهمة حماية البيئة والتي تختلف شكلاً ومضموناً، فمن حيث الشكل فقد تنوع التنظيم الذي كانت تلحق به مهمة حماية البيئة، إذ أنها ظهرت في شكل لجنة وطنية ثم وزارة ثم كاتبة الدولة، أما من ناحية المضمون فقد ارتبط موضوع حماية البيئة بموضوع الري والغابات والبحث العلمي والتربية والداخلية والأشغال العمومية والتهيئة العمرانية. هذا بالإضافة إلى تولي بعض الوزارات الأخرى وظيفة حماية البيئة إلى جانب الوزارة المكلفة.

الجدول رقم (24): التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر

سنة التأسيس	المؤسسات المنشأة
1974	اللجنة الوطنية للبيئة
أوت 1977	حل اللجنة وتحويل مصالحها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة
1979	إحداث كاتبة الدولة للغابات والتشجير، انحصرت صلاحيتها البيئية في المحافظة على البيئة
مارس 1981	توكيل مهمة حماية البيئة إلى كاتبة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وتدعي بمديرية المحافظة على البيئة وترقيتها
جويلية 1983	تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة
1984	إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة والغابات كمديريات ملحقة
1988	تحويل اختصاصا حماية البيئة إلى وزارة البحث والتكنولوجيا
1990- 1992	إعادة تحويل اختصاصات البيئة إلى وزارة التربية الوطنية، ثم وزارة الداخلية ثم لكاتبة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات
1994- 1995	إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية. وإنشاء المديرية العامة للبيئة، والمفتشية العامة للبيئة، وإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة
1996- 2000	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وإنشاء مرقب للمهن البيئية، إنشاء المفتشات الولائية

المصدر: عز الدين، دعاس : آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص20.

تتمثل المهام الرئيسية للمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة المؤسس من قبل في[1]:

- رسم الخيارات الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وترقية التنمية المستدامة؛
- التقييم الدوري لتطورات حالة البيئة في الجزائر؛
- التقييم الدوري لمدى تطبيق الآليات القانونية والتنظيمية لحماية البيئة وكذلك وضع التدابير اللازم اتخاذها؛
- متابعة تطورات السياسة الدولية في مجال البيئة.

الفرع الثاني: حماية البيئة في التشريعات المصرية

تشكل البيئة محوراً رئيسيا من محاور اهتمام العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك مؤسسات القطاع الخاص في مصر، لا سيما وأن البيئة وشئونها يجب أن تكون موضعاً لاهتمام المجتمع.

لم تكن التشريعات السابقة قبل صدور القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة تعدو معالجات جزئية لمسائل بيئية في تشريعات متناثرة أغلبها لم يصدر أساساً بهدف حماية البيئة وإنما لتنظيم أنشطة مختلفة، وهو ما وضع المخالفات البيئية في إطار لا يتناسب مع خطورة الآثار المترتبة عليها من وجهة النظر البيئية البحتة، وانعكس ذلك أيضا على العقوبات المقررة لها فجاءت هزيلة كي تتسق مع باقي المخالفات الأخرى التي ينظمها التشريع ذاته، ولهذه الاعتبارات اتجهت السياسة التشريعية المصرية في مجال حماية البيئة إلى مواجهة قضايا البيئة ومعالجتها من خلال تقنين شامل يعالج تلك القضايا في صورة متكاملة تكلف الاتساق بين أحكامها والتنسيق بين الأجهزة القائمة على تطبيقها بما يقضي على التضارب في الاختصاصات بينها. وسعى المشرع المصري إلى تحقيق ذلك من خلال إصدار القانون رقم 4 لسنة 1994 بشان حماية البيئة. ورغم ذلك بقيت مشكلة عدم كفاية العقوبات المقررة في أغلب التشريعات السابقة لصدور القانون رقم 4 لسنة 1994 نظراً لانقضاء فترات طويلة على صدورها تصل إلى أكثر من خمسين عاما تغيرت فيها قيمة النقود تغيرا كبيرا وأصبحت الغرامات التي كانت مقررة كعقوبة لمخالفة أحكامها لا تشكل أداة للردع. وقد حاول المشرع المصري معالجة هذه المشكلة جزئياً بإدخال تعديلات على المواد المشتملة على العقوبات، لكن ذلك كان في حدود ضيقة، وبقيت غالبية العقوبات المقررة في التشريعات القديمة دون الحد الذي يمكن أن يحقق الردع المنشود منها.

ومن أسباب التراخي في تنفيذ أحكام تلك التشريعات أيضاً أن جانبا كبيراً من مخالفتها ارتكبته جهات حكومية أو جهات تابعة للقطاع العام، إذ كان من شأن تطبيق أحكام تلك التشريعات عليها وقف نشاطها، وما يترتب على ذلك من فقدان العاملين فيها لوظائفهم، وقد أسهمت في ذلك ضآلة الموارد المالية، مما حد من قدرة المؤسسات المعنية على الوفاء بما يتطلبه تنفيذ تلك التشريعات من إجراءات أو اشتراطات تتعلق بحماية البيئة[2].

ويعد جهاز الدولة لشئون البيئة الجهاز الحكومي الرئيسي المختص بشؤون البيئة بمصر، والجدير بالذكر أنه منذ إنشاء هذا الجهاز ركزت وزارة الدولة لشئون البيئة على التعاون مع كافة شركاء التنمية لتحديد الرؤية البيئية

[1] - عز الدين، دعاس: آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مصد سابق، ص 20.

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص.ص 35-36.

والخطوط العريضة للسياسات البيئية فضلاً عن وضع أولويات لتنفيذ المبادرات في هذا المجال وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية المستدامة، ولقد تم إنشاء جهاز الدولة بمقتضى قانون حماية البيئة رقم 4 لسنة 1994، وحدد القانون مهام الجهاز الذي جاء ليحل محل جهاز شئون البيئة السابق إنشاؤه عام 1982 وأصبح جهاز الدولة لشئون البيئة بمثابة الجهاز التنفيذي للوزارة والملاحظ أن الاتجاه العام في مصر يشير إلى الاعتماد على منظمة واحدة للقيام بكل من التخطيط والدعم الفني والمتابعة والرقابة على التوافق البيئي والالتزام بالقوانين البيئية [1]. أما أهم القوانين والتشريعات البيئية فهي:

- القانون رقم 93 لسنة 1962 بشان صرف المخلفات السائلة؛
- القانون رقم 38 لسنة 1967 بشان النظافة العامة؛
- القانون رقم 48 لسنة 1982 بشان حماية نهر النيل والمجاري المائية؛
- القانون رقم 102 لسنة 1983 بشان المحميات الطبيعية؛
- القانون رقم 4 لسنة 1994 بشان حماية البيئة، وهو أول تشريع مصري يصدر تحت عنوان حماية البيئة ويضع تنظيما قانونيا شاملا لتلك الحماية.

تجدر الإشارة إلى أن في التشريعات المصرية المتعلقة بالبيئة عدة أدوات تساعد على تحقيق الالتزام بها، وأهمها [2]:

- إجراء دراسة تقويم التأثير البيئي للمنشات المطلوب الترخيص بها قبل منح الترخيص؛
- منح مهلة للمنشآت التي كانت قائمة وقت صدور القانون لتوفيق أوضاعها مع إحكامه وتطبيق القانون عليها بعد انقضاء المهلة ما لم يتم مدها لمدة عامين بقرار من رئيس مجلس الوزراء متى تبنت جدية ما اتخذته المنشأة من إجراءات في سبيل توفيق أوضاعها وضرورة المد لإتمام ما بدأته؛
- الرقابة الذاتية، وذلك من خلال إلزام المنشأة بمسك سجل تدون فيه البيانات المحددة في اللائحة التنفيذية لبيان تأثير نشاط المنشاة على البيئة؛
- المتابعة الدورية، إذ أجاز القانون لجهاز شؤون البيئة، إلى جانب متابعة البيانات للتأكد من مطابقتها للواقع، أخذ العينات اللازمة وإجراء الاختبارات المناسبة لبيان تأثير المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعة؛
- اتخاذ إجراءات أو جزاءات إدارية، إذ خولت قوانين البيئة للأجهزة التنفيذية القائمة على تطبيقها إجراءات أو جزاءات إدارية تتخذها أو توقعها على المنشأة المخالفة، وذلك كأثر مترتب على المتابعة الدورية أو المفاجئة التي تجريها؛
- المساعدة الجنائية، إذ تنص قوانين البيئة على عقوبات جنائية كالغرامة والسجن والأشغال الشاقة وغيرها؛
- القضايا المدنية، إذ يمكن الرجوع على من يلوث البيئة بدعوى مدنية لمطالبته بالتعويض عن الأضرار التي تصيب رافع الدعوى عن هذا الملوث.

---

[1] - وزارة المالية: دراسة حول البيئة كأحد محاور تطوير سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر التقرير النهائي، مقدم من طرف شركة ميجاكم، جانفي 2008، ص 4.

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص.ص 36– 37.

وتشكل التنمية الاقتصادية عبئاً قوياً على البيئة في مصر، ولاسيما وأن التكدس السكاني واستثمارات البنية التحتية المؤجلة مطولا قد ساهمت في زيادة أزمة المياه أثرت سلباً على خدمات الصرف الصحي في الحضر متسببة في العديد من المشكلات البيئية، وذلك بالإضافة إلى ما تسببت فيه مخلفات السفن نتيجة للتحرير التجاري من تدمير للشعب المرجانية فضلاً عن التلوث الناتج عن المخلفات الصناعية الصلبة. كذلك يهدد التوسع العمراني السريع للأراضي الزراعية والتي أصبحت تعاني من ظاهرة التصحر والتملح، وأخيراً فقد أصبح نهر النيل وروافده يعاني من التلوث بالكيماويات والمعادن الثقيلة.

الفرع الثالث: حماية البيئة في التشريعات التونسية

تخضع حماية البيئة في تونس إلى ترسانة قانونية هامة تعكس من جهة الإرادة السياسية والحريصة على معالجة القضايا المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية، ويؤكد من جهة أخرى التزام تونس على الاستعمال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية، وقد ظهرت منذ الاستقلال عدد من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية عناصر معينة في البيئة وتشمل على سبيل المثال: قانون الغابات 1966 والمنقح في سنة 1988، وقانون المياه 1975، وقانون التعمير 1979 والمنقح في 1994، وقانون 1986 المتعلق بشان الممتلكات الثقافية.

دعمت وتيرة سن القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة منذ سنة 1988، وهو تاريخ إحداث أول مؤسسة تعنى بحماية البيئة وهي الوكالة الوطنية لحماية البيئة. وتم سنة 1991 ولأول مرة في تونس إحداث وزارة للبيئة علما وانه تم قبل ذلك الديوان الوطني للتطهير منذ سنة 1974، وإعادة هيكلته بموجب القانون عدد 93-41 المؤرخ في 19 أفريل 1993.

وتم خلال العقدين الماضيين وبصفة متتالية إحداث العديد من المؤسسات العمومية العاملة في مجال البيئة مثل وكالة حماية وتنمية المناطق الساحلية التي تم إنشاؤها بموجب القانون عدد 95-72 24 مارس 1996، والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة بتونس الذي تم إنشاؤه بموجب القانون عدد 96-25 المؤرخ في 25 مارس 1996، وإدارة النفايات الوطني (ANGED) ، الذي أنشئ بموجب الأمر عدد 2005-2317 المؤرخ في 22 أوت 2005، وأخيرا البنك الوطني للجينات الذي أنشئ بموجب القرار عدد 2003-1748 الصادر في 11 أوت2003. وبالمثل تعزز الإطار التشريعي والتنظيمي بمجموعة من النصوص في مجال حماية البيئة ومقاومة التلوث وتشمل خصوصا قانون عدد 95-73 مؤرخ في 24 جويلية 1995 يتعلق بالمجال البحري العمومي، القانون عدد 95-70 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بالحفاظ على المياه والتربة، والقانون عدد 96-29 المؤرخ في 3 أفريل 1996 الذي ضبط خطة عمل وطنية عاجلة لمقاومة حوادث التلوث البحري، والقانون عدد 96-41 مؤرخ في 10 جوان 1996 يتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف والتخلص منها والنصوص التطبيقية لتنفيذها، والقانون عدد 2007-34 المؤرخ في 4 جوان 2007 المتعلق بجودة الهواء. وتتأثر هذه النصوص إلى حد كبير بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها[1].

[1] - وزارة البيئة التونسية: الإطار المؤسساتي والتشريعي لحماية البيئة، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.enivronnement.gov.tn. بتاريخ 2012/01/12، 55: 21 H.

الفرع الرابع: حماية البيئة في التشريعات المغربية

بدأ الاهتمام بالبيئة في المغرب في السبعينيات من القرن الماضي، حيث أسست بعض الجمعيات البيئية وأحدثت مصلحة تعنى بالبيئة في وزارة السكن، وانتقلت مسؤولية العمل البيئي في الثمانينات إلى وزارة الداخلية، ضمن مديرية أصبحت فيما بعد في سنة 1991 تسمى نيابة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة لدى وزير الداخلية، وهو ما اعتبر نواة أولى لوزارة البيئة التي ستنشأ بشكل مستقل عن وزارة الداخلية في يناير 1995م. وتعتبر التسعينيات مرحلة التأسيس للعمل البيئي في المغرب، حيث شهدت عدة ورش ات في مختلف المجالات تهدف إلى وضع الأسس الأولى للسياسة البيئية في المغرب[1].

ورغم انخراط المغرب في إطار العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة والتجارة، إلا أن عملية إدماج هذه الالتزامات في الدستور المغربي لم تنته بعد، غير انه تم تبني قوانين جديدة تهدف إلى حماية البيئة على غرار القانون 11-03 المتضمن حماية وتثمين البيئة والتي تعد أساس المستقبل، وقانون 13-03 المتضمن محاربة التلوث الهوائي، وقانون 12-03 المتعلق بدراسة الأثر البيئي. فضلا عن ذلك فقد تم تصميم هيكل المحفزات المالية والإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع اقتناء معدات ومباشرة استثمارات غير ملوثة للهواء أو تستخدم الطاقات المتجددة.

أما فيما يخص قانون الاستثمار، فقد تم تناول الاعتبارات البيئية فقط في ميثاق الاستثمار لسنة 1995، وفي الرسالة الملكية المحررة في 09 جانفي 2002. وبذلك يمكن القول أن المغرب لا يولي اهتماما كبيرا للمحددات البيئية خلال تصميمه للمناخ التشريعي المؤطر للأنشطة الاستثمارية، ورغم أن قطاع الطاقة لا يشغل سوى جزء صغير من التركيبة القطاعية للاقتصاد المغربي، إلا أن القائمين على القطاع وضعوا ضمن انشغالاتهم تطوير القطاع ضرورة المحافظة على البيئة. حيث تم في 20 ديسمبر 2004، التوقيع على اتفاقية استثمار بين الحكومة وشركة سامير بغلاف مالي قدره 08 مليار درهم قصد تحديث المصفاة الواقعة بمنطقة المحمدية. ويهدف هذا الاستثمار إلى:

- تحسين مواصفات المواد النفطية المصنعة، حيث يتم تسويق الغازوال ذو النسبة المنخفضة من الكبريت 0.005% ابتداء من سنة 2009، وتعميم استعمال الغاز دون رصاص مع إلغاء الممتاز الذي يحتوي على الرصاص؛
- تقليص الانبعاث الملوثة الناجمة عن عملية التكرير؛
- تقوية شروط السلامة؛

بدأت أشغال البناء في شهر سبتمبر 2005، لتنتهي خلال شهر ديسمبر 2008، على أن يتم البدء في استغلال المشروع خلال سنة 2009. كما تم في شهر أوت 2008، إبرام اتفاقية استثمار أخرى بين الحكومة وشركة سامير بغلاف مالي قدره 1.6 مليار درهم مغربي بهدف تحديد وحدات التقطير الهوائي للبترول الخام وتقوية وتعزيز وسائل التخزين للمواد المتكررة.

أما عن المعوقات على المستوى المؤسساتي في مجال البيئة فتتجلى في:

[1] – عبد الله، رطال: حماية البيئة في الدول العربية، المملكة المغربية نموذجا: مخططات طموحة وموارد محدودة، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.ayadina.kenanaonline.com . بتاريخ 2011/12/12، H 21:30.

– تأخر إنشاء مصالح جهوية خاصة بكتابة الدولة المكلفة بالبيئة على مستوى العمالات والأقاليم؛

– صعوبة تبني المفاهيم والمعايير البيئية في بعض القطاعات، مما ترتب عنه إنجاز بعض المشاريع دون الأخذ في عين الاعتبار كل التأثيرات البيئية؛

– نقص التنسيق المؤسساتي في بعض المجالات البيئية، ما أدى إلى فعالية ضعيفة، وفي بعض الأحيان إلى تضارب المصالح والاختصاصات بين عدة جهات معنية. في هذا المجال يحتاج المجلس الوطني للبيئة إلى كثير من التطوير ليؤدي دورًا أكثر فعالية في التنسيق بين مختلف الفئات والقطاعات المعنية؛

– ضعف الميزانية المرصودة لوزارة البيئة بالمقارنة مع ميزانيات الوزارات الأخرى؛

– عدم توفير سلطة لدى وزارة البيئة تفرض بها إدماج البيئة في برامج عملها السنوية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والبيئة في دول المقارنة

يبين الجدول أدناه أن دول شمال إفريقيا، سعت إلى عقد اتفاقيا ت بيئية متعددة الأطراف متعلقة بالتجارة، بالرغم من أن تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات يبقى ضعيفاً، وبالإجمال تشهد الدول العربية القليل من المتابعة لتنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني بسبب الافتقار إلى الموارد، والإرادة السياسية والمجتمع المدني الضعيف والمنقسم.

الجدول رقم (25): التصديق على أهم الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة والبيئة في دول المقارنة

	بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيئية **2000**	الاتفاقية الإطارية لتغيير المناخ **1992**	بروتوكول كيوتو لتغيير المناخ **1997**	اتفاقية بخصوص التنوع الحيوي **1992**	بروتوكول مونتريال بخصوص المواد التي تستنفذ طبقة الاوزون**1989**	اتفاقية ستوكهولم بخصوص الملوثات العضوية الدائمة **2001**	اتفاقية بخصوص قانون البحار **1982**	اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون **1988**
الجزائر	2004	1993	2005	1995	1992	2006	1996	1992
مصر	2003	1994	2005	1994	1988	2003	1983	1988
تونس	2003	1993	2003	1993	1989	2004	1985	1989
المغرب	2000	1995	2002	1995	1995	2004	2007	1995

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مرجع سابق، ص256.

إن دول شمال إفريقيا كغيرها من الدول النامية هي اليوم أكثر وعياً تجاه الأهمية والتأثيرات المحتملة للمسائل التجارية والبيئية في مجتمعاتها ككل، ففي الواقع يمكن رؤية التطور الحاصل في المنطقة مؤخرا في التجارة والبيئة في ثلاث مراحل[1]:

[1] - كريم، مقدسي؛ كارول، شوشاني: الأجندة الجنوبية للتجارة والبيئة – المرحلة الثانية، مرجع سابق، ص 24.

– **المرحلة الأولى من أوائل حتى منتصف السبعينات:** محصورة بالوعي بشان المسائل التجارية والبيئية وصلاتها. ويبرز هذا عبر الافتقار إلى المشاركة الرسمية لمعظم الدول العربية في منتديات الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة، خاصة تلك المتعلقة بالتجارة والبيئة.

– **المرحلة الثانية من منتصف حتى أواخر التسعينات:** تبرز فهم أهمية الروابط التجارية البيئية، خاصة بالمحظورات المفروضة على النفاذ إلى الأسواق وإدراك أن قطاع النفط يمكن أن يكون موضوع المفاوضات في منظمة التجارة العالمية، وأقامت تونس ومصر مجموعات عمل تجارية وبيئية ولجان فرعية ضمن إطار لجنتها الوطنية الخاصة في منظمة التجارة العالمية.

– **المرحلة الثالثة أواخر التسعينات حتى اليوم:** أن معظم صانعي القرارات اليوم مدركين تماما للروابط المباشرة وغير المباشرة بين التجارة والبيئة، خاصة في اجتماع الدوحة الوزاري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، بالإضافة إلى ايلاء الاهتمام الكبير للتأثيرات المحتملة للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة، إلا أن دول المنطقة تبقى بالمعظم معنية بالمسائل المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق والتنافسية، وقد أصبح تحرير قطاع الطاقة مصدر اهتمام مهم للاقتصاديات المعتمدة على النفط. وتتجاوب دول المنطقة بشكل متزايد لدعوة كامري لتشكيل لجنة وطنية للتجارة والبيئة وهو الحاصل في المغرب.

ونظراً لهذه التطورات أصبحت هذه الدول أكثر فعالية في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية (باستثناء الجزائر التي لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة). حيث بلغت المشاركة الفعالة في اجتماعات لجنة التجارة والبيئة 15 اجتماعا فعالا، أما المغرب وتونس فقد شاركتا في 4 و2 اجتماعات فعالة على التوالي. وفي طرح المسائل ذات الصلة بالموضوع خلال إعلانات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية. كما يشارك المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بشكل متزايد في المناقشات التي تدور حول التجارة والبيئة، كما هو الحال في تونس ومصر والمغرب للمشاركة في أعمال اللجان الوطنية

المطلب الثالث: انعكاسات المعايير البيئية على تنافسية الصادرات

إن الدراسات والأبحاث في مجال آثار المعايير البيئية على القدرة التنافسية للمؤسسات التابعة للدول النامية قليلة جداً، وهذا راجع إلى نقص المعلومات الموثقة فيما يتعلق بسير العمل داخل المؤسسات ومقدار التكاليف التي يترتب عن الامتثال لأحد المعايير البيئية المحددة ضمن سياسة دولة، وبرغم كل هذا نجد الدراسة التي قام بها المسؤولون في مشروع البحر الأبيض المتوسط للمساعدات الفنية والبيئية ضمن مبادرة السياسات المتوسطية، برنامج الشراكة بين الاتحاد الأوربي وبنك الاستثمار الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالبنك الدولي وجهات مانحة ثنائية ومتعدد، وذلك بهدف رفع مستوى القدرة الفنية البيئية في بلدان البحر الأبيض المتوسط. ولقد استعين بنموذج لارسن من أجل تقدير آثار التغيرات الناتجة عن الامتثال للمعايير البيئية.

الفرع الأول: تقييم آثار التغيرات في تكاليف الطاقة والكهرباء على بعض القطاعات

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مدى تأثر القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتغيرات في تكاليف الطاقة والبيئة الناجمة عن اعتماد معايير بيئية الأشد صرامة والتي تؤدي إلى زيادة بنسبة 100% في تكاليف الطاقة، ولقد توصل الباحثون إلى النتائج الموضحة في الشكلين الموالين:

الشكل رقم (07) : أثر الزيادة بنسبة مائة في المائة في تكاليف الطاقة والكهرباء على الناتج في قطاعات مختارة

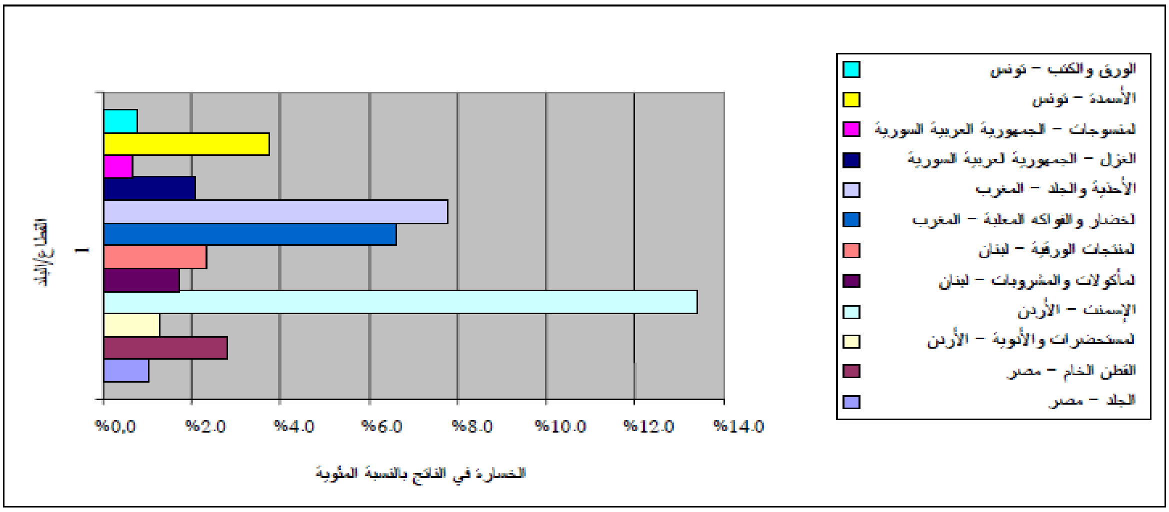

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص21.

الشكل رقم (08): أثر الزيادة مائة في المائة في تكاليف الطاقة والكهرباء على الصادرات في قطاعات مختارة

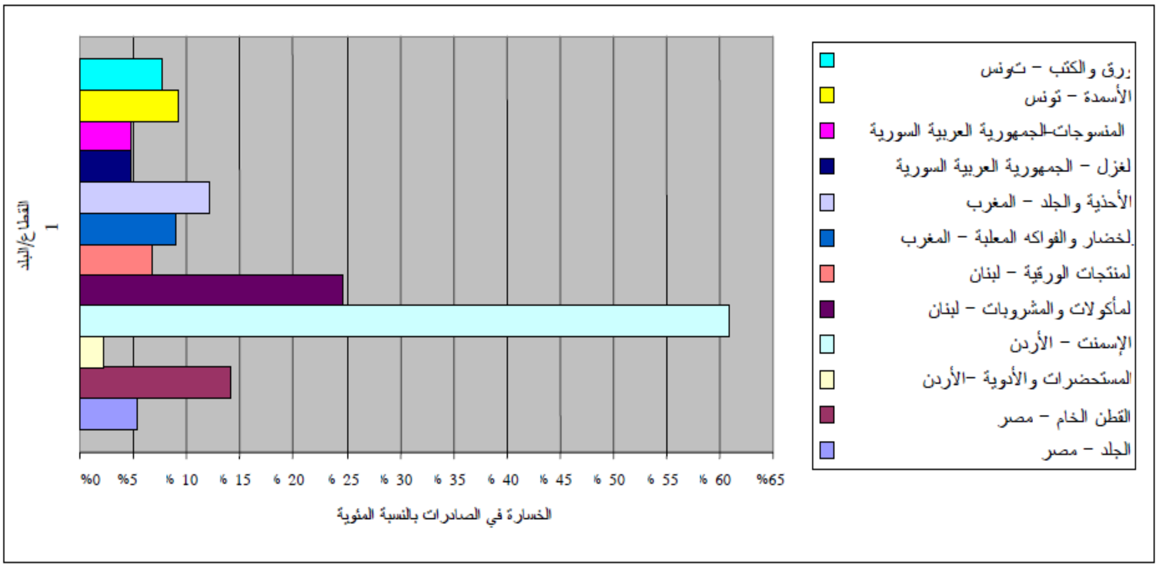

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص21.

من خلال الشكلين نلاحظ أن للزيادات في تكاليف الطاقة آثاراً سلبية على النواتج غير أن أثارها على الصادرات، أوضح بكثير في القطاع نفسه، بحيث أن نسبة التأثر على مستويات الإنتاج تتراوح بين 1% و 4% ويمكن للمؤسسات تخطي هذه الآثار السلبية عن طريق التحسينات في الكفاءة أو تحويل بعض تكاليف الإنتاج

الإضافية إلى المستهلكين في السوق المحلية، غير أن الخسارة في الصدارة التي تتراوح بين 5% و 15% ومن الصعب التخفيف من حدة آثارها.

وتحدث التغييرات في كلفة الطاقة عادة أثراً شديداً في القطاعات الثقيلة كإنتاج الاسمنت والأسمدة، إلا أن قطاعات التصنيع الخفيفة هي أيضا سريعة التأثر بتغير هياكل التكاليف المرتبط بمختلف منتجات الطاقة أو الكهرباء. وعليه تشير التقديرات إلى أن قطاعات التصنيع في المغرب معرضة للتأثر بالحدة نفسها جراء ارتفاع تكاليف الطاقة، حيث تعاني نواتج الأحذية والسلع الجلدية وكذلك الفواكه والخضار المعلبة انخفاضا بنسبة تتراوح بين 6 و 8% في حال مضاعفة تكاليف الطاقة.

ويمكن أن تخلف السياسات العامة المتعلقة بتسعير الطاقة والكهرباء آثارا على القدرة التنافسية لمختلف القطاعات في المنطقة، فإعانات الطاقة مثلا تثني القطاعات عن توخي الكفاءة في ممارسات استهلاك الطاقة وتولد بالتالي أثارا بيئية عكسية مرتبطة بعدم كفاءة استهلاك الطاقة. بيد أن هذه الإعانات تحصن أيضا القطاعات عن تقلبات الأسعار المرتبطة بالسياسات البيئية التي تؤثر في استهلاك الطاقة. فزراعة القطن في مصر مثلاً تتأثر بالتغييرات في تكاليف الطاقة، لا سيما مقارنة بقطاع الغزل والمنسوجات في الجمهورية العربية السورية. ويعزى هذا الأمر جزئيا إلى أن الطاقة تمثل 8% من تكاليف إنتاج القطن الخام في مصر، بينما ينفق قطاع الغزل على الطاقة بسب الإعانات، نسبة متواضعة من تكاليف الإنتاج لا تتجاوز 2.3% في قطاع الطاقة و 3% في قطاع الكهرباء. وفي استعراض اجري في عام 1997 حول السياسات المتعلقة بالطاقة والموارد الطبيعية في مصر، أشارت التقديرات إلى إن المنتجات النفطية الكهربائية والمترلية تسعر على التوالي بنسبة 80% و 90% تقريبا من أسعارها الدولية. وكانت مصر قد باشرت أيضا في انتهاج سياسة طموحة من اجل تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية، أحدثت آثاراً ثانوية على كلفة استعمال الطاقة. وعلى الرغم من تقلب أسعار الطاقة، يحظى المنتجون في مصر بإعانات في مجال الطاقة أدنى بكثير من نظرائهم السوريين الأمر الذي يخلف عليه آثارا على القدرة التنافسية. كما أن الإعانات التي تحظى بها الصناعة تجعل قطاع الغزل في الجمهورية العربية السورية أكثر ربحية بكثير من زراعة القطن في مصر، الأمر الذي كانت له آثاره على قدرة القطاع على الاستجابة بسهولة اكبر لتضاعف فواتير الوقود والكهرباء او الامتثال الأشد صرامة للانبعاثات في الهواء.

الفرع الثاني: آثار المعايير البيئية على قطاع الأثاث

اهتمت هذه الدراسة بمدى تأثير المعايير البيئية المرتبطة بمدخلات رئيسية في قطاع الأثاث في مصر وذلك بنسبة زيادة 100% من كلفة المدخلات وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): الآثار بالنسبة لقطاع الأثاث في مصر

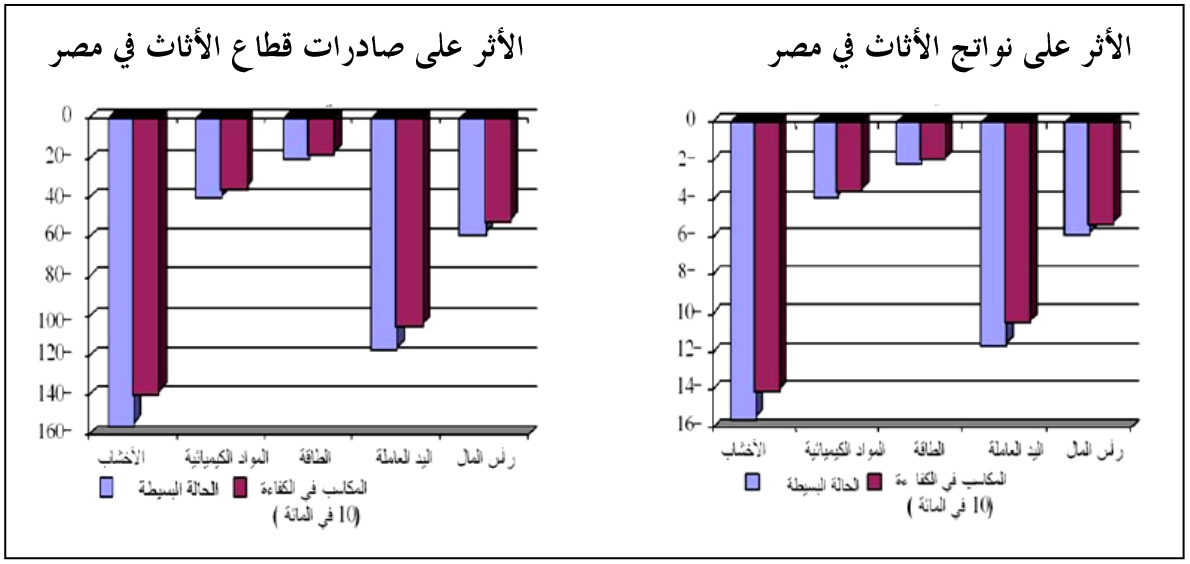

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص23.

ولقد اظهر التقييم أن قطاع الأثاث سريع التأثر بالزيادة في التكاليف وبالخصوص تكاليف الأخشاب، هذه الأخيرة التي تستورد من أوربا والتي تتأثر أسعارها بالمعايير البيئية المعتمدة في دولها ولقد توصل الباحثون إلى أن القدرة التنافسية لهذا القطاع في خطر بسبب اثر المعايير البيئية.

الفرع الثالث: المعايير البيئية وقطاع المنسوجات والملابس

واجهت مصر مشاكل عديدة في ما يختص بصناعة النسيج والملابس لا سيما وأن هذا القطاع يؤمن 25% من مجموع الصادرات المصرية ويؤمن العمل لأكثر من مليوني نسمة موظفة في زراعة القطن وفي تصنيع الألبسة وبيعها وتسويقها (وتتصدر مصر قائمة الدول العربية من حيث عدد العاملين في هذه الصناعات,ففيها 47%من عددهم في الدول العربية). وقد فرض على مصر تغيير صباغ (AZO) المستعمل في التلوين كذلك فرض عليها تغيير مواصفات التعليب والتغليف وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية. وهنا تبرز مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد تجد صعوبة في الاستجابة لهذه التدابير، مما يحرمها من إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية والمنافسة فيها[1].

أجريت دراسة من طرف M.Joumani في إطار مبادرة السياسات المتوسطية وذلك خلال سنة 2003 حول الآثار التي تصيب قطاع المنسوجات عند اعتماد معايير بيئية خاصة بالأصباغ النتروجينية وكانت النتائج كما يلي:

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة – البيئة، مرجع سابق، ص44.

الشكل رقم (10): آثار الأصباغ النيتروجينية المحظورة على الإنتاج والصادرات، حسب الفروع وحجم المؤسسة في المغرب

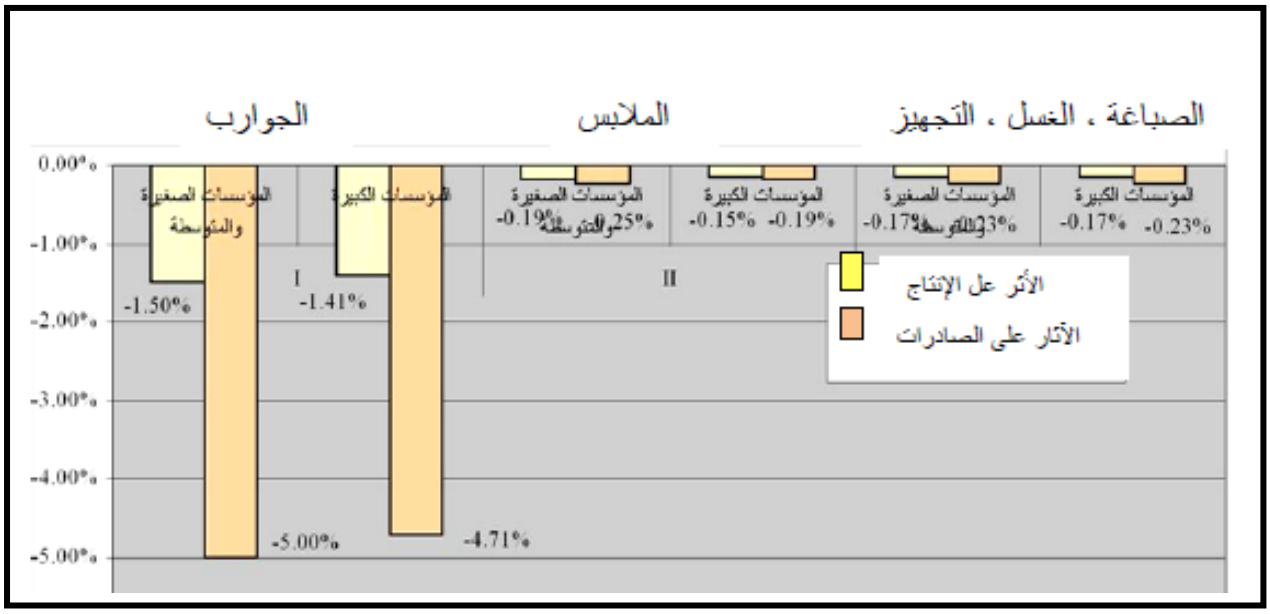

Source : K.Laraki, étude sur le commerce, l'environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et la confection en Afrique du Nord : cas de la pollution des eaux au Maroc , METAP, the world Bank BNPP and ESCWA, feb, 2004, p35.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الفرق بين أثار المعايير البيئية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ضئيل جدا، وأن نسبة الآثار السلبية للامتثال إلى المعايير البيئية صغيرة بالخصوص في مجال صناعة الملابس الذي يمثل معظم صادرات هذا القطاع والذي يمثل حوالي 4% من الصادرات إلى أوربا، تتجاوز صادرات أوربا إلى المغرب بخصوص الملابس 70%، وهذه الصادرات مهددة بالمنافسة من بلدان أخرى مثل تركيا، الصين والهند، ولذلك على المغرب اعتماد المعايير البيئية اللازمة من اجل تدعيم قدراتها المحلية[1].

وعلى العموم توصل الباحثون إلى أن أغلب القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول النامية ذات تنافسية ضعيفة في الظروف العادية وأن إدخال المعايير البيئية سوف يؤدي إلى إضعاف الشديد تلك القطاعات على الأقل في الأمد القصير.

كما أنه في الجزائر ومنذ أزمة ثمانينات القرن الماضي تسعى الجزائر لدخول اقتصاد السوق، وكما هو ملاحظ أن الجزائر اعتمدت على مجموعة من الإصلاحات التي تهدف بالأساس إلى التحرير التجاري، إلا أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعاني من العديد من النقائص وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية لهذا التحرير، ومن بين تلك النقائص نجد أن الجزائر تفتقر إلى مخابر كافية لمراقبة المنتجات المستوردة فحسب تصريح المدير العام لمعهد التقييس IANOR فانه من بين 500 مخبر موجود بالجزائر يوجد فقط 3 مخابر تعمل بفاعلية وبالتالي بإمكانها

[1] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، مرجع سابق، ص.ص 75 – 76.

مراقبة مدى مطابقة المنتجات المستوردة للمعايير الجزائرية بما فيها معايير الصحة والسلامة البيئية، كما نجد أيضا اعتراف وزير الصناعة وترقية الاستثمار بأنه يوجد نقص في التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة عند الاستيراد والمتمثلة في دائرة الجمارك ووزارة التجارة ومعهد التقييس، واقترح إنشاء هيئة للتقييس بين مختلف الوكالات، وهذا ما قد يولد تخوف لدى المؤسسات الوطنية من المنتجات المستوردة[1].

[1] – حسينة، محزم: أثر المعايير البيئية على تنافسية الصادرات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري – قسنطينة، 2010/2009، ص171.

خلاصة:

مواصلة لمنحى التحليل المتبنى في هذا البحث، وبعد كل ما تقدم في الفصلين السابقين، خاصة ما تم التوصل إليه في الفصل الثاني، من إبراز العلاقة بين التجارة والبيئية، وأهم الآثار البيئية الناتجة عن سياسات التحرير التجاري في الدول النامية. حاولنا في هذا الفصل إلى دراسة مقارنة لدول الجزائر ومصر، تونس والمغرب، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تحليل واقع التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2010، حيث تبين أن حجم المبادلات التجارية في هذه الدول تطور بشكل ملحوظ خلال العشرية الأخيرة نتيجة سعي هذه الدول إلى تحرير تجارتها الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي على شكل تكتلات، حيث حققت الجزائر فائضاً مستمراً في ميزانها التجاري وذلك مرده إلى عوائد صادرات البترول والتي تشكل أكثر من 98% من إجمالي صادراتها، على عكس كل من مصر، تونس والمغرب والتي حققت عجزاً مستمراً في ميزانها التجاري.

كما تعتبر الزيادة المتسارعة في حجم المبادلات التجارية في دول شمال إفريقيا خلال السنوات الأخيرة ونظراً لطبيعة قطاعات الناتج المحلي فإن الأثر الكبير الذي خلفه التحرير التجاري هو الزيادة المفرطة في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وكذلك في تلويث البيئة عن طريق زيادة الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، حيث تدهورت البيئة في كل من الجزائر ومصر بشكل كبير وذلك لطبيعة القطاعات المكونة للناتج في الدولتين، خاصة في الجزائر والتي تعتمد على القطاع الاستخراجي على شكل محروقات مما يساهم في تلوث البيئة، حيث أدى التحرير التجاري إلى تدهور نوعية البيئة. بينما تعتبر تونس والمغرب الأقل تضررا.

أما بالنسبة لأهم الآثار المستقبلية نتيجة اتفاقية الشراكة الأورو المتوسطية فالمتوقع أن تكون الآثار سلبية على البيئة، ونتيجة تدهور البيئة في هذه الدول أقامت مؤسسات وتشريعات وانضمت إلى اتفاقيات من أجل المحافظة على البيئة، أما بخصوص المعايير البيئية فهي تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لصادرات هذه الدول.

الخـــاتمـــة

العامة

الخاتمة العامة:

يتضح من خلال دراسة موضوع آثار اسياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة أنها تأخذ اهتمام كبير من المجتمع الدولي، حيث تتعد الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تعالج علاقة التحرير التجاري بالبيئة، بالإضافة إلى تشعب الموضوعات المرتبطة بالموضوع الأصلي، ونخلص مما تقدم أيضا أن تحرير التجارة وحماية البيئة هما هدفان متكاملان، فالبيئة السليمة هي مصدر التنمية المستدامة وحالته ا مقياس هام لها، كما أن المحافظة على البيئة تمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة والتي عادة ما تتطلب سياسات عامة تشتمل في الاعتبارات البيئية. وأن تحقيق تحرير التجارة وحماية البيئة في نفس الوقت يتطلب تنسيق هام بين السياسات البيئية والاقتصادية والتجارية داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول المختلفة في إطار نظام تجاري عالمي يولي اهتمام أكثر للمشكلات والاعتبارات البيئية ولمصالح الدول النامية في نفس الوقت، وذلك تمكيناً لهذه الدول من مواصلة نموها الاقتصادي والنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بدون عوائق أو عقبات بيئية قد تفرض عليها من قبل الدول المتقدمة.

نتائج البحث:

إن نتائج البحث والدراسة التي خلصنا إليها تثبت صحة الفرضيات، ومن النتائج الهامة التي خلصت إليها هذه الدراسة:

1- تحرير التجارة وحماية البيئة هما هدفان متنازعان، ولكنهما ضروريين لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة شعوب العالم، حيث يتمثل أحد التحديات الكبيرة في الفترات الزمنية المقبلة لكل من حرية التجارة وحماية البيئة في خطر التغير في المناخ العالمي.

2- هناك ارتباط وثيق بين السياسات التجارية والبيئة، وتأثير كل منهما على الآخر من خلال تغير العوامل المؤثرة على حجمي الإنتاج والاستهلاك الكليين.

3- العلاقة بين تحرير التجارة والبيئة هي علاقة تشابكية وتكاملية، يؤثر كل منهما على الآخر فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، كما لا يجب أن تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول، خاصة النامية منها.

4- أن التحرير التجاري يؤثر بشكل سلبي على البيئة في الوقت الحالي، وذلك لما يترتب عليه من إفرازات خطيرة على وضعية البيئة.

5- إن تطبيق الاعتبارات البيئية على التجارة الدولية يترتب عليه انتقال توطن الصناعات الملوثة للبيئ ة من الدول ذات القواعد البيئية المتشددة (القوية) إلى الدول ذات القواعد البيئية المتساهلة.

6- تلعب السياسات التجارية الدولية دورا هاما في مجال التعاون الدولي متعدد الأطراف حيث أنها تحمل بطبيعتها مشاكل بيئية عبر الحدود.

7- لا تعتبر منظمة التجارة العالمية أن التجارة هي السبب الرئيسي في التدهور البيئي، بل هو إخفاق السوق والسياسات البيئية في حل هذه المشاكل.

8- من الممكن أن يتم إدخال بعض التعديلات على قواعد نظام التجارة العالمية كم ا تجسد في منظمة التجارة العالمية، وذلك من أجل ضمان تحقيق المزيد من الانسجام والتكامل بين سياسات تحرير التجارة وحماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث في نفس الوقت.

9- الامتثال للشروط البيئية يؤثر على تنافسية صادرات الدول النامية وبالتالي دخول الأسواق الأجنبية.

أما بالنسبة لدول المقارنة، أنه مع تزايد الاهتمام بمعالجة المشاكل البيئية من ناحية، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في دول المنطقة وما تضمنته من إجراءات في اتجاه التحرير التجاري، فان الأمر يقتضي متابعة فعالة للأجهزة المختلفة المهتمة بالتجارة الخارجية لما يدور في المحافل الدولية بهذا الشأن بهدف توضيح الآثار التجارية في معالجة البيئة سواء الصادرات الزراعية أو الاستخراجية أو التحويلية أو الواردات من هذه السلع:

1- تعتبر حالة البيئة في كل من الجزائر ومصر الأكثر تدهوراً، بينما في تونس والمغرب هي أقل تضررا.

2- تعتبر تكلفة التدهور البيئي في الجزائر ومصر هي الأعلى مقارنة بدول تونس والمغرب.

3- سنت كل من تونس والجزائر ومصر والمغرب العديد من التشريعات البيئية وتوقيعها على عدة اتفاقيات دولية بغرض حماية البيئة، إلا أنها لم تنجح في التخفيف من حدة التدهور، والذي يرجع بالأساس إلى ضعف الامتثال البيئي.

4- تؤثر المعايير البيئية على تنافسية صادرات دول: الجزائر، مصر، تونس والمغرب كغيرها من دول العالم النامي.

الاقتراحات :

تتلخص أهم اقتراحات البحث بعد معالجة نقاطًا عديدة خاصة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة،في الدول النامية وخاصة الجزائر، أهمها ملخص فيما يلي:

1- إعداد سياسة عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة، ومكافحة التلوث البيئي مهما كان مصدره.

2- تعزيز دور حوافز الامتثال والمحافظة على البيئة كالتخفيضات الضريبية أو الإعفاءات الجمركية على المواد الصديقة للبيئة ومعدات مكافحة التلوث.

3- التنسيق بين الوزارات والمنظمات المعنية بالتجارة الدولية وتلك المعنية بقضايا البيئة في الدول العربية، وذلك فيما يتعلق ببحث تأثيرات كل منهما على الآخر في كل دولة .ويفيد هذا التنسيق في توفير البيانات والمعلومات التي تكون هناك حاجة إليها في حالات النزاعات الدولية حول النفاذ إلى الأسواق وغيرها.

4- طلب المعونة الفنية من المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهذا حق الدول النامية .

5- إعداد مشروعات تتناول قضايا البيئة والتجارة الدولية، يمكن تمويلها من مؤسسات تمويل دولية

6- تبني سياسات بيئية وتجارية معتدلة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة

7- التنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمشاركة الفعالة في المفاوضات والمناقشات الجارية بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة، وأيضًا التنسيق مع الدول غير الأعضاء من أجل تبني سياسات مشتركة تعكس آراء تكتلات اقتصادية .

8- مراجعة التشريعات البيئية والسياسات التجارية المتبعة ، والعمل على إصدار التشريعات وتبني السياسات التي تتلاءم مع متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد من ناحية والمحافظة على بيئة سليمة نظيفة لتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

9- تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حماية البيئة وتشجيع إصلاح أنظمة دعم و بناء القدرات فيما يتصل بالتجارة في إطار النظام الدولي الحالي، مرهون بوضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف يستفاد فيها من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق وتبحث في سياقها الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية، التي تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة والتي لا تتماشى مع التنمية المستدامة.

آفاق البحث:

لقد أبرزنا في موضوعنا هذا، إلى أهم آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية. حيث تبقى الدراسة مفتوحة لدراسات أخرى تتعلق بالتحرير التجاري في إطار التكتلات والاتفاقيات الدلولية، ومن هذه الآثار التي تستحق الدراسة ما يلي:

- تحرير التجارة وحماية البيئة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- آثار الشراكة الأوربية المتوسطية على التنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:باللغة العربية

الكتب:

1- أبو حرب عثمان: **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2- أحمد السريتي محمد: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

3- أحمد حشيش عادل ، محمود شهاب مجدي: **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

4- أحمد حشيش عادل ، محمود شهاب مجدي : **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

5- احمد شحاتة حسن: **البيئة والتلوث والمواجهة "دراسة تحليلية"**، كتب عربية، جامعة الأزهر، دون ذكر السنة.

6- جويدان الجميل جمال: **التجارة الدولية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

7- حسين شمت نيفين : **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية** ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

8- حسين عوض الله زينب: **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

9- الحمد رشيد ، سعيد صباريني محمد: **البيئة ومشكلاتها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.

10- خاي كريانين مورد ، تعريب: محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية : **الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

11- دياب محمد: **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

12- رشدي شيخة مصطفى: **اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

13- رشدي شيحة مصطفى: **المعاملات الاقتصادية الدولية**، دراسة في الاقتصاد الدولي من منظور اقتصاديات السوق والتحرر الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1994.

14- سامي عفيفي حاتم: **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الأول، 1999.

15- سامي عفيفي حاتم: **قضايا معاصرة في التجارة الدولية**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2005.

16- سامي عفيفي حاتم: **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، **2005**.

17- سعيد سرير جمعة: **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية** ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2002.

18- سعيد مطر موسى وآخرون: **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001.

19- صالح العادلي محمد: **موسوعة حماية البيئة**، الجزء الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون ذكر السنة.

20- عاطف السيد ، **الجات والعالم الثالث " دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة"**، ط1، مجموعة النيل العربية، 2002.

21- عبد البديع محمد: **اقتصاد حماية البيئة**، دار الأمين، القاهرة، 2003.

22- عبد الحميد عبد المطلب: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من اورجواي لسياتل وحتى الدوحة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

23- عبد الحميد عبد المطلب: **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

24- عبد الخالق احمد : **السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة،ط2، 1994.

25- عبد الخالق أحمد ، أحمد بديع بليح: **الجات تحرير التجارة العالمية و دول العالم النامي**، الكتاب الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

26- عبد السلام رضا: **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2007.

27- عبد السلام صفوت: **تحرير التجارة العالمية وأثارها المحتملة على البيئة والتنمية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999 .

28- عبد الفتاح أبو شرار علي: **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان, 2010.

29- عبد الكريم علي عبد ربه محمد: **مقدمة في اقتصاديات البيئة**، مؤسسة جائزة زايد الدولية للبيئة، دبي، 2003.

30- عبد المقصود زين الدين: **قضايا بيئية معاصرة**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2000.

31- عبيد محمد محمود محمد : **منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية** ، دار الكتب القانونية للنشر، مصر، 2007.

32- العزاوي نجم ، حكمت النقار عبد الله : **إدارة البيئة "نظم ومتطلبات ISO 14000"**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.

33- علي أبو طاحون عدلى : **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2003.

34- علي داود حسام: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2002.

35- لعشب محفوظ: **المنظمة العالمية للتجارة" سلسلة القانون الاقتصادي"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

36- مجدوب أسامة: **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش** ، ط1، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة ، 2002.

37- محمد علي وروم باتر: **العالم ليس للبيع "مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"** ، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

38- محمد عبد القادر عطية عبد القادر: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

39- محمد غنيم عثمان ، أبو زنط ماجدة : **التنمية المستديمة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.

40- محمود شهاب مجدي: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

41- محمود عبد العزيز رانيا: **تحرير التجارة الدولية وفق اتفاقية الجات في مجال الخدمات** ، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

42- مخلف صالح عارف: **الإدارة البيئية "الحماية الإدارية للبيئة"**، دار اليازوري، عمان، 2007.

43- موسشيت دوجلاس ، ترجمة: بهاء شاهين : **مبادئ التنمية المستدامة**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2000.

44- ناصف إيمان عطية: محمد عمارة هشام ، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

45- نزار العابدي عبد الناصر: **منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية**، دار الصفاء، عمان، 1999.

46- واحبز تراقس ، ترجمة: محمد صابر : **البيئة من حولنا**، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997.

47- وفا عبد الباسط: **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العرقية، جامعة حلوان، 2000.
48- يسرى عبد الرحمن وآخرون: **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
49- يونس محمود: **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

الملتقيات والبحوث:

1- أبو غراره زياد: **تجارب وقضايا المحافظة على البيئة في الوطن العربي**، عرض مقدم في الملتقى الثالث لمؤسسة الفكر العربي، بيروت، 24 أفريل 2006.
2- أسماء كردوسي: **آثار السياسات البيئية على تنافسية الصادرات** ، الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- ، 11/10 ماي 2010.
3- براهم يوسفي منية : **العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئية: التجربة التونسية خطوات نحو الاستدامة**، اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007.
4- بوطبخ ليلى ، بوفليسي نجمة: آثار المنظمة العالمية للتجارة على التنمية المستدامة في الدول النامية – حالة الجزائر–، الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- ، 11/10 ماي 2010.
5- بوعافية سمير ، حفاف وليد: **القيود الفنية الحديثة كأداة للتوفيق بين الأهداف البيئية وتحرير التجارة الدولية في إطار التنمية المستدامة.** الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- ، 11/10 ماي 2010.
6- بوعشة مبارك: **التنمية المستدامة "مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف–، 8/7 أفريل 2008.
7- سنوسي زوليخة ، الرحماني هاجر بوزيان : **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8/7 أفريل 2008.
8- زرقين عبود ، جباري شوقي: **تحرير التجارة الدولية وآثارها المحتملة على البيئة الجزائرية**، الملتقى الوطني السابع: تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة- ، 11/10 ماي 2010.
9- صالحي صالح: **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر** ، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8/7 أفريل 2008.

10- عبد الرحمن رداد خيس: **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة** ، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2-4 نوفمبر 2009.

11- عبد الفتاح الملاح جلال: **التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية**، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثاني، العدد الرابع، 1421 هـ.

12- عبد القادر نصر عبد الله: **البيئة والتنمية المستدامة "التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري**، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، مؤتمر الخيري العربي الثالث، لبنان، 2002.

13- عماري عمار: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ، الملتقى الدولي العلمي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف -، 7/ 8 أفريل 2008.

14- فالي نبيلة: **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف-، 7-8 أفريل 2008.

الدوريات والمجلات :

1- أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة: **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف-، 2010،

2- بطاهر علي: **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف.

3- الزهد طارق: **معايير الصحة والسلامة في ظل منظمة التجارة العالمية**، مجلة الاقتصاد تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 252، سنة 2002.

4- سعيدان علي: **حماية البيئة من التلوث من المواد الاشعاعية في القانون الجزائري**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

5- صالحي صالح: **دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**، مجلة الدراسات الاقتصادية, دار الخلدونية، الجزائر،2000.

6- عبد الله عبد الخالق: **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، ط1، دراسات في التنمية العربية "الواقع والآفاق"، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد13، بيروت، 1998.

7- عبد الله أبو القاسم خشيم مصطفى: **اتفاقيات الشراكة الاورو – المغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، طرابلس، 2009.

8- عبدوس عبد العزيز: **سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر** ، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة، 2010،

9- قويدر عياش ، عبد الله إبراهيمي: **آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني.

10- قويدري محمد: **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد الاول، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، 2002.

11- كبير سمية: **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2000-2004)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس.

12- النيش نجاة: **تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية**، مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، أفريل 1999.

الرسائل والأطروحات:

1- آيات الله مولحسان: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر ومصر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2011/2010.

2- الحرسي حميد عبد الله : **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، مذكرة غير منشورة، 2005.

3- خامرة الطاهر: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، مذكرة غير منشورة، 2007.

4- دعاس عز الدين: **آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الحاج لخضر – باتنة -، مذكرة غير منشورة ، 2011/2010.

5- ديب كمال: **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة "مدخل بيئي"** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

6- سالمي رشيد: **أثر تلوث البيئية في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2006/2005.

7- سرحان سامية: **أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية–** ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف–، مذكرة غير منشورة، 2011/2010.

8- سلطاني سلمى: **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2003/2002.

9- شرفاوي عائشة: **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تسيير،جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2001.

10- صواليلي صدر الدين: **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع: اقتصاد قياسي ، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2006.7/2005

11- عامر عبد اللطيف: **آثار سياسات التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2010-2011.

12- عباسية رشاش: **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا"**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع: التجارة والمالية الدولية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، مذكرة غير منشورة، 2006/ 2007.

13- فوضيل فارس: **الاستثمار الأجنبي المباشر ا في الدول النامية " حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 1997.

14- كرمي مليكة: **تحرير التجارة الخارجية وإشكالية معدل التبادل الدولي في الدول النامية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، مذكرة غير منشورة، 2004.

15- محزم حسينة: **أثر المعايير البيئية على تنافسية الصادرات دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل والاستشراف -- الاقتصادي، جامعة منتوري – قسنطينة–، مذكرة غير منشورة ، 2010/2009.

التقارير:

1- حجازي أنهار: **الإطار العام لقضايا التجارة والبيئة في المنطقة العربي** ، مائدة مستديرة حول القضايا المتعلقة بإنشاء وتفعيل اللجان الوطنية للتجارة والبيئة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 12-14 جانفي 2010.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية : **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009**، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، نيروبي، كينيا، 2009، ص255.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: **تقرير التنمية البشرية 2011**، نيروبي، كينيا.

4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: **توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من اجل التنمية ورفاهية الإنسان**، نيروبي، كينيا، 2010.

5- السلسلة البيئية الميسرة: **النظم البيئية**، مركز البحوث والدراسات البيئية، جائزة زايدة الدولية للبيئة، دبي، الجزء الثاني، 2002.

6- صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد من 2000 إلى 2011** ، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

7- صندوق النقد العربي : **نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009، العدد 31**، أبو ظبي، الإمارات، 2011.

8- كولن كيركباتريك، وآخرون: **التاثيرات على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية، التقرير النهائي للمرحلة الثانية من مشروع تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية**، مركز البحوث بشان تقييم التأثير، جامعة مانشستر، 2006.

9- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا : **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2006**، الاجتماع الثاني والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 26- 29 جوان 2007.

10- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا : **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2007**، الاجتماع الثالث والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 10-13 مارس 2008.

11- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا : **الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2008**، الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، المغرب 6-9 ماي 2009.

12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **الاتفاقيات الدولية وقضايا التجارة في المنطقة: البيئة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

13- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة "نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الاجتماعي في القضايا الرئيسية** ، الجزء الأول، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الاسكوا، نيويورك، 2003.

14- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية** ، الأمم المتحدة, 2005.

15- محسن أحمد هلال : **موضوع البيئة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية: الموضوعات ذات العلاقة بن التجارة والبيئة– تطور تاريخي**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 14 ديسمبر 2006.

16- منظمة الأغذية والزراعة: **عرض تحليلي للنماذج التي توصلت إليها ثلاث وعشرون "دراسة حالة قطرية",2002** .

17- المركز الوطني لتطوير حكم القانون والتراهة: **التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في تونس،** مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس، نوفمبر 2008.

18- وزارة التجارة الخارجية لمصر: **مختارات من دليل التجارة البيئية للمصدرين للاتحاد الاوربي** ، قطاع اتفاقيات التجارة، وحدة المشاركة الأوربية، دون ذكر السنة.

19- وزارة المالية: **دراسة حول البيئة كأحد محاور تطوير سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر التقرير النهائي**، مقدم من طرف شركة ميجاكم، جانفي 2008.

20- و.م. أدامز، ترجمة: المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعةIUCN : **مستقبل الاستدامة "إعادة التفكير بالبيئة والتنمية"**، 2006.

ثانيا :باللغة الأجنبية:

الكتب:

1- BernardGuillochon ,**économie internationale**, 2 édition , paris, dunod 1998.

2-- BernardGuillochon , Annie Kewecky, **économie internationale "commerce et macroéconomie**",4edition, Dunod, paris2003.

3- Corine Gendron, **le développement durable comme compromis**, . Publications de l'université, Québec, 2006.

4- François Bonnieux ,Brigitte Desaigues: **économie et politiques de l'environnement,** précis Dalloz ,1998.

4- prieur Michel et doumbe bille stephane, **recueil francophone tesctes internationause en droit l'environnement**, Bruxelles, 1998.

5- Taladidid Thiombiano, **économie et de ressources naturelles**, harmattan, paris, 2004.

6- Yvette veyret , **Le développement durable**: **approchesplurielles**, **développement durable et géographie**, Hatier, Paris, 2005.

التقارير:

1- United Nations Environment Programme and the International Institute for Sustainable Development, **Environment and Trade**. A Handbook, 2 Edition, Canada, 2005.

2- OCED, **Développement durable : les grandes questions**, Editions- de l OCDE, 2001.

3- K.Laraki, **étude sur le commerce, l'environnement et la compétitivité des PME dans les industries du textile et la confection en Afrique du Nord : cas de la pollution des eaux au Maroc** , METAP, the world Bank BNPP and ESCWA, feb, 2004.

مواقع أنترنيت:

1-**إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري**، http://www.wtoarab.org/site_content.

2- آمال أبو خديجة: **تقرير حول : منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها**. http://www.pal-plc.org/index.php.html.

3- باتر محمد علي وردم: **العولمة وتدمير البيئة**، الحوار المتمدن، العدد 709 الصادر في 10-01-2009: www.ahiwar.org/debat.

4- **بين حماية البيئة وتحرير التجارة الدولية**: http://www.hodaidah.com/hod/showthrea

5- **التجارة والبيئة**: http://saudiawto.com6.html.

6- **تونس والنظام التجاري متعدد الاطراف**: www.commerce.gov.tn.mht

7- محمد سليم الحربي: **منظمة التجارة العالمية**:.http://www.minshawi.com.htm

8- **منظمة التجارة العالمية.. الحاضر والمستقبل**:. http://www.aljazeera.nets

9- موقع المنظمة العالمية للتجارة: www.wto.com

10. www.annahjaddimocrati.org

11- عبد الله رطال: **حماية البيئة في الدول العربية، المملكة المغربية نموذجا: مخططات طموحة وموارد محدودة**، www.ayadina.kenanaonline.com

12- نظرة تحليلية للعلاقة ما بين الدول النامية و منظمة التجارة العالمية: http://www.ahewar.org .

13- هشام بشير: **العنونة البيئية**:.http://www.alshamsi.net

14- هشام بشير : **لجنة التجارة والبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية** :
http://saudiawto.com.html.
15- هشام الصادق، البعد البيئي في اتفاقات منظمة التجارة العالمية،
http://www.ennow.net/?browser=view.
16- وسام جميل: **العلاقة بين النشاط التجاري والنظام البيئي**:www. Greenline.com.
17- وزارة الاقتصاد والمالية، **مشروع قانون المالية لسنة 2011**، التقرير الاقتصادي والمالي:
www.finances.gov.ma
18- الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية: www .finance-algeria.org
19- وزارة البيئة التونسية، **الإطار المؤسساتي والتشريعي لحماية البيئة**:
www.enivronnement.gov.tn.

الملخص:

تميز العقد الماضي ببروز القضايا البيئية على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي جميع مختلف الأنشطة والمجالات، خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الاختلال، و لم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد المستقبل وحسب بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة والمستقبلية، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع الإحيائي مهدد بالانقراض وظواهر التغيرات المناخية تتزايد نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية وبالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي، وان تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من اجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها. حيث تناول هذا الموضوع عددا من الاتفاقيات والتنظيمات والتي بلغ عددها في مجال حماية البيئة أكثر من 200 اتفاقية. حيث أصبحت مواضيع التجارة والبيئة تثير كثيرا من الجدال خصوصا في ظل التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك وآثارها على البيئة والتنمية المستدامة، واثر التشريعات البيئية على التنافسية والتجارة الدولية. وقد تباينت مواقف الدول المتقدمة والدول النامية حول هذين الموضوعين حيث ركزت الأولى على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئة، أما الدول النامية فتمثلت مخاوفها في الآثار المتوقعة للسياسات البيئية على تنافسية منتجاتها وإمكانية استخدام الدول المتقدمة كسياسات حمائية لمنتجاتها. إن القضايا المطروحة عالميا حول العلاقة بين التدوين التجاري والبيئة تحمل في واقع الأمر أهدافا ومقاصد نبيلة غير أن تباين الاهتمامات البيئية في المرحلة الحالية بين الدول النامية والمتقدمة، وكذلك اختلاف مراحل التطور الاقتصادي لكل منها يدعو الدول النامية إلى قدر من الارتياب والتحفظ حول التوجهات المثارة ويدعوها إلى الانتباه إلى ما يمكن أن ينطوي عليه طرح تلك القضايا من تحيز ملحوظ لغير صالحها، وما يتوقع له من تأثير سلبي على التجارة والتنمية المستدامة لتلك الدول. وفي هذا الإطار كان من الضروري أن تكون القضايا والاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات ونظم التجارة الخارجية والتي يسعى المجتمع الدولي إلى إيجاد صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق المقيدة لها، وبين المعايير البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعا جديدا من التدابير الحمائية أمامها.

الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري، البيئة، التنمية المستدامة، المعايير البيئية، الدول النامية

Asbact :

The last decade was characterized by the appearance of the different levels of environmental issues regional, national or global ones, in different fields and activities; especially when the environmental situations reach the disorder limits. So that these issues become real, it threatens the future generations since the non-renewable natural resources is threatened by depletion, the richness of biodiversity is threatened by extinction whereas phenomena of climatic changes is in great disorder which is the results of human being activities; subsequently the environmental issues become a one of the most important global interests to be dealt with. Countries all over the world are concerned; both developed and developing ones should fight, hand in hand, against these facts and to find solutions for it. This subject is dealing with the agreements and regulations that reaches 200 agreement, where topics like commerce and the environment agitates a lot of contentions especially with the global economic development, regarding to commerce liberation operations and foreign investments and regional and global agreements related to it; and its effects on the environment and sustainable development, and the effects of environmental legislations on competition and international trade. developed and developing countries' attitudes towards the subject are different since the developed ones focused on the relationship between trade policy and the environment; whereas the developing ones were frightened of environmental policy probable effects on its products competition and the possible use of the environment as a protective policy to its products. Global issues , of the relation between trade record and the environment, has in reality a lot of noble aims but the dissimilarity of the environmental interests in the current stage between the developed and developing countries and the difference in economic development for each, obliged the developing countries to distrust and discretion towards the excited interests and to take care to the results of the disposal of such topics as notable favor against its goals, and the probable negative effects on its trade and sustainable development. In this frame it would be interesting for those topics to impose themselves on the policies and foreign trade systems which is sought by the international community to find suitable form of accommodation between foreign trade liberation purposes and the removal of its barriers and the environmental criteria that can prevent the trade exchanges and form new protective managements in front of it.

Key words :

Trade record , environment, sustainable development, environmental criteria, developing countries.